



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات
الاقتصادية

أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين
مجموعة من البنوك العمومية و البنوك الخاصة للفترة

2015 – 2006

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص: دراسات مالية

إعداد الطالبة: مرسلي نزيهة

لجنة المناقشة:

رقم	اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	أ.د بلعور سليمان	أستاذ التعليم العالي	غرداية	رئيسا
02	أ.د بوعبدلي أحلام	أستاذ التعليم العالي	غرداية	مشرفا ومقررا
03	د.بن سانية عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	غرداية	مناقشا
04	د.تيماوي عبد المجيد	أستاذ محاضر أ	غرداية	مناقشا
05	أ.د زرقون محمد	أستاذ التعليم العالي	ورقلة	مناقشا
06	أ.د.غاليم عبد الله	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 – 2018

الإهداء

إلى الفؤاد الطاهر الذي ضحى نور الهداية في عروق البشرية

إلى رسول الإنسانية من أرسل رحمة للعالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛

إلى سر وجودي إلى منبع الحنان وأغلى ما أملك

إلى من كانت الجنة تحت قدميها

أمي حفظها الله؛

إلى من زرع في أعماقي الأخلاق و القيم

أبي حفظه الله؛

إلى من رضعوا معي الصدق و الوفاء أخوتي خاصة أخي الصغير يونس؛

إلى جدتي أطال الله في عمرها وخالي وابنتيه وخالتي و أولادها ؛

إلى ابنة عمتي حورية و ابنتها سمية؛

إلى أهل الوفاء ومنيع الإخاء و رصيدي في الحياة كل الأعبة خاصة الزهرة؛

إلى الأستاذة المحترمة بوعبدلي أحلام التي كانت خير مشرف ومعين؛

إلى زملائي وزميلاتي في العمل.

كلمة شكر

لله الحمد و المنة على إنجاز هذا العمل فهو أحق أن يشكر.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفان إلى أستاذتي المشرفة و قدوتي بوعبدلي أحلام التي أرشدتني بنصائحها البناءة و التي صبرت علي لإتمام هذا البحث و التي أعتبرها قدوتي في الجد و الحماس.

أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة التكوين المتكونة على إرشاداتها القيمة ومرافقتها طوال فترة إنجاز هذا البحث .

وأتقدم بتشكراتي و احترامي لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير على معلوماتهم التي كانت عوناً لي في إنجاز هذا البحث و أخص بالذكر عمي سعيد حمزة ، مراد عبد القادر ، بن ساحة علي ، عبادة عبد الرؤوف ، بهاز لويظة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد مصطفى العلمي الذي ساعدني كثيراً على الحصول على المعلومات.

إلى من ساعدني من بعيد وقريب على إنجاز هذا البحث.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر، وتنبع أهمية الدراسة من الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك التجارية و هو تعظيم ربحيتها ورفع أدائها المالي و من أهمية القرارات المالية المتعلقة باختيار تركيبة الهيكل المالي ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات بالاستعانة بتحليل السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية وفق البرنامج الإحصائي **Eviews9** على مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة العاملة بالجزائر للفترة من **2006-2015** .

خلصت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر للهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة ، حيث تم التوصل :

في البنوك العمومية أن الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات له تأثير معنوي على الأداء المالي المقاس بنسب الربحية و على الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية ، و أن الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس الممتلك على إجمالي الموجودات له تأثير معنوي على الأداء المالي المقاس بنسب الربحية وعلى الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية.

أما في البنوك الخاصة تم التوصل أن الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات ليس له تأثير معنوي على الأداء المالي المقاس بنسب الربحية وله تأثير معنوي على الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية ، والهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات له تأثير معنوي على الأداء المالي المقاس بنسب الربحية والأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: بنك، هيكل مالي، ديون ، رأس مال ممتلك، أداء مالي ، ربحية ، مخاطر.

Abstract:

This study aims to determining the impact of the financial structure on the performance of commercial banks in Algeria, the importance of the study stems from the primary goal sought by commercial banks wich is to maximize profitability and raise its financial performance and the importance of financial decisions concerning the selection of combination of Financial structure. to achieve the objectives of the study , the multiple regression method has been used to test hypotheses using time series analysis of panal data in accordance with the statistical programme **Eviews9** on a range of public and private banks in Algeria for the period **2006-2015**.

The results of this study found an effect of financial structure on financial performance in commercial banks under consideration :

in the public bankswe have reached that the financial structure as measured by total debt to total assets has a significant effect on the financial performance measured by the profitability ratios and the financial performance measured by the ratio of measuring banking risks , and financial structure as measured by total property to total assets has a significant effect on the financial performance measured by the profitability ratios and the financial performance measured by the ratio of measuring banking risks .

Either in private banks, financial structure measured by total debt to total assets has no significant effect on the financial performance measured by the profitability ratios and has a significant effect on the financial performance measured by the ratios of measuring banking risks , and financial structure as measured by of total property to total assets has a significant effect on the financial performance measured by the profitability ratios and the financial performance measured by the the ratios of measuring banking risks .

Keywords: Bank, financial structure, debts, capital , financial performance profitability, risks.

قائمة المحتويات

الإهداء		
كلمة شكر		
I		ملخص
III		قائمة المحتويات
V		قائمة الجداول
VII		قائمة الأشكال
VIII		قائمة الملاحق
أ-ي		مقدمة
الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية		
13		تمهيد
14	مدخل إلى التحليل المالي في البنوك التجارية	المبحث الأول
14	ماهية البنوك التجارية	المطلب الأول
21	التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه	المطلب الثاني
29	أهداف و أساليب التحليل المالي في البنوك التجارية	المطلب الثالث
36	ماهية الهيكل المالي	المبحث الثاني
36	مفهوم الهيكل المالي و العوامل المحددة له	المطلب الأول
40	مكونات الهيكل المالي في البنوك التجارية	المطلب الثاني
54	النظريات المفسرة للهيكل المالي	المبحث الثالث
54	النظريات المفسرة للهيكل المالي في ظل تماثل المعلومات	المطلب الأول
63	النظريات المفسرة في للهيكل المالي ظل عدم تماثل المعلومات	المطلب الثاني
82		خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الأداء المالي وتقييمه في البنوك التجارية		
84		تمهيد
85	مفاهيم عامة حول الأداء المالي وتقييمه في البنوك التجارية	المبحث الأول
85	ماهية الأداء المالي	المطلب الأول
91	تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية (الماهية و المعايير)	المطلب الثاني
97	تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية(الركائز ، المراحل و المقومات)	المطلب الثالث

101	الأساليب التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية	المبحث الثاني
101	تحليل الربحية	المطلب الأول
108	تحليل السيولة	المطلب الثاني
116	تحليل المخاطر	المطلب الثالث
123	الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية	المبحث الثالث
123	نموذج القيمة المضافة	المطلب الأول
128	نظام CAMELS	المطلب الثاني
139	نموذج بطاقة الأداء المتوازن	المطلب الثالث
149		خلاصة الفصل
الفصل الثالث: أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والخاصة		
151		تمهيد
152	منهجية الدراسة	المبحث الأول
152	عينة الدراسة ومتغيراتها	المطلب الأول
154	الطريقة و الأدوات المستخدمة	المطلب الثاني
157	دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية	المبحث الثاني
157	تحليل نسب الهيكل المالي في البنوك التجارية العمومية	المطلب الأول
163	تحليل نسب الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية	المطلب الثاني
176	التحليل القياسي لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية	المطلب الثالث
194	دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة	المبحث الثالث
194	تحليل نسب الهيكل المالي في البنوك التجارية الخاصة	المطلب الأول
200	تحليل الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة	المطلب الثاني
212	التحليل القياسي لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة	المطلب الثالث
230		خلاصة الفصل
232		الخاتمة
239		قائمة المراجع
257		فهرس المحتويات
266		الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	نموذج لبطاقة الأداء المتوازن	145
(1-3)	قائمة البنوك التجارية عينة الدراسة	152
(2-3)	نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية العمومية	157
(3-3)	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية العمومية	160
(4-3)	نسبة العائد على الموجودات في البنوك التجارية العمومية	163
(5-3)	نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك العمومية	166
(6-3)	نسبة القروض على إجمالي الموجودات في البنوك العمومية	169
(7-3)	نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات في البنوك العمومية	171
(8-3)	نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات في البنوك العمومية	174
(9-3)	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع العائد على الموجودات) في البنوك التجارية العمومية	178
(10-3)	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع العائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية العمومية	182
(11-3)	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع نسبة القروض على إجمالي الموجودات) في البنوك التجارية العمومية	185
(12-3)	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات) في البنوك التجارية العمومية	188
(13-3)	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات) في البنوك التجارية العمومية	191
(14-3)	نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية الخاصة	194

197	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية الخاصة	(15-3)
200	نسبة العائد على الموجودات في البنوك التجارية الخاصة	(16-3)
202	نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الخاصة	(17-3)
205	نسبة القروض على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية الخاصة	(18-3)
207	نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية الخاصة	(19-3)
210	نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات في البنوك التجارية الخاصة	(20-3)
214	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع العائد على الموجودات) في البنوك التجارية الخاصة	(21-3)
217	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع العائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية الخاصة	(22-3)
221	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع نسبة القروض على إجمالي الموجودات) في البنوك التجارية الخاصة	(23-3)
224	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات) في البنوك التجارية الخاصة	(24-3)
227	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات) في البنوك التجارية الخاصة	(25-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
25	المدخل المعاصر للتحليل المالي	(1-1)
55	العلاقة بين الإستدانة و تكلفة الأموال وفق نظرية الربح الصافي	(2-1)
56	العلاقة بين الإستدانة و تكلفة رأس المال وفق مدخل صافي ربح العمليات	(3-1)
57	العلاقة بين الإستدانة و تكلفة الأموال وفق المدخل التقليدي	(4-1)
59	العلاقة بين الإستدانة و تكلفة الأموال وفق الاقتراح الأول M&M	(5-1)
60	العلاقة بين الاستدانة و تكلفة الأموال وفق الاقتراح الثاني M&M	(6-1)
64	العلاقة بين الإستدانة و تكلفة الأموال وفق المدخل التقليدي في ظل وجود الضرائب	(7-1)
65	العلاقة بين الإستدانة و تكلفة رأس المال وفق نظرية Miller et Modigliani سنة 1963	(8-1)
68	نسبة الإستدانة المثلى و تكاليف الإفلاس	(9-1)
74	نسبة الإستدانة المثلى و تكاليف الوكالة	(10-1)
75	قيمة المؤسسة في ظل خضوع المؤسسة للضريبة وجود تكلفة الإفلاس و الوكالة	(11-1)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
266	دراسة تأثير نسبة العائد على الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية	1
268	دراسة تأثير نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية	2
270	دراسة تأثير نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية	3
273	دراسة تأثير نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية	4
275	دراسة تأثير نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية	5
278	دراسة تأثير نسبة العائد على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة	6
281	دراسة تأثير نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة	7
283	دراسة تأثير نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة	8
285	دراسة تأثير نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة	9
287	دراسة تأثير نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة	10

مقدمة

مقدمة

أ- توطئة :

تعتبر القرارات التمويلية من القرارات المالية الهامة و الأصبعب في إتخاذها على مستوى البنوك التجارية، حيث لا يمكنها أن تمارس نشاطها بفعالية و تضمن بقائها و استمرارها في السوق المصرفية دون أن يكون لديها موارد مالية كافية و ذات نوعية. و تكمن الصعوبة في اتخاذ القرار المتعلق بالتمويل في اختيار مزيج الهيكل المالي المناسب من بين المصادر التمويلية المتاحة في ظل تفاوت درجة تكلفة و درجة المخاطر المصاحبة لكل مصدر.

و لقد أثار موضوع الهيكل المالي اهتمام العديد من الباحثين في مجال الإدارة المالية حيث ظهرت العديد من النظريات التي كان جل اهتمامها البحث عن أمثلية الهيكل المالي أي تحديد الهيكل المالي الأمثل الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى أدنى حد، و أيضا في البحث عن العوامل المؤثرة في تحديده.

كما يعد الأداء المالي المؤشر الذي يدل على نجاح أو فشل البنوك التجارية باعتباره المرآة التي تعكس وضعيتها المالية الحقيقية، و ذلك من خلال عملية التقييم التي تمكن البنك التجاري من التأكد من كفاءة استخدام موارده المالية المتاحة و التأكد أنه يسير في الاتجاه الصحيح الذي يضمن له البقاء و الاستمرارية.

و لا يزال موضوع الهيكل المالي مجال بحث العديد من الدراسات، و إثراء لهذه الدراسات جاءت دراستنا هذه لاختبار أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في الجزائر بالتركيز على القطاع المصرفي الجزائري، لما لهذا القطاع من خصوصية كونه قطاع لا تزال تعمل فيه بنوك عمومية تابعة ملكيتها إلى الدولة بالرغم من الإصلاحات التي مر بها خاصة إصلاحات 1990 المتمثلة في قانون النقد و القرض، التي فتحت المجال للقطاع الخاص وذلك بالسماح للبنوك الخاصة الدخول في السوق المصرفية.

ب- إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية القرار التمويلي في البنوك التجارية المتعلق بتحديد الهيكل المالي الأمثل للبنك الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى أدنى حد، ولأن القرار التمويلي من القرارات التي تسعى من خلالها إلى تحقيق مستويات أعلى في مؤشرات الأداء المالي ، و بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

- ما مدى تأثير تركيبة الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر؟

ب- الاشكاليات الفرعية:

1) هل يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية؟

2) هل يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية؟

3) هل يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية؟

4) هل يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية؟

ج- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي و الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر.

الفرضيات الفرعية:

1) يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية .

2) يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية.

3) يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية .

4) يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية.

ح- دوافع اختيار موضوع الدراسة:

تتلخص دوافع اختيار الموضوع في مايلي:

- وجود رغبة ملحة في دراسة المواضيع المالية و المصرفية، و أيضا استكمالا لأبحاثي التي أنجزتها خلال مساري الجامعي، ليسانس، ماستر التي كانت مواضيعها متخصصة في المجال المصرفي؛

- توافق الموضوع مع تخصصي هو دراسات مالية؛

- التعرف على المشاكل الكامنة التي تعاني منها البنوك التجارية الجزائرية التي قد تكون سببا في تدني أدائها.

خ- أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على جانب معرفي و أكاديمي في العمل المصرفي هو أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية؛

- التعرف على تركيبة الهيكل المالي في البنوك التجارية في الجزائر و هل يوجد اختلاف في تركيبة الهيكل المالي بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة؛

- التعرف على أثر تركيبة الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية في الجزائر؛

- الخروج بتوصيات من شأنها تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر.

د- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في ما يلي:

- أهمية الموارد المالية في نشاط و استمرارية البنوك التجارية حيث تعتبر الركيزة الأساسية في النشاط الاقتصادي نظرا للدور الذي تقوم به ، المتمثل في تمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات؛

- تكمن أهمية هذه الدراسة كون الأداء المالي من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية من إدارتها و المتعاملين معها؛

- تعالج مشكلة حساسة يعاني منها القطاع المصرفي الجزائري و هي مشكلة التمويل بالنسبة للبنوك العمومية؛

- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر.

ذ- **حدود الدراسة:** من أجل حل الإشكالية و بلوغ الأهداف المرجوة تم رسم حدود الدراسة:

الاطار المكاني: اقتصرنا دراستنا على القطاع المصرفي الجزائري بالتركيز على ستة بنوك عمومية و ستة بنوك خاصة.

الاطار الزمني: امتدت هذه الدراسة في مجملها من سنة 2006 إلى 2015 و هذا في حدود ما توفرت لنا المعلومات الخاصة بالبنوك محل الدراسة مجتمعة.

ر- **منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة:**

قصد الإجابة عن إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات المقترحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي فهو منهج يساعدنا في عرض المعلومات و فحصها، تفسيرها و تحليلها مما يسمح لنا بالخروج باستنتاجات و اقتراحات واقعية، بالإضافة إلى اعتماد منهج دراسة حالة كوسيلة لجمع المعلومات بتقديم دراسة شاملة و متكاملة بالتركيز على حالة البنوك التجارية العمومية و الخاصة في الجزائر ، و في نفس الوقت المنهج المقارن حيث سيتم المقارنة بين الفترات الزمنية للبنوك التجارية محل الدراسة من جهة و من جهة أخرى المقارنة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة في النتائج المتوصل إليها.

- **أما الأدوات المستخدمة:** فقد تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية المقطعية و فق البرنامج الإحصائي

(Eviews 9) و التي تمثل بيانات مجموعة البنوك محل الدراسة هي البعد المقطعي و الفترة الزمنية (2006-2015) هي البعد الزمني.

ز- **متغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل: تتمثل في نسب الهيكل المالي وهي نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات.

المتغير التابع: تتمثل في نسب الأداء المالي:

- نسب الربحية: نسبة العائد على الموجودات، نسبة العائد على حقوق الملكية.

نسب قياس المخاطر المصرفية:

- نسب مخاطر السيولة: نسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات

- نسب مخاطر الائتمان: نسبة القروض على إجمالي الموجودات.

- نسب مخاطر أسعار الفائدة: نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات .

س. صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة:

- صعوبة الحصول على البيانات المالية الخاصة بالبنوك التجارية محل الدراسة؛

- عدم احتواء البيانات المالية على التفاصيل الكافية و اللازمة للتحليل.

ش. الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات تناولت موضوع دراستنا سنورد بعض الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها كما يلي:

الدراسة الأولى:

Annals of financial Economics, word scientific , vol 03, N1 , Singapore, 2007 .
وهي مقالة الصادرة عن مجلة: Davide, Hutchinson and Raymond A .K.cox 2007

تحت عنوان: The causal relationship between bank capital and profitability

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين هيكل رأس المال و العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول في البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

و ذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لفترتين مختلفتين، الفترة الأولى الممتدة من 1983 إلى 1989 و هي الفترة الأقل تنظيماً من ناحية وجود التنظيمات الاحترازية، أما الفترة الثانية من 1996 إلى 2002 و هي الفترة الأكثر تنظيماً و من أهم النتائج التي توصلت إليها:

- إلى وجود علاقة إيجابية بين الرفع المالي و العائد على حقوق الملكية خلال الفترتين. و أيضاً توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال الممتلك و العائد على الأصول.

الدراسة الثانية:

2012 Suleiman M, Abbadi, Nour Abu -rub و هي عبارة عن مقالة الصادرة عن:

.British journal of economics, Finance and management sciences, vol 3, N2, USA, 2012

تحت عنوان: The effect capital structure on the performance of palestinian financial institutions

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد علاقة بين كفاءة السوق و هيكل المالي للمؤسسات المالية الفلسطينية و تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 22 بنكا (تجارياً، استثمارياً، إسلامياً) للفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- أن الرفع المالي له تأثير سلبي على ربحية البنوك ؛

- أن الرفع المالي له تأثير سلبي على القيمة السوقية للبنك و يوجد تأثير إيجابي قوي بين القيمة السوقية و العائد على الموجودات ؛

و قد حددت الدراسة نموذجاً لقياس الهيكل المالي على كفاءة البنك، كفاءة البنك تم قياسها بنسبة العائد على الحقوق الملكية و نسبة العائد على الأصول و الهيكل المالي يتم قياسه بنسبة إجمالي الودائع إلى الأصول، إجمالي القروض إلى الأصول، و إجمالي نسبة القروض إلى الودائع.

الدراسة الثالثة :

Ana kudid 2012 عبارة عن مقالة من مجلة :

Zagreb international review of economics and business, N15، croatia 2012 ،

،

تحت عنوان:

How much is the choice of capital structure important for bank profitability in croatia ?

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين هيكل رأس المال و الربحية في القطاع المصرفي الكرواتي حيث تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعة على عينة متكونة من 28 بنكا في كرواتيا للفترة 2003 إلى 2008 و من أهم النتائج التي توصلت إليها:

- أن البنوك التي تعتمد في تمويلها على الأسهم بنسب كبيرة و لديها ودائع مؤمن عليها تشهد ارتفاعا في مؤشر العائد على الموجودات.

- البنوك التي لها مستوى أعلى في معدل كفاية رأس المال تخفض ربحيتها و أوصت هذه الدراسة بضرورة إدارة هيكل رأس المال بهدف تحسين ربحية البنوك.

الدراسة الرابعة:

Khalaf taani 2013 و هي عبارة عن مقالة الصادرة عن

International jornal of economics, Finance and management sciences, vol1 , N 5 ,USA 2013 .

تحت عنوان: Capital structure effects on banking performances : a case study of jordan

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك الأردنية حيث تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية على عينة متكونة من 12 بنكا مدرجا في بورصة عمان للفترة الزمنية 2007 إلى 2011 و من أهم النتائج التي توصلت إليها:

- لا يوجد تأثير معنوي بين هيكل المالي المقاس بنسبة إجمالي الديون على حقوق الملكية على الأداء المقاس بهامش الربح و العائد على رأس المال العامل و العائد على حقوق الملكية؛

- يوجد تأثير معنوي بين هيكل رأس المال المقاس بإجمالي الديون على حقوق الملكية على الأداء المقاس بصافي هامش الفائدة؛

- يوجد تأثير معنوي بين هيكل رأس المال المقاس بإجمالي الديون على إجمالي الأصول و الأداء المقاس بهامش الربح و المقاس بصافي هامش الفائدة؛

- لا يوجد تأثير بين هيكل رأس المال المقاس بإجمالي الديون على إجمالي الأصول و الأداء المقاس بالعائد على رأس المال العامل و العائد على حقوق الملكية.

و من أهم التوصيات يجب على البنوك الأردنية تحديد هيكل رأس مال مناسب من أجل زيادة ربحيتها و يجب أن تعتمد على المصادر الداخلية في التمويل.

الدراسة الخامسة:

M.Goyal :A. 2013 و هي عبارة عن المقالة الصادرة عن :

International journal of business and management invention, vol 2, N10, India , 2013

تحت عنوان: Impact of capital structure on performance of listed public sector banks in india

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الهيكل المالي على ربحية البنوك في الهند المدرجة البورصة الوطنية و ذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية للفترة 2008 إلى 2012 و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- وجود علاقة إيجابية للديون القصيرة الأجل على الربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية و العائد الموجودات ؛

- توجد علاقة سلبية بين الديون الطويلة الأجل على الربحية البنوك المقاسة بالعائد على حقوق الملكية و العائد على الموجودات.

الدراسة السادسة:

ناصر حمدان، على القضاة 2013 و هي عبارة عن مقالة الصادرة عن مجلة المنارة، العدد 4، الأردن، 2013

بعنوان: أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

اختبرت هذه الدراسة أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لعينة مكونة من 13 بنكا للفترة الزمنية 1991 إلى 2010 و قد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- أن الهيكل المالي المقاس بنسبة المطلوبات إلى الموجودات له تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك الأردنية المقاس بنسبة العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية و نصيب السهم من الأرباح الصافية؛

- الهيكل المالي المقاس بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات له تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات و تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية على كل من نصيب السهم من الأرباح الصافية و العائد على حقوق الملكية، بينما حجم البنك كان له تأثير موجب و ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك الأردنية.

كانت هذه الدراسات السابقة أساس بناء نموذج دراستنا في اختيار مؤشرات الأداء المالي و مؤشرات الهيكل المالي، كما تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة لاختلاف البيئة الاقتصادية حيث تركز هذه الدراسة على القطاع المصرفي الجزائري كون القطاع المصرفي تعمل فيه بنوك عمومية وبنوك خاصة وهذه البنوك غير مدرجة في البورصة ، و تختلف في المؤشرات المستخدمة لقياس المتغير التابع أي الأداء المالي فقد اخترنا مؤشرات تقيس ربحية البنك و هي العائد على الموجودات و العائد على حقوق الملكية و اخترنا مؤشرات أخرى تقيس الأداء المالي و هي مؤشرات المخاطرة التي تقيس المخاطر.

فقد ركزنا على ثلاث مخاطر رئيسية تواجهها البنوك التجارية فاخترنا من بين المؤشرات التي تقيس مخاطر الائتمان نسبة القروض على إجمالي الموجودات ، أما مؤشرات مخاطر السيولة اخترنا نسبة النقد و الأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات، أما مؤشرات قياس مخاطر أسعار الفائدة فقد اخترنا نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات.

س-هيكل الدراسة:

لمعالجة موضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: يتناول موضوع الهيكل المالي في البنوك التجارية تطرقنا أولاً في المبحث الأول إلى مدخل إلى التحليل المالي في البنوك التجارية بعرض أهم الأساليب التحليل المالي المستخدمة في البنوك التجارية، أما المبحث الثاني

تطرقنا فيه إلى ماهية الهيكل المالي المفهوم ، العوامل المحددة له بالإضافة إلى مكونات الهيكل المالي في البنوك التجارية، كما تعرضنا في المبحث الثالث على مختلف الإسهامات النظرية حول الهيكل المالي .

الفصل الثاني: يتناول موضوع الأداء المالي وتقييمه في البنوك التجارية في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول الأداء المالي وتقييمه في البنوك التجارية بالتطرق أولاً إلى ماهية الأداء المالي ثم إلى ماهية و معايير تقييم الأداء المالي ثم التطرق إلى ركائز ، المقومات ومراحل تقييم الأداء المالي

أما المبحث الثاني فخصصناه للأساليب التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي المتمثلة في النسب المالية ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى الأساليب الحديثة المتمثلة في نموذج القيمة المضافة ونظام CAMELS ، نموذج بطاقة الأداء المتوازن.

الفصل الثالث: ويخص الجانب التطبيقي من الموضوع و يتمثل في دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، المبحث الأول تطرقنا إلى منهجية البحث بالتعريف بعينة الدراسة ومتغيراتها و الأدوات المستخدمة في الدراسة، أما في المبحث الثاني قمنا بدراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية ، أما المبحث الثالث خصصناه للبنوك التجارية الخاصة لدراسة أيضاً أثر الهيكل المالي على أدائها المالي .

الفصل الأول: الهيكل المالي

في البنوك التجارية

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

تمهيد:

يحتل التحليل المالي أهمية كبيرة في البنوك التجارية لما يوفره من أساليب تساعد الإدارة المالية إذ يعتبر من أهم الوسائل التي تلجأ إليها عند اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بتحديد الهيكل المالي و مصادره، وتعد هذه القرارات المالية من أصعب القرارات و الأهم في البنوك التجارية في ظل محدودية الموارد المالية المتاحة بالبنك وتفاوت درجة تكلفتها و درجة المخاطرة المتعلقة بها.

لهذا سنحاول في المبحث الأول من هذا الفصل التطرق إلى مدخل إلى التحليل المالي في البنوك التجارية ، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى مفهوم الهيكل المالي و العوامل المؤثرة في تحديده بالإضافة إلى مكوناته ، أما المبحث الثالث و الأخير خصصناه إلى المقاربات النظرية التي اهتمت بمسألة اختيار الهيكل المالي الأمثل.

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي في البنوك التجارية

يعتبر التحليل المالي من الموضوعات البالغة الأهمية في مجال الإدارة المالية والإدارة المصرفية، حيث من خلاله يمكن لإدارة البنك التجاري اتخاذ قراراتها المالية سواء التي تتعلق بالاستثمار أو بالتمويل و تقييمها وهذا ما سنبرزه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

1-تعريف البنوك التجارية: لقد تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة إلى الوظائف التي تؤديها والتي من أهمها:

تلك المؤسسات المالية و التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشاريع وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.¹

ويعرف البنك التجاري أنه مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية، تهدف إلى تحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل بقبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الإئتمان بشتى أنواعه.²

البنك التجاري هو المؤسسة التي تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب) ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في القروض وعمليات مصرفية أخرى بقصد الربح.³

ويعرف أيضاً المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات تسمى "المساهمات" والتي تخضع تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحوّل وتبيع، كما تمتلك كأى مؤسسة أموالاً خاصة أين تشكل جزء منها المخزون الأدنى، لكن ما يميزها عن بقية

¹ - فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار ورائل للنشر والتوزيع، ط3 عمان، 2006، ص.33.

² - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والتمغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص.154.

³ - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص.16.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض، وبذلك فهي تُعرض مساهميتها ودائيتها أي مورديها للخطر، كما تعرض هي نفسها للخطر مع مشتريها (أي زبائنها).¹

وتعرف أيضا البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية وسيطية تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و الوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز.²

ويمكن تعريف البنوك التجارية على أنها: تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.³

وقد عرف المشرع الجزائري البنوك التجارية من خلال القانون رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقرض على أنها: أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 66 إلى 69 من نفس القانون، وتتضمن هذه العمليات مايلي:

- تلقي الأموال من الجمهور لاسيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها؛
- منح القروض، وتشكل عملية القرض في عمل لقاء عوض يمنح بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح شخص آخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان؛
- توفير وإدارة وسائل الدفع و وضعها تحت تصرف الزبائن، وتعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن حصر تعريف شامل للبنوك التجارية على أنها تلك المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بتجميع المدخرات من أصحاب الفائض وإقراضها لأصحاب العجز من خلال قبول الودائع ومنح الائتمان.

¹ -حورية حمي، آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص.22.

² -حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الصفا للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2011، ص.105-106.

³ -أكرم حداد، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ومعاصر، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2010، ص.144-145.

⁴ -حورية حمي، مرجع سبق ذكره، ص.22-23.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

2-وظائف البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بوظائف تقليدية ووظائف حديثة، ظهرت نتيجة تطور عملياتها المصرفية التي تمارسها.

1.2.1.2 الوظائف التقليدية: المتمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان.

1.1.2.1 قبول الودائع: تعتبر عملية قبول الودائع وظيفة نقدية، حيث تقوم بجمع المدخرات بمختلف أنواعها ولها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، إذ أنها كانت تمثل على الأغلب أموالا عاطلة قبل إيداعها في البنك، وأتيح لها عن طريق إيداعه في البنك دخول مجال الإنتاج والاستثمار، وكذلك تعتبر وسيلة هامة من وسائل الدفع لما تحيط به من الضمانات القوية المشتقة من عنصر الثقة¹.

2.1.2.1.2 منح القروض: تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول و الرئيسي للبنوك التجارية، حيث تمنح القروض المختلفة إلى جمهور المتعاملين معها، رغم تفضيلها تاريخيا لمنح القروض القصيرة الأجل. وتعتبر القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجية لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم، لذلك بقيت هذه الوظيفة جزءا رئيسيا من عمل البنوك²، وقد تكون القروض مضمونة بضمانات خاصة أو على شكل أصول ثابتة أو متداولة كالأسهم والسندات، أو غير مضمونة بضمانات بناء على الثقة والموقف المالي (الملاءة المالية) للمقترض، وهكذا تقدم البنوك التجارية خدمة كبيرة للنشاط المصرفي بما تهيئ للأفراد والمشروعات الإنتاجية من مبالغ نقدية أو ائتمانية لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة وتطويرها.³

2.2.2.2 الوظائف الحديثة للبنوك التجارية: تسعى البنوك التجارية إلى تعظيم أرباحها و ترشيد نفقاتها، أدت بها إلى ممارسة وظائف حديثة تتلائم مع أهدافها المتنوعة من أهمها:

1.2.2.1.2 تمويل عمليات التجارة الخارجية: حيث تقوم البنوك التجارية بدور رئيسي في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.⁴

¹ -قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص.9.

² -أكرم حداد. مشهور، مرجع سبق ذكره، ص.145.

³ -طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سبق ذكره، ص.150.

⁴ -حورية حمي، مرجع سبق ذكره، ص.23-24.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

إصدار الأوراق المالية، يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية.¹

2-2-7- تقديم الخدمات الالكترونية من خلال (OlineBanking): حيث يتيح البنك لعملائه القدرة على تنظيم وإدارة حساباتهم باستخدام الخدمات الالكترونية عبر الانترنت، إضافة إلى إتمام عمليات الدفع والتسديد وتزويدهم بكشوفات حسابية تبين أوضاعهم المالية وقيمة مدفوعاتهم أو مستحقاتهم، وتسديد مستحقاتهم (فواتير الكهرباء، الماء) وإجراء تحويلات مالية بغض النظر عن مكان العميل وغير ذلك من الخدمات.²

3- خصائص البنوك التجارية: تتميز البنوك التجارية بالخصائص التالية:

- أنها أكثر البنوك مخاطرة في عملياتها مما يجعلها صارمة في ممارسة فعاليتها، وعليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسيمة في إدارة الأموال؛³
- البنك التجاري يختص دون غيره من المؤسسات والمشاريع التجارية، بأن معظم أصوله تشكل حقوقاً للمؤسسات وأشخاص آخرين في شكل ودائع مختلفة، وهو الوحيد القادر على خلق خصوم إيداعه قابلة للتمويل من شخص لآخر ومن مؤسسة لأخرى، بحيث تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس؛⁴
- تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، حيث يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛⁵
- تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد والمؤسسات؛⁶

¹ - إيمان العاني، مرجع سبق ذكره، ص. 60 .

² - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سبق ذكره، ص. 160 .

³ - عماد عبد الستار سلمان، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 32، العراق، 2013، ص. 119 .

⁴ - آسيا قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص. 5 .

⁵ - عبد الكريم منصور، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطبيقي للبيانات (DEA)، دراسة حالة الجزائر مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009، ص. 13 .

⁶ - سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص. 114 .

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

- تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الأخرى، ولا فئة معينة من الأفراد وتمنح أنواعا مختلفة من القروض سواء قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل وهو ما يتيح فرصا متنوعة للمقترضين؛¹
- تواجه هذه البنوك متطلبات السيولة أكثر من غيرها من البنوك، وذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير، وكذلك لمنحها القروض القصيرة الأجل؛
- تتصف كذلك بتعامل عدد كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال معها مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى ويعود السبب في ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية.²

4-أنواع البنوك التجارية: تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي ينظر من خلالها إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

1.4. من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

البنوك التجارية العامة: يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو المكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

البنوك التجارية المحلية: يقصد بها تلك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو ولاية أو إقليم محدود، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2.4. من حيث الفروع:

البنوك الفردية: وهي البنوك صغيرة الحجم نسبيا يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية

¹-رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص.19.

²-عماد عبد الستار سلمان، مرجع سبق ذكره، ص.119.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

المخوصومة والأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة¹. أي هي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وضآلة إمكانياتها المالية²، وهذا النوع شائع في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء³.

البنوك ذات الفروع: وهي البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة شكلا قانونيا، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة وخاصة الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسييرها، وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض القصيرة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض إن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة⁴. وهذا النوع مستعمل في معظم بلدان العالم نظرا لما يتمتع به من المرونة في تأدية الخدمات وازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية واتساع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة والكلية⁵.

بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا لكن يشرف عليها مركز رئيس يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق الأعمال بينها، وتعود ملكية هذه البنوك إلى شخص طبيعي واحد أو عدد أشخاص طبيعيين وليس لمؤسسة قابضة⁶.

3.4. من حيث حجم النشاط:

بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمؤسسات الكبرى.

بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمؤسسات الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية المكانية ومنفعة التملك، التعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي⁷.

¹ -محمد عبد الفتاح الصربي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص. 34.

² -رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

³ -زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

⁴ -محمد عبد الفتاح الصربي، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

⁵ -زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص. 25.

⁶ -رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

⁷ -محمد عبد الفتاح الصربي، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

4.4. من حيث الوضع القانوني للبنك:

بنوك القطاع العام: هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها.

بنوك القطاع الخاص: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، ويتولون إدارة شؤونها ويتحملون كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة.¹

المطلب الثاني: التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

1- مفهوم التحليل المالي: لقد تعددت مفاهيم التحليل المالي بتعدد الباحثين في هذا المجال حيث نجد منها:

التحليل المالي هو منهج يقوم على فحص المعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة من أجل التأكد من سلامة مركزها المالي.²

و يعرف أيضا التحليل المالي هو عملية يتم بها اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى.³

التحليل المالي هو دراسة محاسبية من خلال فحص القوائم المالية والبيانات المستورة لمؤسسة مالية لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيدها.⁴

التحليل المالي هو دراسة تنبؤية، فهو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق الكبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاضطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها.⁵

¹ - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.12-13.

² - Laurence le gallo, *Analyse financière*, journal L'entreprise DUTGEA, N236, Paris Juillet-Out, 2005,p1.

³ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص.21.

⁴ - خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص.93.

⁵ - مالك بن عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة الإسمنت للفترة الممتدة من 2006-2010، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص.9.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

كما ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار.¹

أيضا جاء في مفهوم التحليل المالي هو الأسلوب الذي يستخدم النسب المالية أو الأساليب الكمية أو الرسوم البيانية في تحليل الظواهر أو النشاطات التي تمارسها المؤسسات وإيجاد علاقات بين المتغيرات التي تتحكم في توجيه أنشطة المؤسسات واتخاذ القرارات المناسبة.²

وعرفه جميل توفيق 1983 على أنه عملية بحث وتفسير و استنتاج، تبنى على تجميع وتصنيف البيانات الأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية ثم مقارنتها وقياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية.³

وفي هذا السياق عرفه محمود السبع سنة 1986 بأنه دراسة القوائم المالية، الميزانية وحسابات النتيجة بالمشروع بعد إعادة تبويبها التوب الملائم واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر، على مدى فترة أو فترات زمنية وأثر هذه التغيرات على الهيكل المالي بما يمكن الحصول على إجابات للتساؤلات التي يطرحها مستخدموا القوائم المالية.⁴

كما يعرف Archer بأنه تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية التي تحتويها القوائم المالية إلى أقل وأكثر فائدة في عملية إتخاذ القرار.⁵

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التحليل المالي هو عملية فحص و تحليل البيانات المالية والمحاسبية تستخدمه المؤسسة في الكشف عن مواطن القوة والضعف لديها ويساعد ها في عملية إتخاذ القرارات المالية المناسبة.

¹ -عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندية، مصر، 2000، ص.71 .

² -عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي السائي، أسامة عزمي سلام، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ط5، عمان، 2014، ص.161.

³ -محمود المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، السعودية، ط2، 2009، ص ص.20-21.

⁴ - المرجع السابق، ص.22.

⁵ -مهدي عطية موحى الجبوري، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري ، مجلة جامعة بابل للعلوم الصيرفة والتطبيقية، المجلد14، العدد1، العراق، 2007، ص.254.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

1.1. تطور التحليل المالي: مر تطور التحليل المالي بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: ترجع نشأة أو بداية التحليل إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقع حدثان هامان أدت إلى نشأته¹ وهما:

- ازدياد انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة و الملكية، حيث انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم، وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل.
- اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المؤسسات ويعود ذلك إلى تاريخ 1859/12/09، وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين لولاية نيويورك التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقتضون المال من المؤسسات أن يزودهم ببيانات مكتوبة حول الأموال والالتزامات الخاصة بهم.²

المرحلة الثانية: وتمثل في بداية القرن العشرين وحتى منتصفه حيث تميزت هذه المرحلة باستخدام مدخل النسب المالية وتطبيق المدخل العلمي في التحليل³، حيث فرضت أزمة الكساد العالمية (1923-1933) بما أفرزته من إفلاس العديد من المؤسسات توجه الاهتمام بالتحليل المالي إلى قضيتين في المؤسسات أساسيتين في المؤسسات فالأولى هي دراسة سيولة المؤسسات وخاصة غالبية المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث أنها لا تستطيع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها. والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل فاقت أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية).⁴

المرحلة الثالثة: بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل.⁵ وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام بنوعية المؤسسات،

¹ - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص. 175 . .

² - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر و التوزيع، ط3، الأردن، 2008، ص. 10.

³ - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص. 175 .

⁴ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

⁵ - المرجع السابق، ص ص. 11-12.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي نشرتها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي،¹ وأصبح ينظر إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب، حيث أصبح التحليل المالي بمستوى عال من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتمام بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضا مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية، فالتحليل المالي حاليًا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.²

هذه المرحلة تميزت باستخدام نماذج تعتمد على استخدام عدة نسب لتفسير أو التنبؤ بأحداث اقتصادية

هامية كالتنبؤ بالإفلاس أو الفشل المالي³، والشكل التالي يوضح المدخل المعاصر للتحليل المالي:

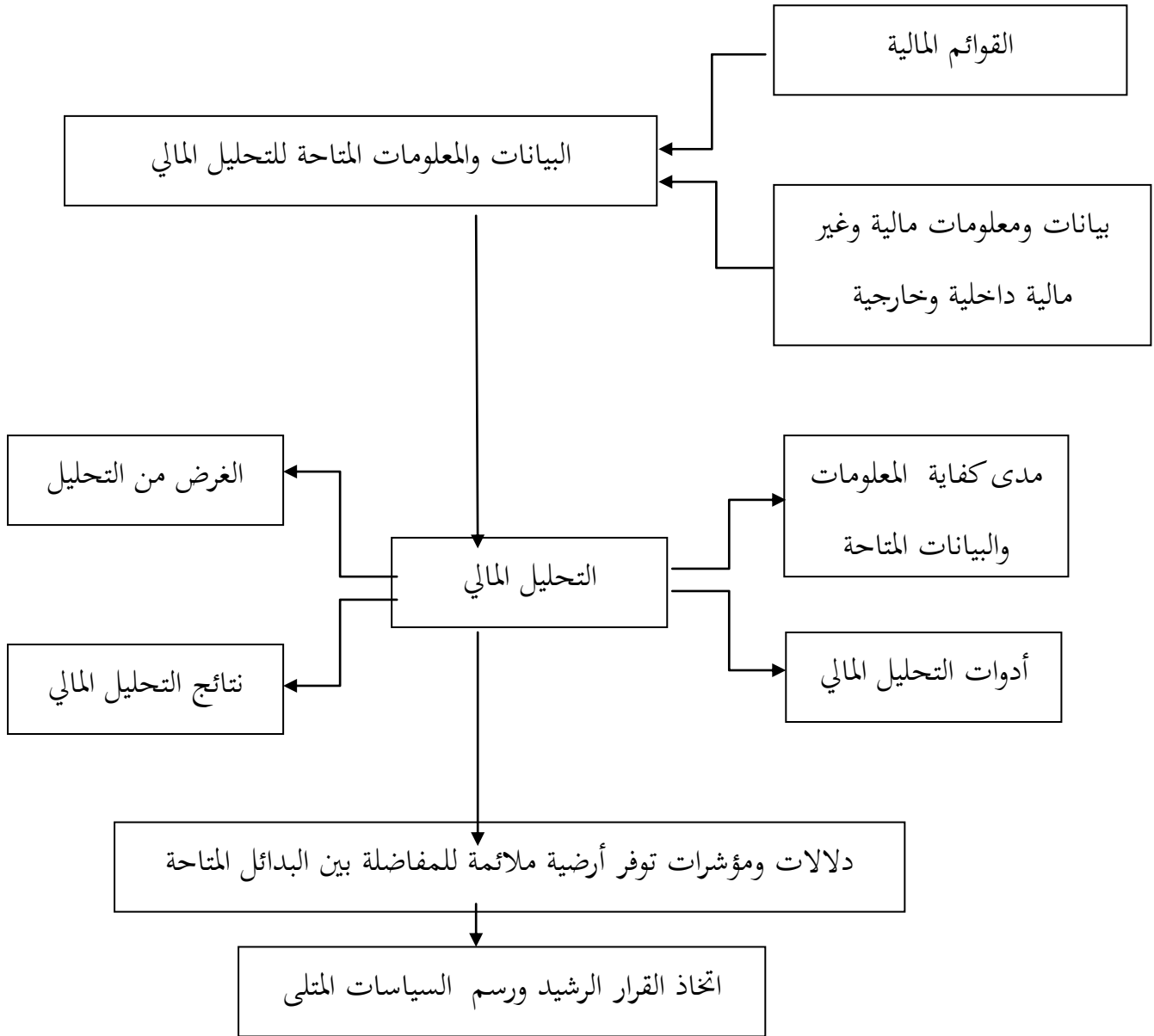
¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات ميزانية التسيير، التحليلي المالي، الجزء الأول، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998، ص.13.

² - منير شاکر محمد، إسماعيل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

³ - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص. 175.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

الشكل رقم 1: المدخل المعاصر لتحليل المالي



المصدر: حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص. 28.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

2.1. أهمية التحليل المالي: تكمن أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى¹، حيث يعد التحليل المالي أحد أهم وسائل الإدارة المالية التي تلجأ إليها لتقديم قدراتها المختلفة سواء تلك المرتبطة بالاستثمار أو تلك القرارات التي تتخذ لصياغة حجم الاستثمار (الموجودات) التشغيلي و أنواعه، أو تلك القرارات التي تجسد هيكل التمويل ومصادره المختلفة وضمان استخدامها بأقل تكلفة ممكنة، ومن خلال تقييم هذين القرارين يمكن الوصول إلى تقديم الموقف الإستراتيجي للمؤسسة ككل²؛
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ القرارات اللازمة؛
- يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛
- معرفة الوضع المالي، أي تشخيص الحالة المالية للمؤسسة³؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو⁴؛
- يعد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية المختلفة، وذلك بتمكين الإدارة من استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تواجهها، وبذلك تأثير مباشر في خيار المؤسسة الإستراتيجي ومثل هذه التحليلات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن تقييم جوانب القوة وتحديد مناطق الضعف مما يعكس قوة التحليل المالي كوسيلة في إمكانية الربط بين متغيرات البيئة الخارجية وعناصر الداخلية⁵.

2. الجهات المستفيدة من عملية التحليل المالي: هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى إليها كل طرف، حيث يسعى كل طرف إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الأطراف الأخرى ومن هذه الجهات ما يلي:

2.1 إدارة المؤسسة: تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك والتي تتمثل في تعظيم الربحية أو مضاعفة حق الملكية، وأيضا الدائنون من حيث التأكيد على سداد مستحقاتهم

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Final، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص.30.

² - حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2007، ص.9.

³ - شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009، ص. 113.

⁴ - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص.3.

⁵ - حنان بوطغان، مرجع سبق ذكره، ص.9.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

عندما يحين أجل الاستحقاق وبعكس ذلك النسب المالية المستخدمة من القوائم المالية للمشروع وهي الجوانب التي يركز عليها المحلل المالي والتحليل المالي التي يزود المسير بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع.¹

2.2. أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية ، اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الخارجية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.²

3.2. الدائنون: قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فهم يهتمون بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة للوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق³، من خلال الحصول على المعلومات التالية:

✓ سيولة المؤسسة باعتبارها أفضل المؤشرات على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛

✓ ربحية المؤسسة وهيكلها المالي ومصادر الأموال واستخداماتها؛

✓ قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون؛

✓ السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها؛

✓ مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.⁴

4.2. الموردون: يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، حيث يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية، فإذا اتضح مواظبة وانتظام العميل في أداء التزاماته فإن التحليل والدراسة يدخل في نطاق المستقبل للتعرف على مدى قدرة العميل على سداد التزاماته أي أن هذه الدراسات تهم المورد خاصة إذا طلب منه زيادة فترة الائتمان وكذلك الحال بالنسبة للعملاء الجدد.⁵

¹ -عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص.10.

² -مفلح محمد حقل ، مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، 2011، ص.238.

³ -حليمة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص.43.

⁴ -خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص.23.

⁵ -عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص.75.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

5.2 **العملاء:** يمكن للعميل وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها عملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب فترة الائتمان.¹

6.2 **عمال المؤسسة:** يهتم عمال المؤسسة بنتائج التحليل المالي للتعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة، والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية أو في شكل زيادة في الأجور، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلاً، كذلك فإن المسائل المتعلقة بإنتاجية العمل ومكانة عنصر العمل تشجعهم على الاهتمام بنتائج المؤسسة ووضعيتها المالية.²

7.2 **المستثمرون:** حيث يهتم المستثمرون بكل من: الأرباح الحالية والمتوقعة والتغيير فيها، حيث يؤثر ذلك في أسعار الأسهم وبالتالي في قيمة استثماراتهم؛
- توزيع الأرباح وأسعار الأسهم؛

- المركز المالي للمؤسسة والذي قد يؤثر بطريقة في مدى استقرار الأرباح.³

8.2 **هيئة الأوراق المالية:** حيث تهدف إلى معرفة المعلومات عن المؤسسات التي تتعامل معها، بالإضافة إلى مدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي.⁴

9.2 **الحكومة:** تحصل الحكومة على جزء مهم من مصادر دخلها عن طريق الضريبة على أرباح الشركات وبالتالي معظم الحكومات تعتمد بشكل كبير على المعلومات المالية لحساب الضريبة، كذلك فإن الحكومات تستخدم القوائم المالية الكلية لجميع المؤسسات لتحديد قوة ومكانة وصحة أداء القطاعات المختلفة في الاقتصاد وكذلك الحصول على تغذية عكسية لفعالية سياساتها المختلفة.⁵

¹ -عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

² - حنان بوطغان ، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

³ -عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي مرجع سبق ذكره، ص. 176.

⁴ - مالك بن عمار ، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

⁵ -فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الجامد للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2003 ، ص. 55.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

10.2 المؤسسات المختصة بالتحليل: تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة¹، وقد تتولى المؤسسة نفسها الطلب من هذه المؤسسات المختصة القيام بتحليل أوضاعها المالية ونشر نتائجها وتصنيفها الائتماني في السوق وتؤثر نتيجة هذا التحليل المنشور على قدرة المؤسسة في الاقتراض وسعر هذا الاقتراض، إذ أن المؤسسة ذات التصنيف الجيد ستقرض بسعر وفائدة أقل من تلك المؤسسات التي تحتل مكانة أقل نتيجة التحليل المعد لها.²

المطلب الثالث: أهداف وأساليب التحليل المالي في البنوك التجارية

1- أهداف التحليل المالي في البنوك التجارية:

يهتم الباحثون بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدامها، والحكم على نتائج أعمال المؤسسات، ويحتاج تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية عناية خاصة لأنه يتم بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف البعض الآخر منها يتعلق بعملية الرقابة والبعض الآخر يتعلق بالتخطيط.³ يهدف التحليل المالي في البنوك إلى:

- توفير المعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة العليا بالبنك أو غيرها من الإدارات المختصة من المتابعة والرقابة وقياس الأداء للأنشطة التي تعنيها بالإضافة إلى توفير قاعدة من المعلومات الأساسية للتخطيط المستقبلي؛

- معرفة موقف السيولة كنتيجة لوجود الودائع تحت الطلب، خاصة أنها تمثل جانبا كبيرا من مصادر الأموال في البنوك التجارية لذلك يجب عليها، لذلك يجب عليها التأكد من توفر السيولة اللازمة لمواجهة المسحوبات على الودائع؛⁴

¹ -خالد محمد الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص.23.

² -مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص.238.

³ -عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص.213.

⁴ -المرجع السابق، ص.213.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

-التأكد من سلامة المركز المالي للبنك من خلال تحليل بنوده وعناصره بشكل فردي، وبيان مدى كفاية توظيف الأموال المتاحة للاستثمار على القنوات المختلفة مما يحقق للبنك نتائج إيجابية يحافظ من خلالها على التوازن والتناسق بين الربحية والسيولة؛¹

-تقييم أداء إدارات البنك؛²

-تقييم المركز المالي والائتماني للبنك؛

-تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل؛

-توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط البنك؛

-يعد التحليل المالي أداة منح ابتدائي للقيام بأي نشاط جديد؛

-تمكين الإدارة من استثمار الفرص المتاحة والابتعاد عن التهديدات، ومثل هذا التشخيص لعناصر البيئة يجعل التحليل المالي وسيلة لربط متغيرات البيئة الخارجية (قرض وتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (قوة وضعف).³

2-أساليب التحليل المالي: من أهم أساليب التحليل المالي المستخدمة في البنوك التجارية هي:

1.1. أسلوب مقارنة مبالغ عناصر القوائم المالية لعدة فترات: يهدف هذا الأسلوب إلى الكشف عن التطورات التي حدثت في البنود الخاصة بتلك القوائم خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.⁴

فبالنسبة لعناصر الميزانية العمومية يتم ترتيب عناصر الأصول حسب سهولة تحويلها إلى نقدية(حسب درجة سيولتها)، بينما بالنسبة لعناصر الخصوم يتم البدء بالتزامات قصيرة الأجل، ثم الالتزامات طويلة الأجل و الانتهاء بعناصر حقوق الملكية. و بالنسبة لعناصر قائمة الدخل يتم البدء بإيرادات ومصرفات النشاط الرئيسي والانتهاؤ برقم بصافي الربح، كما يتم مقارنة مبالغ عناصر قائمة التدفق النقدي، وأيضا عناصر القوائم المالية الأولية(دورية)

¹-أحلام بوعبدلي، الإصلاحات البنكية وأثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص.24.

²-قيصر علي عبيد الفتلي، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الأهلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد2، العراق، 2014، ص.217.

³-علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص ص 70-71.

⁴-منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية(مدخل لاتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر، 2000، ص.399.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

إن وجدت والتي تعد على فترات أقل من سنة. وبعد وضع عناصر القوائم المالية السابقة في شكل مقارن وتبويب سليم فإن المحلل المالي يحاول ملاحظة التغيرات بالدرجات في مبالغ هذه العناصر واتجاه هذه التغيرات خاصة بالنسبة للعناصر الهامة في القوائم المالية.¹

1.1.2. حدود أسلوب مقارنة مبالغ عناصر القوائم المالية: من عيوب هذا الأسلوب أن التعبير عن التغيرات في شكل مبالغ (بالدرجات) لا تعطي صورة واضحة عن التغيرات، ومن الأفضل نسبة هذه التغيرات لرقم يمثل أساساً معيناً أو لمجموع ذو دلالة، وهو ما سيتغلب عليه التحليل الأفقي والرأسي.²

2.2. أسلوب التحليل الأفقي: يقوم على دراسة العلاقات المالية في البنك كما توضحه مجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه.³

هذا الأسلوب يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى المحلل المالي لها، والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية.⁴

1.2.2. أنواع التحليل الأفقي: يوجد نوعان للتحليل الأفقي وهما:

1.1.2.2. التحليل النسبي الأفقي: يتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام لمدة معينة إلى أرقام سابقة لها، لذا فإن هذا النوع من التحليل يسمى بالتحليل التاريخي، ويستند هذا التحليل على أساس مقارنة كل بند من بنود القوائم المالية، حيث يتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل الأفقي للبيانات على مدار عدة فترات مالية تمتد مثلاً من 5-10 سنوات، وتعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة الأساس ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في السنة الأساس.⁵

¹- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص. 277.

²- المرجع السابق، ص. 185.

³- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص. 227.

⁴- عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

⁵- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص. 171.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

2.1.2.2 التحليل بالإسناد إلى رقم قياسي: ويعد هذا النوع من أساليب تحليل الاتجاهات ويستخدم عندما تمتد فترات التحليل لتصل إلى عشر سنوات، وهذه الفترات تتطلب استخدام الأرقام القياسية وتتطلب عملية حساب سلسلة من الأرقام القياسية اختيار سنة أساس لكافة البنود ويكون رقمها القياسي 100% وذلك لأن سنة الأساس تمثل إطارا مرجعيا لكافة المقارنة، وقد جرى العرف اتخاذ السنة الأولى في السلسلة الزمنية سنة الأساس ليتم فيما بعد إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية التالية في شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس، حساب سلسلة الأرقام القياسية للفترات المالية بقسمة البند في سنة المقارنة على البند نفسه في سنة الأساس كما في المعادلة التالية¹:

الرقم القياسي: البند في سنة المقارنة / البند في سنة الأساس $\times 100\%$ وهذا يفيد في تتبع الحركة التي طرأت على أرقام السنوات التالية على سنة الأساس، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضروري إيجاد الاتجاه لكافة بنود القوائم المالية ولكن يمكن الاقتصار على أكثرها أهمية.²

وما يأخذ على أسلوب التحليل الأفقي أنه لا يتميز بالفاعلية إلا إذا تم ربطه مع التحليل العمودي لجعله أكثر استدلالا³.

3.2 أسلوب التحليل الرأسي: يقوم على أساس دراسة العلاقات أو البنود المالية المختلفة في البنك كما تظهر في مجموعة واحدة من القوائم المالية في فترة زمنية معينة، حيث يتم دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر مثل التوزيع النسبي لعناصر الأصول.⁴ يهتم هذا الأسلوب بمقارنة الجزئيات ببعضها البعض ومقارنة كل مجموعة جزئية بالكل، حيث تعتبر القائمة المالية الواحدة لسنة معينة هي الأساس في النسبة المئوية لعناصر القائمة المالية ذاتها، ويمكن من خلالها التوصل إلى النتائج التي ترشد المحلل المالي وتساعد في تكوين رأيه الخاص إذا قورنت المؤسسة بمؤسسة مماثلة تعمل بنفس النشاط وبنفس التاريخ.⁵

¹ - المرجع السابق، ص.172.

² - عمار بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص.38.

³ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.38.

⁴ - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص.227.

⁵ - نعيمة مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص.28.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

وما يأخذ على التحليل كونه يعتبر تحليلاً ساكناً لا يمكنه أن يعبر عن الصورة الكاملة عن وضع المؤسسة لأنه يحتاج إلى قائمتين من سنة مالية واحدة¹، إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة المدروسة.²

4.2. أسلوب التحليل بالنسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، حيث يعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات أهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم³، ويمكن القول بأن النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست هي الغاية وإنما هي في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الإجابة للكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والنقدي وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل.⁴

وتعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية تجمع بين رقمين أحدهما بسيط والآخر مقام، ومثل هذه العلاقة لا تكون ذات معنى إلا من مقارنتها بالنسب ذاتها للبنك التجاري نفسه والسنوات السابقة أو بنك تجاري آخر أو القطاع الذي يعمل به البنك التجاري أو مع مستويات نسب محددة مسبقاً كأهداف ومقارنتها مع مستويات نسب موضوعة من محكمين وخبراء.⁵

1.4.2. أهداف النسب المالية: يعتبر أسلوب التحليل المالي بالنسب أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً في التحليل المالي حيث يهدف إلى⁶:

- ✓ فهم البيانات الواردة في القوائم المالية وذلك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة، حيث أن المؤشرات المالية الناتجة تكشف نواحي القوة والقصور في المركز المالي، كما أن الإستعانة بها تمكن المؤسسة من فحص إنجازاتها السابقة وبالتالي بيان مدى التزامها بالسياسات المالية؛
- ✓ تخفيض الحجم الكبير من البيانات المالية إلى عدد قليل ومفيد من المؤشرات ذات المدلول الواضح.

¹ - عمار بن مالك ، مرجع سبق ذكره، ص.37.

² - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.39.

³ - المرجع السابق ، ص.52.

⁴ - عمار عبد الستار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص.122.

⁵ - زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد63، العراق، 2007، ص.14.

⁶ - حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص.58.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

2.4.2. أنواع النسب المالية: هناك أنواع متعددة للنسب المالية والتي تختلف تسمياتها حسب التركيبة المالية أو

مصادر المعلومات التي تعتمد عليها ويمكن تصنيفها كما يلي:

1.2.4.2 على أساس العناصر:

أ. النسب المالية لقائمة المركز المالي .

ب. النسب المالية لقائمة الدخل.

ج. النسب المالية المختلطة وتتضمن نسبا مالية لعناصر من القائمتين.¹

2.2.4.2 على أساس نوع العلاقة المنسوبة:

أ. نسب مالية فعلية: أي دراسة النسب من واقع القوائم المالية الفعلية للفترة الحالية أو الفترات السابقة.

ب. نسب مالية معيارية: أي دراسة النسب المعيارية (دراسة ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين عناصر القوائم

المالية بهدف إجراء المقارنات مع النسب الفعلية).

3.2.4.2 النسب البسيطة والنسب المركبة:

أ. النسب البسيطة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية.

ب. النسب المركبة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين أكثر من نسبة من النسب المالية البسيطة، وأهمية مثل

هذه النسب تبدو في إظهار العلاقة الشمولية بين عناصر القوائم المالية.²

¹ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.52.

² - المرجع السابق، ص.52-53.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

3.4.2. أسس التحليل بالنسب المالية: عند استخدام التحليل المالي بالنسب لا بد من وضع مجموعة من لضوابط والأسس التي يجب إتباعها وهي:

- أن تكون أهداف التحليل واضحة وذلك من خلال فهم البيانات الواردة بالقوائم المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة، ويكمن دور التحليل المالي بالنسب في تقليل البيانات المالية إلى أقل ما يمكن؛¹
- تركيب النسب بطريقة منطقية حيث يجب أن تكون النسبة علاقة تطبيقية بين بسط النسبة ومقامها لكي تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى؛²
- التفسير السليم للنسب المالية حيث يجب أن يدرك المحلل المالي أن استخراج النسب المالية ليس الهدف النهائي، وإنما دوره يكمن في التفسير السليم لهذه النسب وأن يستعين بكل ما يراه مناسباً للوصول إلى ذلك، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يعتمد على نسبة واحدة للوصول إلى نتائج بل يجب أن يستخدم أكثر من نسبة كلما أمكن؛³

4.4.2. حدود التحليل بالنسب المالية:

- من عيوب استخدام النسب المالية أنها تهتم بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية؛
- النسب المالية تتأثر باختلاف الطرق والإجراءات المحاسبية فإتباع البنك لطرق وإجراءات محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مضللة في الكثير من مجالات التحليل؛
- الكثير من النسب المالية هي مؤشرات ساكنة كما هو تاريخ إعداد القوائم المالية.⁴

¹-خالد محمود الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص.26.

²-عبد الحلیم كراجه، علي رابعة، ياسر السكران، الإدارة والتحليل المالي(أسس، مفاهيم، تطبيقات) ، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2006، ص.126.

³-محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص.126.

⁴-قيصر علي عبید الفتلي، مرجع سبق ذكره، ص.208.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

المبحث الثاني: ماهية الهيكل المالي ومكوناته

يعد قرار التمويل من القرارات الهامة التي يتم إتخاذها على مستوى الإدارة المالية في البنك التجاري ، حيث يتعلق هذا القرار بتشكيلة الديون و حقوق الملكية أي بالاختيار الهيكل المالي المناسب لمصادر التمويل المتاحة.

المطلب الأول: الهيكل المالي المفهوم والمحددات

1) مفهوم الهيكل المالي: توجد عدة تعاريف مختلفة للهيكل المالي نذكر منها:

يعرف الهيكل المالي للمؤسسة على أنه «هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية»¹.

ويمكن تعريفه بأنه: يتعلق بكيفية تمويل إجمالي الموجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة. أي أن الهيكل المالي يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض، وسواء كانت من مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.²

ويعرف أيضا الهيكل المالي: بأنه عبارة عن مجموعة القنوات التمويلية إما في شكل أموال قادمة للمؤسسة من مصادر مختلفة، سواء من مالكي المؤسسة (مساهمين) أو من الغير في شكل قروض بكافة أنواعها، وأيضا مجموعة قنوات استخدام الأموال من استثمارات وأصول ثابتة ومستلزمات سلعية وغيرها، وبقاء جزء على شكل أموال سائلة.³

ويقصد بالهيكل المالي: تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها ، ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.⁴

¹ -محمد حيدر موسى، محددات هيكل التمويل لدى شركات الاتصالات النقالة الوطنية في الوطن العربي، دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص.19.

² - غنية بوربيعة ، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر ، 2012، ص.21.

³ -أبو الفتوح علي فضالة، الهياكل التنظيمية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994، ص.38.

⁴ -منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، مصر، 2003، ص.245.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

يمثل الهيكل المالي جميع أشكال وأنواع التمويل سواء كانت ملكية أو اقتراض وأيضا سواء مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.¹

الهيكل المالي يمثل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للمؤسسة ويعبر عن تركيب أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول المتمثلة بالجانب الأيمن في الميزانية العمومية، حيث يمكن تمويل هذه الأصول من مصادر متعددة مثل رأس المال والفائض الأرباح المحتجزة و قروض قصيرة أو طويلة الأجل.²

كما تم تعريف الهيكل المالي على أنه تشكيلة المصادر التي حصلت المؤسسة منها على الأموال لغرض تمويل استثماراتها، وهو يتضمن جميع العناصر المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية، ولا بد الإشارة إلى أن هناك فرق بين الهيكل المالي وبين هيكل رأس المال الذي يراد به التمويل الطويل الأجل أو الدائم المتجدد بكل من المديونية طويلة الأجل، الأسهم الممتازة، الأسهم العادية والأرباح المحتجزة.³

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الهيكل المالي يشير إلى تشكيلة أو توليفة مصادر التمويل المتكونة من الديون وحقوق الملكية التي تستخدمها أي مؤسسة لتمويل أصولها و استثماراتها .

2. محددات الهيكل المالي في البنوك التجارية:

تتأثر القرارات المالية المتعلقة بالهيكل المالي للمفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة في البنوك التجارية بمجموعة من العوامل وهي:

1.2 الربحية:

من أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق البنك الأرباح فإن عليه أن يوظف أمواله التي يحصل عليها من المصادر المختلفة⁴، حيث أن زيادة اعتماد البنك على تمويل استثماراته من خلال أموال الغير يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد توظيفا ملائما

¹ - عبد الغفار حنفي، رستمية زكي قرياقص، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص.108.

² - بسام محمد الآغا، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص.75-76.

³ - عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص.138-139.

⁴ - أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص.147.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

عن طريق إيجاد قنوات استثمارية مربحة¹، فالإيرادات الإجمالية للبنك تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الاقتراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها البنك، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع. ورغم سلبية التزام البنك بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحاً أم لا إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات البنك يحقق للبنك صافي للفوائد والتي تتمثل في الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة من استثمار تلك الودائع، وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكته.²

2.2 المخاطر:

بهدف تعظيم ثروة الملاك يتطلب التوفيق بين فرص العائد المرتفع ومقدار المخاطر المترتبة عليه، إذ أن اعتماد البنك على أموال الغير لزيادة الموارد المالية تقلل من ملاءة رأس المال وبالتالي زيادة المخاطر على رأس المال³، حيث أن التمويل المقترض (المديونية) قد يكون أقل مخاطرة بالمقارنة مع مصادر التمويل الممتلك من وجهة نظر المالكين وذلك للأسباب التالية:

- لا يمكن للمالكين الحصول على العوائد (الأرباح) إلا بعد حصول المقترضين على الفوائد؛
- في حالة تصفية المؤسسة فإن المقترضين لهم الأولوية في الحصول على أموالهم، وأن ما تبقى من أموال يوزع على حملة الأسهم العادية.⁴

3.2 تكلفة الأموال:

حيث تتمثل تكلفة الودائع في معدل الفائدة الصريح و الضمني الذي يدفعه البنك للمودعين، أما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين أي تتمثل في العائد الذي يمكنهم الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمار بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في صناعة البنوك، ومن المؤكد أن ذلك العائد الذي يمثل تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة بالنسبة

¹ - باسل جبر حسن أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص. 29.

² - أكرم حداد، مشهور هنلول، مرجع سبق ذكره، ص. 147. 148.

³ - رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص. 37.

⁴ - عدنان تايه نعيم، ياسين كاسب الخرشنة، مرجع سبق ذكره، ص. 205.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

للبنك يفوق تكلفة الودائع، أما بالنسبة لتكلفة الإقراض فمن المتوقع أن تكون أكبر من تكلفة الودائع لان المقرضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر فإذا ما أفلس البنك فإن حقوق الدائنين تأتي في المرتبة التالية بعد المودعين.¹

4.2 الطاقة الاستثمارية:

وهي حجم الأموال المعدة للاستثمار، فعادة ما تنص التشريعات المصرفية على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي، كما أن نسبة الاحتياطي المفروضة على وودائع للتوفير وللأجل تكون أقل من تلك النسبة المفروضة على الودائع الجارية، وبالتالي تكون الطاقة الاستثمارية لودائع التوفير وللأجل أكبر من تلك التي توفرها الودائع التجارية.²

5.2 أجل الاستحقاق:

بصفة عامة تفضل البنوك التجارية الودائع الطويلة الأجل لأنها تمكنها من توظيفها في استثمار مريح دون تعرضها لاحتمالية السحب المفاجئ، ومن هنا كلما شكلت الودائع لأجل وودائع التوفير نسبة كبيرة من موارد البنك كلما أدى ذلك إلى زيادة استثمار أعلى نسبة ممكنة من موارد البنك لان هذه الودائع تتميز بقدر كبير من الاستقرار والمرونة التمويلية.³

6.2 سمعة البنك:

والتي تشير إلى مراعاة عدم تعرض سمعة المركز المالي للبنك التجاري للتشكيك، فقد يظن البعض أن لجوء البنك إلى الاقتراض من البنك المركزي يعتبر مؤشر على ضعف سيولة البنك، ولذلك قد لا يفترض اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إلا في حالات الضرورة القصوى، ويلجأ بدلاً من ذلك إلى تمويل احتياجاته من السيولة للقيام بعملياته المختلفة إما من خلال التركيز أكثر على سياسة جذب الودائع، أو من خلال بيع بعض أوراقه المالية التي تتكون منها محفظته المالية في السوق المالي.⁴

¹ - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص.144.

² - باسل جبر حسن أبو زعتير، مرجع سبق ذكره، ص.30.

³ - رانية خليل حسان أبو سمرة، مرجع سبق ذكره، ص.38.

⁴ - باسل جبر حسن أبو زعتير، مرجع سبق ذكره، ص.31.

المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي في البنوك التجارية

حتى تستطيع البنوك التجارية ممارسة نشاطها بفعالية يجب أن يتوافر لديها موارد مالية ويجب أن تهم بنوعية مواردها والعمل على استقرارها، وتنقسم مصادر الأموال في البنوك التجارية إلى مصدرين أساسيين مصادر داخلية ومصادر خارجية.

1) **المصادر الداخلية:** تعبر المصادر الداخلية للأموال في البنوك عن رأس المال الممتلك أو حقوق الملكية.

1.1. مفهوم رأس المال الممتلك: يمثل رأس المال الممتلك جزء من السيولة في البنك الذي يمثل خط الدفاع في البنك كونه يعتبر حمايته لأموال المودعين وتأمينها اتجاه أية خسائر قد تتعرض لها البنوك، وذلك في حالة انخفاض قيمة أي بند من بنود الموجودات وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض في حين يقوم بدور رئيسي إلى حد ما في تمويل الموجودات السائلة، ولاسيما الأهمية النسبية للموجودات الثابتة صغيرة نسبياً مقارنة بحجم موجودات البنك.¹

وقد وردت تعاريف لرأس المال الممتلك منها: أنه مجموع قيم الأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطات التي تمثل أرباحاً متولدة في أعوام سابقة ثم تقرر الإدارة احتجازها.²

ويعرف كذلك بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك أو المؤسسات المالية من أصحاب المشروع عند بدء تأسيسه أو تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة.

ويعرف أيضاً انه مجموع كل من الأسهم المدفوعة والأرباح غير الموزعة واحتياطات البنك ويطلق عليه حق الملكية ويضاف إليه المخصصات التي يمنحها البنك لمواجهة خسائر غير متوقعة في الأنشطة والخاصة بالإقراض والاستثمارات.³

¹ -زيد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي، أثر رأس المال الممتلك على ربحية المصارف، دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة دراسات محاسبة ومالية، العدد 17، العراق، 2011، ص. 116.

² -فلاح حسن عداي السيسي، مرجع سبق ذكره، ص. 81.

³ -سبحي فتحي محمد الطائي، الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19، العراق، 2010، ص. 84.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

ويعرف رأس المال بأنه مجموع قيم الأسهم العادية مضافا إليها الاحتياطات والأرباح المحتجزة والمخصصات أو هو مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع، بذلك يتكون رأس مال البنك من رأس المال المدفوع والاحتياطات الخاصة لتدعيم الموارد المصرفية ومواجهة الخسائر.¹

إن المقصود برأس المال هو القيمة الاسمية للأسهم العادية والاحتياطات والذي يساهم في تخفيض مخاطر الاستثمار إلى أدنى حد ممكن من خلال التركيز على المتغيرات الداخلية والأبعاد الحقيقية للبيئة المحيطة بما يحقق التوازن والاستقرار والربحية ويقلل المخاطر.²

ويتضح مما سبق من التعاريف أن رأس المال الممتلك يتمثل في كل الأموال التي ساهم بها مالكي البنك بالإضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

2.1. وظائف رأس المال الممتلك: يمكن تلخيص وظائف رأس المال الممتلك في البنوك التجارية كما يلي:

- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها البنك؛
- تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرات البنك على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه أثناء عمله؛³
- وظيفة حماية المودعين؛
- الوظيفة التشغيلية حيث يجب أن يكون البنك قادرا على ممارسة نشاطاته وان يكون رأس المال كافيا لمقابلة ذلك وخاصة في بداية نشأته؛
- وظيفة الضمان لدائني البنك؛
- امتصاص الخسائر غير المتوقعة للحفاظ على الثقة في البنك؛
- يستخدم كأداة في يد الجهات الإشرافية لتقييد التوسع غير المطلوب في الأصول.⁴

¹- دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2012، ص.153.

²- المرجع السابق، ص.153.

³- رضا صاحب أبو حمد ، مرجع سبق ذكره، ص.115.

⁴- أحلام بوعبدلي، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد الإصلاحات 1990 دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد13، جامعة غرداية ، الجزائر، 2011، ص.80.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

3.1.3. مكونات رأس المال الممتلك:

1.3.1 رأس المال المدفوع (الأسهم العادية): ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما

يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات النشاط وما يتطلبه من الاتفاق على تسيير أعماله.

وتعتبر الأسهم العادية عن حصة في ملكية المؤسسة تخول لأصحابها الحصول على أرباح بعد تسديد التزاماتها اتجاه الآخرين، ويتم إصدار هذه الأسهم عندما يتم إنشاء بنك جديد، وكذلك عند إصدار أسهم جديدة للاكتتاب، فحاملو الأسهم العادية هم المؤسسون والمساهمون، ولذلك هم يمتلكون حق الشفعة، وكذلك السيطرة النهائية على شؤون المؤسسة، أي لهم حق التصويت.¹

2.3.1 الاحتياطات: الاحتياطات هي مبالغ تكونت على مر الزمن تكونت تحت تصرف إدارة البنك في أي

وقت، ومصدر هذه الاحتياطات الأجزاء المتقطعة من الأرباح قبل تصفية الأرباح والخسائر والأرباح الموزعة وعلاوة الإصدار²، وتشتمل الاحتياطات على الأنواع التالية:

أ- الاحتياطات الرأسمالية: تنجم عن إعادة تقييم موجودات البنك مثل المباني وغيرها، والتي قد تكون مضت مدة طويلة على شرائها، فيعاد تقييمها لتتلاءم مع سعر السوق الجاري، وقد تنجم عند إصدار البنك أسهم جديدة للاكتتاب بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية فتضم الزيادة الناتجة عن قيمة الأسهم الاسمية لاحتياطات رأس المال تحت احتياطي علاوة الإصدار³.

ب- الاحتياطات القانونية: التي تفرضها السلطات النقدية على البنوك، فهي عبارة عن اقتطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية التي تحققها البنوك لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتحدد هذه النسبة تبعا للأوضاع الاقتصادية ولقانون الدولة التي يوجد لها البنك⁴.

ج- الاحتياطات الخاصة: (الاختيارية): وهي احتياطات تكونها البنوك من تلقاء نفسها من غير أن يفرضها عليها القانون تحقيقاً لغرضين:

¹ - سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص.33.

² - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سبق ذكره، ص.125.

³ - عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، مذكرة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص.34.

⁴ - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.165.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

- تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور؛
- مواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك¹.

3.3.1 الأرباح المحتجزة: فقد يرى البنك أن الضرورة تقتضي عدم توزيع أرباح المساهمين في سنة معينة، أو الاكتفاء بتوزيع جزء منها و من ثم فإن الأرباح المتبقية (غير الموزعة) تضاف إلى الموارد الدائنة للبنك لمواجهة المقتضيات الإضافية للأمان التي قد يرى البنك ضرورة لها وفقا لطبيعة أنشطته و أعماله²، حيث تعتمد على السياسة التي يقرها مجلس الإدارة تهدف إلى تنمية موارده الذاتية فهي سياسة تتلائم مع مصلحة كبار المالكين للبنك، لأن الاحتجاز يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم العادية، و هذه السياسة تتلائم مع توجهات البنك المركزي لأنها تدعم سيولة البنك و تزيد من معدلات حماية ودائع العملاء.³

4.3.1 المخصصات: يعرف المخصص بأنه مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة الالتزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، و المخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.⁴

ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات و هما مخصصات استهلاك الأصول و مخصصات مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها و مخصص هبوط الأوراق المالية، و تمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك، و ذلك خلال فترة من تكوين المخصص حتى التي يستخدم فيها الغرض الذي أشيء من أجله، و خاصته المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة، و يجب أن يأخذ بعين الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة و طويلة الأجل.⁵

4.1 أساليب زيادة رأس المال الممتلك: هناك العديد من الأساليب و الطرق التي تستخدمها البنوك لزيادة رأس مالها:

1.4.1 زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة: يتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب عليها سواء من قبل المساهمين القدماء أو تعرض للاكتتاب العام، و يمكن هذا الأسلوب البنوك من الحصول على موارد مالية جديدة⁶، و يأخذ على هذا الأسلوب عيوب منها:

¹ - محمد عبد الفتاح الصربي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص.38.

² - باسل جبر حسن أبو زعتر، مرجع سبق ذكره، ص.27.

³ - دريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص.145.

⁴ - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.166.

⁵ - المرجع السابق، ص.166.

⁶ - سبحي فتحي محمد الطائي، مرجع سبق ذكره، ص.87.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

- قد يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية السهم الحالية خاصة إذا كان عائد الاستثمارات الجديدة هي أقل من الفوائد الحالية؛

- يترتب على اعتماد هذا الأسلوب تحمل تكاليف إصدار للأسهم الجديدة، وكذلك تحمل تكاليف تسويقية و بعض المصاريف الإدارية؛

- إن إصدار الأسهم الجديدة يؤدي إلى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدماء لحق الرقابة والإدارة خاصة في ظل اختلال القوة التصويتية لهم.¹

2.4.1 زيادة رأس مال الممتهلك باحتجاز الأرباح: تعد الربحية إحدى أهم الأهداف الخاصة بالمؤسسات المالية المصرفية، و يعكس حجم الأرباح المتحققة و معدلات النمو فيها مدى الكفاية في استخدام الموارد المالية و حسن إدارتها، و لذلك فإن البنوك تسعى إلى تعظيم القيمة السوقية للأسهم و تمكن الإدارة من القيام بعمليات التطوير و التوسع، و لذلك تلجأ بعض الإدارات إلى احتجاز نسبة الأرباح المتحققة و إضافتها إلى رصيد رأس المال الممتهلك²، و بالرغم من مجموعة من المزايا التي يحققها في الأسلوب الآن هناك بعض الانتقادات الموجهة و هي:

- يتصف حجم الأرباح المحتجزة بصغر طاقتها الاستثمارية حيث غالباً ما يكون حجم الأرباح المحتجزة ضئيل في السنة الواحدة؛

- عدم ملائمة هذه السياسة لصغار المالكين و الذين يعتمدون على هذه التوزيعات في تغطية احتياجاتهم الأساسية؛

- قد تتولد آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم أي أن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند إجراء التوزيعات من الأرباح.³

3.4.1 زيادة رأس المال عن طريق تحويل السندات إلى أسهم: شرعت الكثير من المؤسسات المصرفية في السنوات الأخيرة إلى تحويل السندات إلى أسهم بغرض زيادة رأس مالها، و يتم استبدال هذه السندات بعدد محدود من الأسهم أي يصبح الدائن مشاركاً في رأس المال و غالباً ما يكون سعر التحويل أي سعر التحويل أعلى من سعر السوق، و عادة ما يكون سعر الفائدة، و هذا النوع من السندات أقل من سعر الفائدة على السندات العادية، لأن الدائن قد يحقق أرباحاً رأسمالية نتيجة عملية التحويل التي ستدفع في المستقبل على السندات.⁴

¹ - رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

² - المرجع السابق، ص 117.

³ - فلاح حسن عداي الحسني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 83-84.

⁴ - سبحي فتحي محمد الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

و من أبرز الفوائد التي يمكن البنوك أن تجنيها عند رفع أو زيادة رأس مالها الممتمك و هي كالاتي:

- تعزيز رأس المال تلك البنوك بحيث تكون ملائمة مع نسبة المفروضة على البنوك العالمية؛
- تمكين البنوك من تفعيل مواردها البشرية الحالية، و استقطاب الكفاءات المصرفية إذا توفرت الإجراءات المالية المناسبة؛
- تمكينها من زيادة انتشارها في البلد خلال زيادة عدة فروع لتلك البنوك و التي تعزز من قدرتها على استقطاب الودائع و إعطاء التسهيلات؛¹
- تمكين البنوك من توفير التسهيلات المطلوبة للمؤسسات أو المجموعات التجارية أو الصناعية الكبيرة خصوصا أن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطائها يرتبط ارتباطا مباشرا بحجم الأموال الخاص بكل بنك؛
- تمكين البنوك الكبيرة من استعمال التكنولوجيا الحديثة مما يسهل منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة أو البنوك المشتركة الحاملة في البلد؛
- تعزيز قدرة البنوك على الحصول على تسهيلات كبيرة من البنوك العالمية و خاصة في حقل تعزيز الإعتمادات المستندية المفتوحة.²

5.1.1 نسب الملكية:

تقيس هذه النسب مدى مساهمة أموال المساهمين (مصادر التمويل الداخلية) في تمويل الأصول.³ وهي كمايلي

أ-نسبة رأس المال الممتمك على إجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على رأس المال الممتمك في تمويل الموجودات و تحسب هذه النسبة على النحو التالي:⁴

نسبة رأس المال الممتمك على إجمالي الموجودات = رأس المال الممتمك / إجمالي الموجودات

¹ - بلال نوري سعيد الكوري، عبد الحسين حاسم محمد، أثر رأس المال الممتمك في المخاطرة المصرفية، دراسة مقارنة بين مصري الأردني الكويتي و الراجحي للاستثمار، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 17، العراق، 2011، ص.279.

² - ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكوري، رأس المال الممتمك و الودائع و دورها في تحديد السياسة الافتراضية للمصرف، دراسة مقارنة بين مصري الأردني الكويتي و الراجحي للاستثمار، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد 1، العدد 10، العراق، 2010، ص.1.

³ - يونس هاني صالح عبد الغني، محمد محمود بني عيسى، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 13، العدد1، الأردن، 2013، ص.7 .

⁴ - زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبدوي، مرجع سبق ذكره، ص.123.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

و على الرغم من أن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك إلا أنها تعاني من بعض العيوب من أهمها تعارضها مع مصالح الملاك (المساهمين)، فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، و هو ما يهدف إليه البنك المركزي إلا أنها تؤدي في الوقت نفسه إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق به الضرر للمساهمين.¹

ب- نسبة رأس المال الممتلك على الموجودات ذات المخاطر: يمكن تصنيف الموجودات إلى نوعين يتمثل الأول في الموجودات عديمة المخاطر كالسندات الحكومية و النقدية لدى البنك المركزي و النقد في الصندوق، أما النوع الثاني فهو الموجودات ذات المخاطر و تتمثل الموجودات التي يتوقع أن تتعرض إلى مخاطر معينة، و عموماً فإن هذا المؤشر يعاني من مدى قدرة و كفاءة رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات ذات المخاطر، و يمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية:²

رأس المال الممتلك / الموجودات ذات المخاطر

كما هو واضح هذه النسبة تقيس مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها البنك إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو ما إذا فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد العملاء، و مما يذكر في هذا الصدد أنه وفق للجنة بازل الدولية تقتضي بأن لا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة عن 8%.

ج- نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي القروض: تعتبر هذه النسبة قياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض يتم حساب هذه النسبة بالصيغة التالية:

رأس المال الممتلك / إجمالي القروض

و يعاب على هذه النسبة تجاهلها لحقيقة أن بعض القروض ليست في حاجة إلى هامش أمان و يقصد بها القروض بضمان عيني، لذا قد يكون من الأفضل إيجاد هامش أمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني و بذلك تظهر النسبة السابقة على النحو الآتي:

رأس المال الممتلك / مجموع القروض دون ضمان عيني³

¹ - رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص. 119.

² - فلاح حسين عداي السيسي، مرجع سبق ذكره، ص. 86.

³ - زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق عبدي، مرجع سبق ذكره، ص. 125.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

د-نسبة رأس مال الممتلك مجموع الودائع: يستدل من هذا المؤشر على مدى كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة السحوبات المفاجئة المحتملة من الودائع و يمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية:

$$\text{رأس مال الممتلك} / \text{مجموع الودائع}^1$$

ه-نسبة رأس الممتلك إلى استثمار الأوراق المالية: تقيس نسبة رأس المال الممتلك إلى استثمار الأوراق المالية هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية و يتم حسابها على النحو الآتي:

$$\text{رأس المال الممتلك} / \text{مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية}^2$$

و-معدل الالتزامات العرضية: تمثل الالتزامات العرضية مجموعة الحسابات خارج الميزانية العمومية للبنوك، و غالبا ما تمثل مبالغ الاعتمادات المستدينة و يحسب هذا المعدل من العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال الممتلك على الالتزامات العرضية} = \text{رأس المال الممتلك} / \text{الالتزامات العرضية}$$

يعكس انخفاض هذا المؤشر مؤشرا ايجابيا على قدرة البنك من الوفاء بالتزاماته العرضية أي تلك الالتزامات الناجمة في بعض الأحيان من متغيرات غير محسوبة أو غير مستمرة.³

2- المصادر الخارجية:

توفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك و القيام بوظائفه المختلفة.⁴

1.2 الودائع:

1.1.2 مفهوم الودائع و طبيعتها:

تعد الودائع الشريان الحيوي الذي يمد البنك بأموال استثماراته المختلفة و المصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية، لذلك برعت البنوك خلال السنوات القليلة المنصرمة في استعمال سياسة التسويق المصرفي لاستقطاب الودائع بشتى الطرق لشدة المنافسة ما بين البنوك⁵، و يمكن تعريف الوديعة على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود

¹ - سرين سمح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص.36.

² -رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص. 121.

³ - فلاح حسن عداي السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 86-87.

⁴ - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، 167.

⁵ - ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره، ص. 138.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

وسيلة من وسائل الدفع، يلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما يلزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة¹.

كما تعرف الوديعة في المفهوم التقليدي بأنها كل الأموال التي يتلقاها البنك مع التزامه بإرجاعها إلى أصحابها عند طلبها أو حسب الاتفاق بينه وبين صاحب المال².

كما تعرف أيضا على أنها مبالغ مالية مقيدة في دفاتر البنوك التجارية وتكون إما بالعملة المحلية أو الأجنبية يتعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك³.

كما يمكن تعريف الوديعة بأنها: التزام بنك من البنوك بدفع مبلغ معين من النقود القانونية للمودع أو لشخص يحدده عند الطلب أو بعد فترة معينة تحدد باتفاق بين المودع والبنك، وأي كان نوع الوديعة فالدين هو مبلغ من مبالغ من النقود القانونية و الدائن صاحب الوديعة و المدين هو البنك⁴.

و هناك استراتيجيات عديدة لتنمية الموارد المالية للبنوك إلا أن البنوك التجارية لها مبرراتها المنطقية و الاقتصادية في تقبل الودائع على غيرها في تنمية هذه الموارد و من أبرز هذه المبررات:

- أن تكلفة الودائع أقل بكثير من رأس المال و الأرباح المحتجزة، أي أن تكلفة الاقتراض تفوق تكلفة الودائع لأن المقترضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر و بعبارة أخرى تكلفة الودائع تتمثل في معدل الفائدة الصريح و الضمني الذي يدفعه البنك للمودعين، بينما تكلفة رأس المال و الأرباح المحتجزة تتمثل في الفائدة الذي يمكن للمستثمرين الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في استثمارية بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطرة التي تنطوي عليها الاستثمار في صناعة البنك⁵.

- إن رأس المال و الاحتياطات و الاقتراض لا تمثل مصادر خصبة و حيوية يمكن للبنك الاعتماد عليها في تدعيم و تطوير طاقاته و إمكاناته الاستثمارية و التمويلية⁶، علاوة أن فكرة تنمية الموارد المالية بإصدار الأسهم قد لا

¹ - عبد السلام لفتة سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11، العراق، 2006، ص.307.

² - شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الإيرادات و التكلفة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص.63.

³ - حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية، مصر 2009، ص.69.

⁴ - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سبق ذكره، ص. 113.

⁵ - ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره، ص.138.

⁶ - صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية، دار صفا للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2009، ص.344.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

تكون مقبولة من قبل حملة الأسهم القدامى لأنه يقلص من حجم الفائدة و يلحق ضررا بمواقعهم التصويتية، كما أن الكثير من البنوك لا تجبذ احتجاز الأرباح باعتبار الأرباح الموزعة تعتبر مؤشرا على نجاح البنك¹.

2.2.2 أنواع الودائع:

توجد عدة أنواع من الودائع لدى البنوك التجارية أهمها:

1.2.2.2 الودائع تحت الطلب:

و هي حقوق على البنك التجاري يمكن تحويلها بشكل فوري للنقد من خلال سحب شيك عليها من قبل المودعين، و لأن السحب عليها يمكن أن يجري في أي وقت تلجأ البنوك إلى الاحتفاظ بموجودات على درجة كبيرة من السيولة يمكن تحويلها إلى نقد عند الضرورة لمواجهة سحبات المودعين².

كما لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من فوائد و هو لا يستطيعون أن يفرضوا ذلك على البنوك نظرا لطبيعة الجارية للوديعة، على الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح القروض و لا شيء يمنعه من ذلك سوى ما يتوقعه من عمليات السحب، و هناك من الأنظمة المالية ما يمنح مراعاة إعطاء فوائد على هذه الودائع، و يسمح مثل هذا الأمر للبنوك باستعمال موارد مالية غير مكلفة، الأمر الذي يسمح بالتوسع في القرض نظرا لتكلفته المنخفضة نسبيا³.

2.2.2.2 الودائع الثابتة :

و هي الودائع التي يتم دفعها للعميل المودع بين فترة محددة من إيداعها أو بعد مدة من الإشعار المقدم للبنك لسحبها و هي:

أ-ودائع لأجل.

ب-ودائع تحت إشعار (إخطار)⁴.

أ-الودائع لأجل: تمثل الودائع لأجل تلك الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة و العامة في إيداعها في البنوك لمدة محددة مقدما (15 يوم أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة) لا يجوز السحب منها جزئيا أو كليا قبل

¹ - ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره، ص.138.

² - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص.140.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2005، ص.26.

⁴ - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2006، ص.85.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

انقضاء الأجل المحدد لإيداعها¹، لذلك البنك يقبل هذا النوع من الودائع لأنها لا تتطلب منه الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة النقدية، مما يتيح الفرصة للبنوك لاستثمار هذه الأموال بعائد استثمار مرتفع يمكن للبنك من دفع فوائد معقولة تتزايد بتزايد فترة بقاء الوديعة بالبنك².

ب- الودائع لإشعار: وهي ودايع مبروبطة بزمن معين، إلا أن صاحبها يستطيع سحبها قبل تاريخ استحقاقها و دون خسارة الفائدة عليها، بشرط إبلاغ البنك و بفترة كافية (يكون اتفاق بين العميل و المصرف عليها)³، و لا يجوز أن تقل مدة الإخطار عن 15 يوماً، و بذلك يتاح للبنك فرصة لإمكانية توفير سيولة لتلبية طلب العميل بعد انتهاء مدة الإخطار يحول المبلغ سبق الإخطار عنه إلى حساب تحت الطلب⁴، و بالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية على الفوائد على الودائع لأجل، و مما تتميز به هذه الودائع بالنسبة للبنك في أنه يحتفظ بمقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك التي ينبغي الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية، و بالتالي هذه الودائع تعطي مرونة للبنك في توظيف أمواله⁵.

3.2.2.2 ودايع التوفير: إن فكرة حسابات التوفير نشأت لجذب صغار المدخرين و هي تتمثل في ادخارات يدفعها أصحابها حين الحاجة إليها لدى البنوك أو صناديق التوفير، أما الفائدة التي تدفع على هذا النوع من الحسابات فيكون سعراً قريباً من سعر الفوائد التي تدفع لحسابات الودائع الآجلة، ويزود صاحب الحساب بدفتر يومية فيه قيد قيمة الإيداع أو السحب من الحساب و الرصيد و التاريخ الذي تم فيه السحب أو الإيداع، تحرم التشريعات في بعض الدول فتح حسابات توفير لمؤسسات الأعمال، بينما تمنح تشريعات أخرى حد أقصى للمبالغ التي يمكن للمؤسسة إيداعها في ذلك الحساب، و تحتسب فوائد التوفير عادة في نهاية السنة على أساس الرصيد الشهري الأدنى لكل شهر من أشهر السنة بسعر فائدة محدود⁶.

تهدف البنوك إلى تشجيع هذه الودائع بشكل كبير، لأنها تتمتع بميزة الاستقرار و بالمقابل لا يتقاضى المودعين عليها فائدة كبيرة، و لذلك تشتد المنافسة بين البنوك على جذب صغار المودعين لديهم من خلال منحهم الحوافز العديدة⁷.

4.2.2.2 الودائع الائتمانية: هي ليست نتيجة إيداع حقيقي و إنما هي ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية و استخدام هذا الائتمان من جانب الأفراد و المؤسسات للقيام بنشاطهم الاقتصادي و احتمال أصحاب الشيكات

¹ - عبد السلام لفته سعيد، مرجع سبق ذكره، ص. 110-309.

² - مكرم عبد المسيح باسلي، المعاملات المصرفية، المحاسبة و الاستثمار و تحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص. 56.

³ - أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص. 105.

⁴ - عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، الأسواق و المؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص. 108.

⁵ - عبد السلام لفته سعيد، مرجع سبق ذكره، ص. 110.

⁶ - المرجع السابق، ص. 109.

⁷ - أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص. 165.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

المسحوبة على هذه الحسابات المطالبة بسداد قيمتها¹، فحينما يقوم صاحب ودیعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فان البنك يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبا يجعل حساب المسحوب عليه مدینا و حساب المستفيد دائئا، إن هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة ليست فعلية، و لكنها تسمح بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقود حقيقية، إذن فالودائع الائتمانية و هي عبارة عن ودائع كتابية تزيد كلما قلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك أو تنقص مع زيادتها².

3.2 القروض المصرفية: تعتبر القروض المصرفية بين البنوك من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت المعاصر³، و تتمثل في القروض التي يتحصل عليها البنك التقليدي من بنوك أخرى سواء أكانت محلية أو أجنبية و قد تكون في بعض الحالات البنك المقرض هو البنك المركزي⁴.

أ- الاقتراض من البنوك التجارية: يمثل الاقتراض من البنوك التجارية أحد أهم المصادر التي يعتمد عليها البنك التجاري عندما يحتاج إلى أموال التوظيف، أو يواجه عجز في السيولة و هو يعتبر اقتراض قصير الأجل و يأخذ صورا أهمها: فائض الاحتياطي الإلزامي شهادات الإيداع و اتفاقيات إعادة الشراء⁵، إلا أن هذه الطريقة لا ينظر إليها بعين الارتياح نظرا لما تعطيه هذه الطريقة من ضعف مالي للبنك المقترض، إضافة إلى أن المصدر غير مضمون نسبيا نظرا لأن ظروف البنوك متشابهة نوعا ما، مما يجعل جميع البنوك تحتاج إلى أموالها الأمر الذي يجعلها غير مستعدة لإقراضها، فتلجأ البنوك أخيرا إلى البنك المركزي⁶.

ب- الاقتراض من البنك المركزي: إحدى الوظائف البنك المركزي الأساسية هي الملجأ الأخير للإقراض و هذه الوظيفة تفرض على البنك المركزي تقديم التمويل إما بصورة مباشرة للبنوك التجارية من خلال القروض أو توفير السيولة لها من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية لديها⁷.

● **تقديم القروض و السلف:** يعمل البنك المركزي كبنك البنوك، فيقدم لها قروضا لمساعدتها على تلبية حاجاتها، و التسهيلات التي يعطيها البنك المركزي للبنوك في حالة اقتراضها منه تفوق معدل الفائدة

¹ - مصطفى رشدي شحة، النقود و البنوك و الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص.109.

² - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2005، الجزائر، ص.28.

³ - مصطفى رشدي شحة، مرجع سبق ذكره، ص.109.

⁴ - شوقي بوقربة، مرجع سبق ذكره، ص.64.

⁵ - حياة بنجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص.26.

⁶ - سرين سمیح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص.32.

⁷ - أكرم حداد، مشهور مذلول، مرجع سبق ذكره، ص.165-166.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

الذي يتقاضاه، و ذلك لأنه غالبا ما يمنح هذه القروض ليشجع البنوك على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها¹.

● **إعادة الخصم:** تخصم البنوك التجارية عادة أوراقا و سندات مالية للمتعاملين و بدلا من أن تجمد قيمتها حين استحقاقها تعيد خصمها لدى البنك المركزي، و تدفع له بالمقابل معدل الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي، و تريح الفرق بين المعدلين: معدل الخصم الذي يتقاضاه من مالك الورقة الأصلي، و معدل إعادة الخصم الذي تدفعه للبنك المركزي، و من هنا يتضح أن معدل إعادة الخصم يكون أقل من معدل الخصم، و يفضل البنك في الأحوال العادية و عند توفر النقود في خزائنه أن يحتفظ بهذه الأوراق حين استحقاقها².

ج- الاقتراض من سوق رأس المال: يعتبر هذا النوع من الاقتراض طويل الأجل يلجأ إليه البنك لغرض تدعيم رأس ماله و زيادة طاقته الاستثمارية، كما تعتبر هذه القروض حماية للمودعين من المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري، و يتمثل هذا النوع من الاقتراض، إما في إصدار البنك سندات طويلة الأجل، أو من خلال اقتراض مباشر من البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي و البنوك التجارية، و في كلتا الحالتين يدفع البنك فائدة على هذه الأموال حسب آجال استحقاقها³.

و يتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني و كذلك فان رصيد القرض غالبا ما يظل ثابتا طوال فترة الاقتراض ، أما أفساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت مما يعني انخفاض تكلفة إدارتها، و على الرغم من المزايا فان للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها: أنها لا تمثل مصدرا خصبا لاحتياطات البنوك، إذ يصعب على البنوك الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة، كما قد تضع التشريعات المالية حد أقصى لها⁴.

¹ - سرين سميج ابو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص.32.

² - محمد عبد الفتاح الصربي، مرجع سبق ذكره، ص ص.49-50.

³ - حياة بنجار، مرجع سبق ذكره، ص ص.26-27.

⁴ - رضا صاحب ابو حمد، مرجع سبق ذكره، ص.85.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

4.2 مصادر تمويل أخرى:

أ- التأمينات المختلفة: و هي التأمينات التي يصنعها الأفراد ف البنوك مثل التأمينات الاعتمادات المستندية¹.

ب- أرصدة و صكوك مستحقة الدفع: يتميز هذا المصدر إضافة إلى انه مصدر أموال غير ثابت، فانه يشكل نسبة متتالية من مجموع تمويل الأصول².

5.2 نسب المديونية: تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين، و تسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسب استخدام الدين في شكل تمويل المؤسسة³ و من أهم هذه النسب:

أ-نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات: يتم احتساب نسبة الاقتراض بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات و تشمل هنا إجمالي الديون كافة أنواع الديون سواء قصيرة أو طويلة الأجل، لذا فان هذا المعدل يعطي مؤشرا للمدى الذي وصل إليه البنك في تمويل موجوداته من أموال الاقتراض أو أموال الغير.

ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى زيادة درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المقرضة و كذلك ملاك البنك و يمكن التعبير عن هذا المعدل باستخدام المعادلة التالية:

نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات: إجمالي الديون / إجمالي الموجودات⁴.

ب-نسبة الاقتراض على حقوق الملكية: يؤدي ارتفاع نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة عن الأموال المقرضة و من ثم زيادة التكاليف الثابتة، لذا يفضل المقرضون أن تكون نسبة مقبولة، و ذلك كون ارتفاعها يؤدي إلى مخاطر عدم إيفاء بالتزامات الدفع عند تصفية البنك في حالة تحقق خسائر جسيمة⁵، و تزيد أيضا مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس، و يعتبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، و يعبر أيضا عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة⁶، يتم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة الاقتراض على حقوق الملكية = إجمالي القروض / إجمالي حقوق الملكية⁷

¹ - محمد عبد الفتاح الصربي، مرجع سبق ذكره، ص.51.

² - رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص.86.

³ - عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص.37.

⁴ - رضا صاحب أبو حمد، دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي و ديونه للفترة 1996-2003، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد1، العراق، 2006، ص.354.

⁵ - علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص.94.

⁶ - عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص.38.

⁷ - علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

ج- **معدل تغطية الموجودات الثابتة:** يقيس معدل تغطية الموجودات مدى قدرة صافي الموجودات الثابتة على تغطية الديون متوسطة و طويلة الأجل، فكلما كان هذا المعدل مرتفع كلما كان البنك في وضع جيد و مركزه المالي متين و يستخرج هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{معدل تغطية الموجودات الثابتة} = \text{صافي الموجودات الثابتة} / \text{الديون متوسطة و طويلة الأجل}^1$$

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهيكل المالي:

من أجل التعمق أكثر في موضوع الهيكل المالي سنتطرق في هذا المبحث إلى الأسس النظرية الخاصة باختيار الهيكل المالي في المؤسسات من خلال النظريات التي كان جل اهتمامها حول أمثلية الهيكل المالي أي البحث عن الهيكل المالي الأمثل.

المطلب الأول: نظريات الهيكل المالي في ظل فرضيات الكفاءة التامة للسوق:

في هذا المطلب سنتطرق إلى المقاربات النظرية حول الهيكل المالي في ظل فرضيات الكفاءة التامة للسوق أي تماثل المعلومات:

1- **نظرية الربح الصافي:** حسب هذه النظرية فإنه يفضل الاستعمال المجدي لأثر الرفع الذي تتميز به الاستدانة، و الذي من خلاله تستطيع المؤسسة تدنئة تكلفة تمويلها²، حيث تكلفة رأس المال تنخفض كلما زادت قيمة الاستدانة و انخفضت قيمة الأموال الخاصة، أي كلما زادت نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، و كلما كان انخفاض تكلفة رأس المال يعني ارتفاع قيمة المؤسسة، فأفضل هيكل مالي للمؤسسة في ظل هذه النظرية هو ذلك الهيكل الذي يتضمن أكبر نسبة ممكنة من الديون³، و تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية⁴:

- الزيادة في استخدام الافتراض لا يغير من إدارة المستثمرين للمخاطر، و نتيجة لذلك تكلفة الأموال الخاصة و تكلفة الاستدانة ثابتة، و لا تتغير بتغير نسبة الرافعة المالية؛

¹ رضا صاحب ابو حمد، دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي و ديونه للفترة 1996-2000، مرجع سبق ذكره، ص.356.

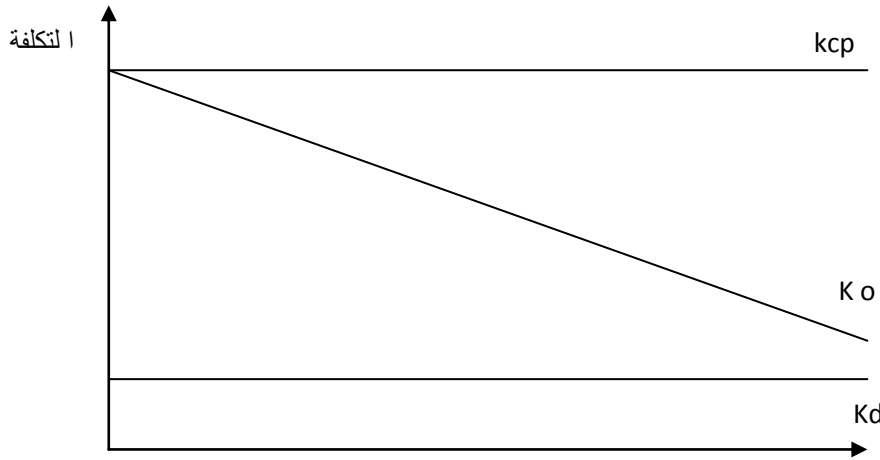
² الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج1، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص.386.

³ - المرجع السابق، ص.394.

⁴ - محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، الادارة المالية، مدخل قيمة المؤسسة و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2002، ص.316.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

- نظرا لكون المساهمين يحصلون على ما تبقى من فائض النشاط، فمن المتوقع أن تزداد درجة المخاطر التي يتعرضون لها أكثر من تلك التي يتعرض لها المقرضين ، و نتيجة لذلك فان معدل المردودية المطلوب من قبل المساهمين يكون أكبر من معدل الفائدة على الاقتراض، و يمكن تمثيل سلوك تكلفة الاستدانة k_d و تكلفة الأموال الخاصة k_{cp} وفقا لهذه النظرية في الشكل رقم (1-2): العلاقة بين الاستدانة و تكلفة الأموال وفق نظرية الربح الصافي .



نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة

المصدر: محمد الحناوي، جلال العبد، المرجع السابق، ص.431.

و يأخذ على هذه النظرية نقطة ضعف أساسية و هي أنها تقوم على افتراض عدم وجود تكلفة الإفلاس، كما يعاب عليها أيضا تجاهلها للمخاطر المالية المرتبطة بأثر الرافعة المالية التي كان من المفترض أن تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال الخاصة نتيجة لتعرض مردودية السهم (المردودية المالية) لتقلبات أكبر مع زيادة نسبة الاستدانة و يحدث هذا حتى في ظل افتراض عدم وجود تكلفة الإفلاس¹.

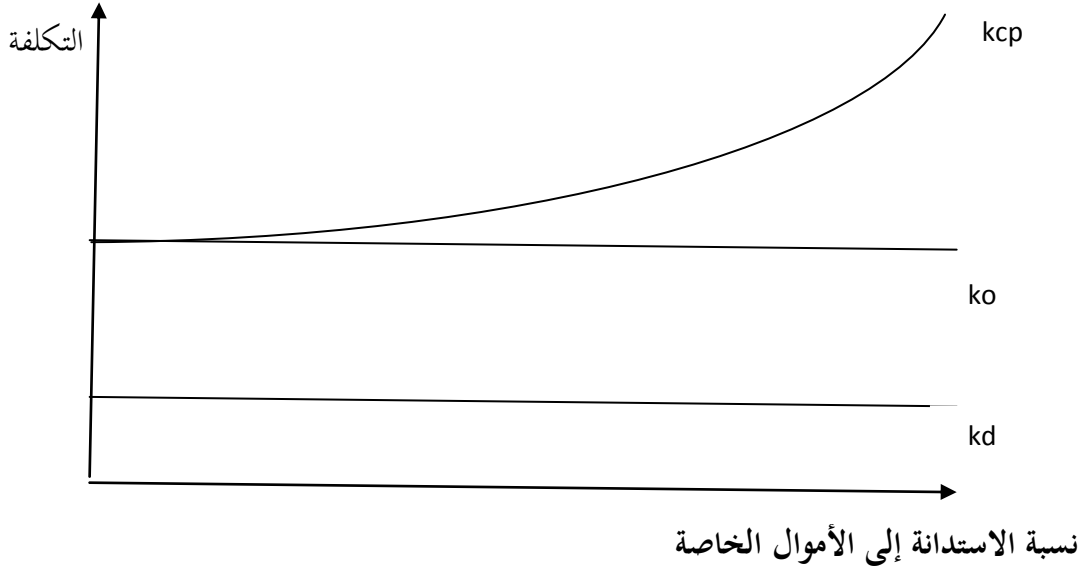
2- مدخل صافي ربح العمليات: يفترض مدخل صافي ربح العمليات أن تكلفة الاستدانة ثابتة لا تتغير مع تغير نسبة الاقتراض، أما تكلفة الأموال الخاصة فترتفع مع كل زيادة في نسبة الاستدانة بسبب المخاطر المالية، كما يفترض هذا المدخل زيادة تكلفة رأس المال بسبب الزيادة في تكلفة الأموال الخاصة التي تنجم عن زيادة نسبة الاستدانة، و بما أن الزيادة في تكلفة الأموال الخاصة سيعوضها انخفاض بنفس القيمة في تكلفة الاستدانة الناتج

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.340.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

عن زيادة الاعتماد على القروض أي نتيجة لزيادة الاعتماد على مصادر تمويل ذات تكلفة منخفضة نسبياً و لهذا فمن المتوقع أن تظل تكلفة رأس المال ثابتة مهما تغيرت نسبة الاقتراض¹.

الشكل رقم (1-3): العلاقة بين تكلفة رأس المال و نسبة الاستدانة وفق مدخل صافي ربح العمليات



المصدر: منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات ، مرجع سبق ذكره، ص.104.

(3) - المدخل التقليدي: يشير هذا المدخل إلى وجود هيكل مالي أمثل من خلال المزج الأمثل من الديون و حقوق المساهمين، الذي يؤدي تخفيض تكلفة رأس المال إلى أدنى حد لها و رفع قيمة المؤسسة إلى أقصى حد².

حيث يقوم بهذا المدخل التقليدي على فكرة أن تكلفة رأس المال تنخفض تدريجياً مع زيادة الأموال المقترضة إلى أن تصل نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة إلى حد معين ثم بعدها ترتفع تكلفة رأس المال، و يطلق على

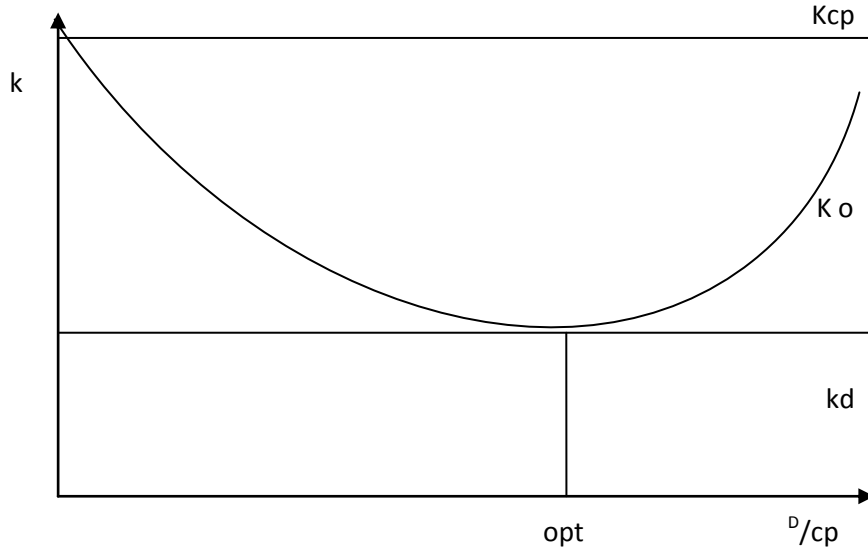
¹ - منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، مرجع سبق ذكره ، ص.100.

² - Wesley Naidu, the implications of capital structure theory and regulation for the south African banking institutions, majister commercial, financia l management sciences, university of pretoria, South african , 2011, p.10

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

نسبة الاستدانة التي يتحول عندها اتجاه تكلفة رأس المال بنسبة الاستدانة المثالية¹، و الشكل التالي رقم (1-4) يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-4) العلاقة بين نسبة الاستدانة وتكلفة الأموال وفق المدخل التقليدي



المصدر: محمد الحناوي، جلال العبد، مرجع سبق ذكره، ص. 384.

يتضح من هذا الشكل أعلاه OPT تمثل نسبة الاستدانة المثلى، قبل هذه النقطة تكون تكلفة رأس المال في انخفاض مع زيادة نسبة الاستدانة نظرا لميزة انخفاض تكلفة الاستدانة مقارنة بتكلفة الأموال الخاصة، و مع تجاوز الاستدانة للنسبة المقبولة تتزايد المخاطر المالية و ينعكس أثرها على تكلفة الاستدانة Kd و الأموال الخاصة، و ذلك لضيق الميزة التي تحصل عليها المؤسسة من الاعتماد على الاستدانة كمصدر رخيص التكلفة².

4- نظرية Modigliani et Miller 1958: بدأت النظرية الحديثة للهيكل المالي مع أبحاث الاقتصاديين Modigliani et Miller، حيث يرجع الفضل لهما في وضع الأساس النظري للهيكل المالي في المؤسسات، و قد اتبع العديد من الاقتصاديين بعدهما نفس المسار³، حيث قدم بهذا الباحثان تحليلا منطقيًا على

¹- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، مرجع سبق ذكره، ص. 105.

²- محمد الحناوي، جلال العبد، المرجع السابق، ص. 332.

³-Milton Harris, ArturRaviv , The theory of capital structure, The journal of finance American finance Association, N1,USA, 1991,p .297.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

أن قيمة المؤسسة لا تتأثر بنمط التمويل سواء كان من خلال رفع رأس المال بإصدار أسهم أو الاقتراض و لذلك يطلق غالباً على هذه النظرية نظرية عدم وجود هيكل مالي أمثل¹.

1.4 الفرضيات: و يقوم هذا التحليل على مجموعة من الافتراضات منها:

- تماثل المعلومات في السوق المالي (المستثمرين و المؤسسات لديهم نفس المعلومات)؛

- عدم وجود ضرائب؛

- عدم وجود تكاليف الإفلاس؛

- التكافؤ في تكاليف الاقتراض بالنسبة لكل المؤسسات و المستثمرين²؛

- يمكن للأشخاص و المؤسسات الإقراض و الاقتراض دون حدود و معدل بدون خطر؛

- توزع المؤسسات كل أرباحها و ذلك بهدف تجنب التفاعل بين سياسة توزيع الأرباح و الهيكل المالي³؛

- المستثمر رشيد؛

- المؤسسة يمكن وضعها في مجموعات على أساس درجة المخاطر التي ينتمي إليها النشاط، و أن كل مؤسسة داخل المجموعة تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر⁴.

2.4 الاقتراحات: يقسم M&M نظريته إلى اقتراحين:

الاقتراح الأول: Proposition I: في ظل هذا الاقتراح فان القيمة السوقية للمؤسسة تتوقف فقط على قدرة

أصولها على توليد الأرباح بغض النظر عن الكيفية التي يتم توزيع تلك الأرباح⁵، فوفقاً لـ M&M بأن التغيرات في

الهيكل المالي للمؤسسة لا تؤثر على قيمة المؤسسة، و بالتالي فان القيمة السوقية مستقلة على الهيكل المالي مما يدل

¹-Nirajini,A, Priya,KB, **Impact of capital structure of financial performance of the listed trading companies in Srilanka**, International journal of science end research publication, N5, SRI LANKA, May2013,p.2.

²-Sriharan ,Vinasithamby, **Determinants of capital structure –Astudy of listed banks finance end insurance companies in colombo stock exchange in srilanka**, international journal of economics end management, vol II ,Issue 10, oct2014 ,united kingdom, p .4.

³- دادن عبد الوهاب، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي الإسهامات النظرية الأساسية ، مجلة الباحث، العدد4، ورقة، الجزائر، 2006، ص. 109.

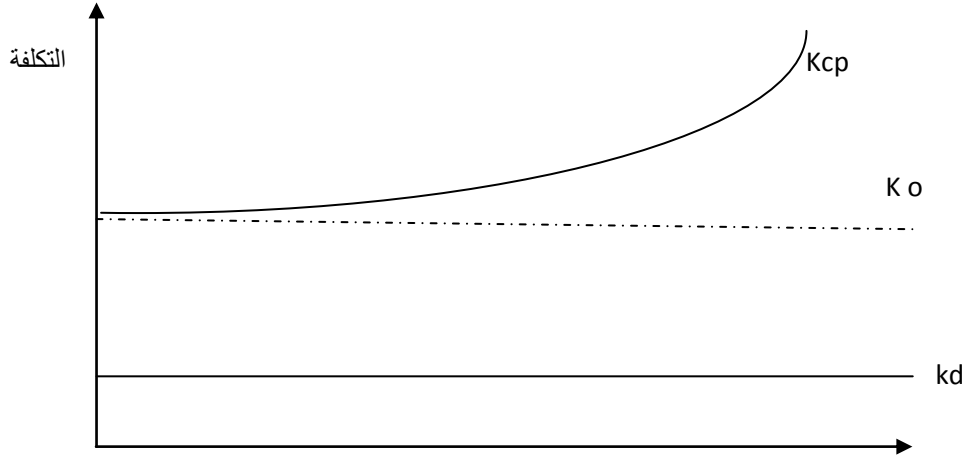
⁴-منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، مرجع سبق ذكره، ص. 252.

⁵- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في تمويل الشركات، مرجع سبق ذكره، ص:112.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

أن كل من الاقتراض و حقوق الملكية هي بدائل متاحة للمؤسسة لاختيار مصدر تمويلها¹، و الشكل رقم (1-5) يوضح الاقتراح الأول لـ M&M

الشكل رقم (1-5): العلاقة بين الإستدانة وتكلفة الأموال وفق الإقتراح الأول M&M



نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة

Source: Wesley Naidu. Op.cit.p10

من الشكل رقم (1-5) يفترض M&M أن التكلفة الإجمالية لرأس المال ستبقى ثابتة مع مختلف مستويات نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة لأن الاستدانة تعتبر بالنسبة للمؤسسة مصدر رخيص التكلفة، لكن بسبب الاستدانة تزداد المخاطر المالية مما يتطلب عائداً أكبر من المساهمين لتغطية المخاطر المالية، فالارتفاع في المخاطر المالية سينعكس في ارتفاع العائد المطلوب من المساهمين مما يجعل تكلفة رأس المال الإجمالية ثابتة².

و من أجل تقديم هذا الاقتراح فان Miller et Modigliani ينطلقان كنقطة بداية من مثال عن مؤسستين متطابقتين في كل شيء إلا من حيث التمويل يتم تقديمها بشكل متبادل في نفس السوق المالي، و النتيجة التي يحاولان إثباتها تتمثل في أن هذا التفاوت في التقييم في هاتين يتم امتصاصه بفعل آلية تسمى الموازنة أو المراجعة تحت فرضية أن السوق كاملة متاحة و مجانية³، بافتراض المؤسسة الأولى ممولة كلياً بالأموال الخاصة، أما المؤسسة الثانية تعتمد على تمويل مختلط متكون من أسهم و سندات أي مستدينة، و نظراً لانخفاض تكلفة رأس المال للمؤسسة الثانية بسبب وجود الديون في هيكلها المالي تكون قيمتها مرتفعة مقارنة بالمؤسسة الأولى مما يدفع ببعض المستثمرين الماليين في المؤسسة الثانية ذات القيمة السوقية الأعلى باللجوء إلى بيع حصصهم في هذه المؤسسة و اقتراض أموالاً إضافية على حسابهم الشخصي ليقوموا بالاستثمار في المؤسسة ذات القيمة السوقية الأقل في هذه

¹ - Wesley Naidu, op, cit, p9-10.

²-. Ibit p10.

³ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.400.

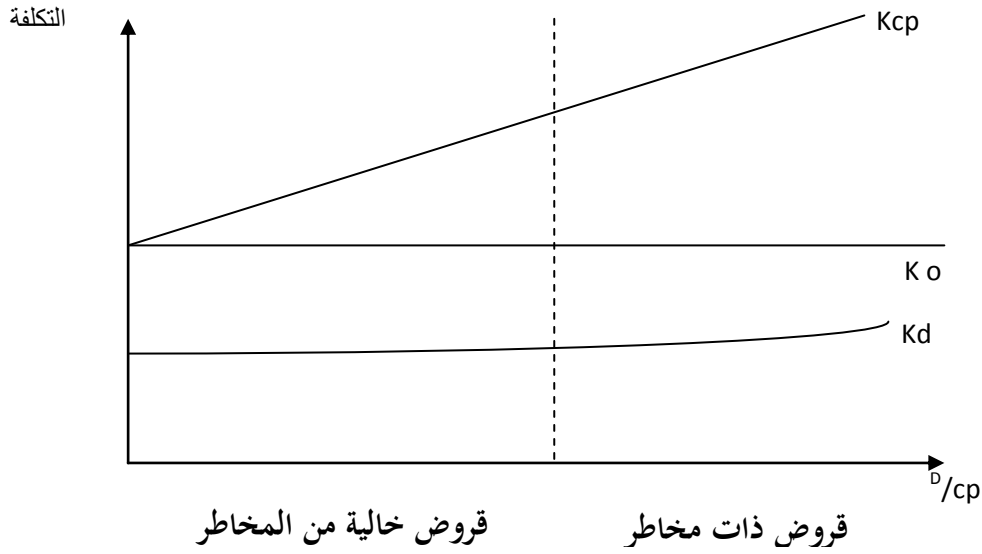
الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

الحالة يستطيع هؤلاء المستثمرين الحصول على نفس العائد الذي كانوا يحققونه في المؤسسة الثانية لكن باستثمار أقل¹.

و يعتقد Miller et Modigliani أن معظم المستثمرين سوف يستمرون بهذه العملية حتى تحصل عملية المراجعة و تتعادل القيمة السوقية للمؤسسة الأعلى مع المؤسسة الأدنى².

الاقترح الثاني: Proposition II: رغم أن التغيير في الهيكل المالي سوف لن يغير من القيمة الكلية للمؤسسة كما ورد في الاقتراح الأول³، إلا أن ذلك يحدث تغيراً مهماً في قروض المؤسسة و حق ملكيتها، حيث يشير الاقتراح الثاني أن معدل العائد المطلوب للمؤسسة تعتمد على الاستدانة يعادل معدل العائد المطلوب لمؤسسة أخرى مماثلة و تنتمي لنفس فئة المخاطر لكنها لا تعتمد على الاستدانة في هيكلها المالي بالإضافة إلى عائد إضافي لتعويض المخاطر المالية الناجمة على الاستدانة⁴.

و الشكل رقم (1-6): العلاقة بين الإستدانة وتكلفة الأموال وفق الإقتراح الثاني لم&M



المصدر: منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، مرجع سبق ذكره، ص. 137.

¹ - ذهبية بن عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في الأوراق المالية، حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان الأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2005-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص. 69.

² - غنية بوربيعة، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الأشغال و التركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص. 87.

³ - المرجع السابق، ص. 87.

⁴ - محمد الحناوي، جلال العبد، مرجع سبق ذكره، ص. 455.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

يتضح من الشكل أعلاه أن تكلفة رأس المال تبقى ثابتة و تتأثر بمكونات الهيكل المالي و التي تساوي في نفس الوقت في معدل العائد الذي يطلبه المساهمين في المؤسسة تنتمي لنفس المخاطر غير أنها تعتمد بالكامل على الأموال الخاصة في تمويل أصولها، أما تكلفة الأموال الخاصة k_{cp} فترتفع كلما زادت نسبة الاستدانة على الأموال الخاصة D/cp حيث يرجع ثبات تكلفة رأس المال K_0 نتيجة التوسع في الاعتماد على أموال ذات تكلفة منخفضة نسبيا أي الاستدانة، و يشير الشكل أيضا أنه عند بلوغ نسبة الاستدانة مستوى معين تبدأ مخاطر التوقف عن الوفاء بالالتزامات في الظهور، و بالتالي ترتفع تكلفة الاستدانة للتعويض عن زيادة المخاطر إلا أنه وفقا لهذا المقترح يتوقع أن يرتفع العائد المطلوب من المساهمين نتيجة لزيادة الاعتماد على موارد ذات تكلفة أقل كلفة أي الاستدانة غير أن ذلك الارتفاع يكون بمعدل أقل من ذي قبل لان الزيادة في نسبة الأموال المقترضة ينقل جزء من المخاطر من حملة الأسهم إلى الدائنين، و بالتالي فان الزيادة في معدل العائد الذي يطلبه المساهمون تكون بالقدر الذي يضمن أن يكون متوسط تكلفة رأس المال ثابتة¹.

3.4 تطبيق نظرية Miller et Modigliani 1958 على البنوك:

حسب نظرية Miller et Modigliani 1958 تكلفة رأس المال مستقلة عن تمويل البنوك سواء كان مصدر تمويلها يعتمد على الديون أو حقوق الملكية على الرغم من أن تكون لمتطلبات رأس المال و السيولة أثر على تكلفة رأس المال في البنوك²، و ذلك حسب المبدأ الذي تسند عليه هذه النظرية في السوق الكاملة الذي ينص على أن تكلفة رأس المال لا تتغير بتغير مكونات الهيكل المالي.

و تحسب تكلفة رأس المال المرجحة في البنوك بالمعادلة التالية حسب نظرية Miller et Modigliani 1958:

$$CMPC = k_{cp} \frac{k}{D+K} + i \frac{D}{D+K}$$

¹ - منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في تمويل الشركات، مرجع سبق ذكره، ص ص. 136-138.

²-CarinRehncrona, **Eu Bank capital structure end capital requirement**, LUND UNIVERSITY FACULTY OF ECONOMICS ,USA, 2012, p.4

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

حيث:

CMPC: التكلفة الوسيطة المرجحة و هي عبارة عن تكلفة رأس المال

Kcp: تكلفة الأموال الخاصة أو حقوق الملكية

K: قيمة الأموال الخاصة

I: تكلفة الديون أو الاستدانة

D: قيمة الديون

فمن وجهة نظر Miller et Modigliani الارتفاع في التكاليف الناجمة عن زيادة التمويل عن طريق الاستدانة سيتم تعويضه في الارتفاع العائد المتوقع المطلوب من المساهمين¹.

4.5 انتقادات نظرية Miller et Modigliani:

من أهم الانتقادات الموجهة لتحليل Miller et Modigliani هي:

- تم انتقاد الفرضية النظرية لمجانبة الأسواق، في حين أن هذه الفرضية تلعب دورا أساسيا في تحليلهما لأن قبول الأطروحة مشروط بتدخل آلية الموازنة و المراجعة التي تفترض مسبقا وجود إمكانية أجال مطلق بين الأوراق المالية التي يكون لها خصائص متطابقة من حيث المخاطرة و المردودية²؛

- الافتراض القائل بأن الأفراد و المؤسسات يمكنهم الاقتراض و الإقراض بنفس معدل الفائدة هو افتراض غير صحيح من الناحية العملية لأن الهيئات المالية بالخصوص و المقترضين بشكل عام لا يقتصرون عند تفاوضهم حول الاعتمادات التي يمكن أن يمنحوها على تطبيق معدل سوق واحد، لان المعدل الحقيقي يكون معدل محل تعديل حسب الشخصية و الثقل الاقتصادي للمقترض³؛

- عدم وجود أي نوع من الضرائب هو الآخر افتراض غير واقعي؛

¹-ToaderOana , **L'incidence des exigences de fonds propres sur le cout du capital bancaire** : une étude empirique sur les banques européennes , laboratoire d' economied'orléans , lyon, Paris, mars 2013 , p .8.

²- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.409.

³- ذهبية بن عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره، ص.71.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

- عدم وجود تكاليف المعاملات، حيث توجد في الحقيقة تكاليف للمعاملات قد تفوق قيمتها قيمة المكاسب المتوقعة من عملية المراجعة¹.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي في ظل عدم تماثل المعلومات

بعد تطرقنا إلى النظريات المفسرة للهيكل المالي في ظل تماثل المعلومات سنتطرق في هذا المطلب إلى النظريات المفسرة للهيكل المالي في ظل الكفاءة الاقتصادية، عدم تماثل المعلومات لأن الفرضيات في ظل تماثل المعلومات غير قابلة للتحقق لأن الواقع لا يخلو من الضرائب و تكاليف المعاملات و يتميز بعدم تماثل المعلومات لأن المعلومات غير متاحة و مجانية للجميع.

1- المدخل التقليدي في ظل وجود الضرائب:

عند إدخال عنصر الضرائب على الأرباح على المدخل التقليدي فان ذلك لا يترتب عليه تغير في النتائج الأساسية المستخلصة في ظل عدم وجود الضرائب، إذ لا يزال هناك هيكل مالي أمثل و علاقة بين الهيكل المالي و تكلفة رأس المال و حاجتهم في ذلك أن تكلفة الأموال الخاصة تكون أعلى من تكلفة الاستدانة²، حيث أن المخاطرة المتأتبة من الأموال الخاصة أعلى من المخاطرة الناجمة عن الاستدانة هذا من جهة، و من جهة أخرى تكلفة الاستدانة و التي تندرج ضمن المصاريف المالية لهما خاصية الاقتصاد بالضريبة، و يبرز ذلك في تخفيض الوعاء الضريبي لحساب الضريبة على الأرباح، بينما عوائد رأس المال الناجمة عن التمويل بالأموال الخاصة لا تتميز بتلك الخاصية لكونها تأتي بعد حساب النتيجة، و بالتالي الديون تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال من خلال الوفورات الضريبية³، و الشكل التالي يوضح العلاقة بين نسبة الاستدانة و تكلفة رأس المال حسب المدخل التقليدي في ظل وجود الضرائب.

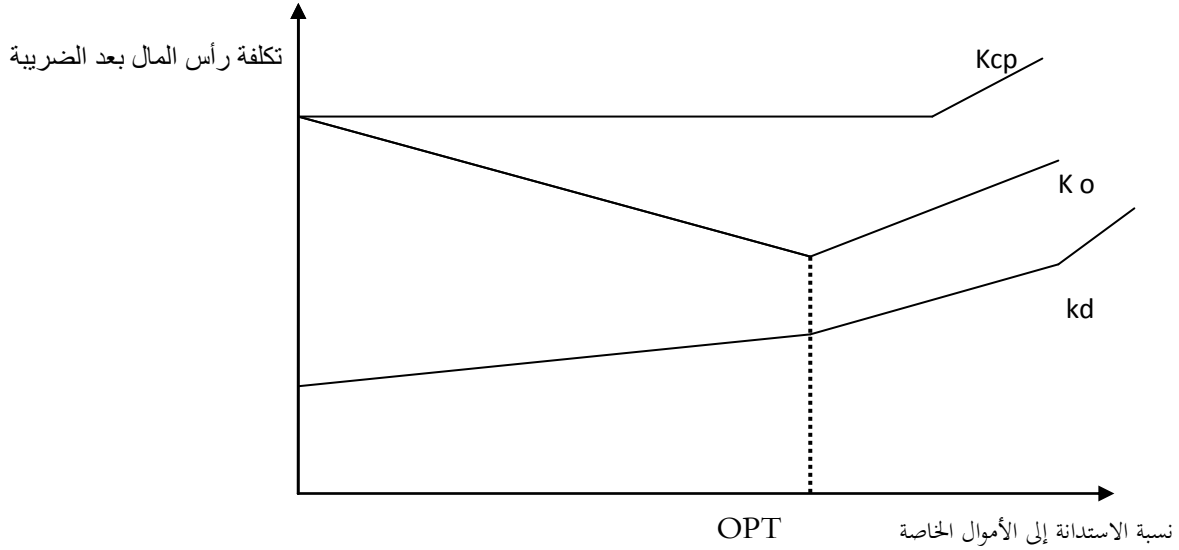
¹ - علي بن الضب، مرجع سبق ذكره، ص.104.

² - بن عبد الرحمن ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص.92.

³ - عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص.105.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

الشكل رقم (1-7): العلاقة بين نسبة الاستدانة و تكلفة الأموال حسب المدخل التقليدي في ظل وجود الضرائب.



المصدر: عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص.109.

و يلاحظ من هذا الشكل أن تكلفة رأس المال تتناقص تحت تأثير تزايد تكلفة الاستدانة و هذا ما يفسر بالوفورات الضريبية، و تصل إلى حد معين تصل فيه إلى الثبات ثم تتزايد و ذلك بعد اختفاء الوفر الضريبي أين يصبح المساهمون يطالبون بمعدل مردودية الأموال الخاصة أعلى ، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد تكلفة رأس المال، فتحدد النقطة المثلى حسب المدخل التقليدي عند النقطة التي ستغير فيها تكلفة رأس المال اتجاهها عند زيادة تكلفة الاستدانة¹.

(2) - نظرية Miller et Modigliani 1963:

في مقال Miller et Modigliani سنة 1963 استدركا الانتقادات التي وجهت لنموذجهما خاصة تلك المتعلقة بتجاهلها الضريبة على المؤسسة و ضريبة على دخل المستثمر، حيث أعادا صياغة نموذجهما السابق مع الأخذ في الاعتبار الضريبة على أرباح المؤسسات في اقتصاد تكون المصاريف المالية التي تدفعها المؤسسات قابلة للتخفيض الضريبي و مكافآت رأس المال خاضعة للضريبة² و ذلك من خلال اقتراحين:

¹ - المرجع السابق، ص.110.

² - الياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص.406.

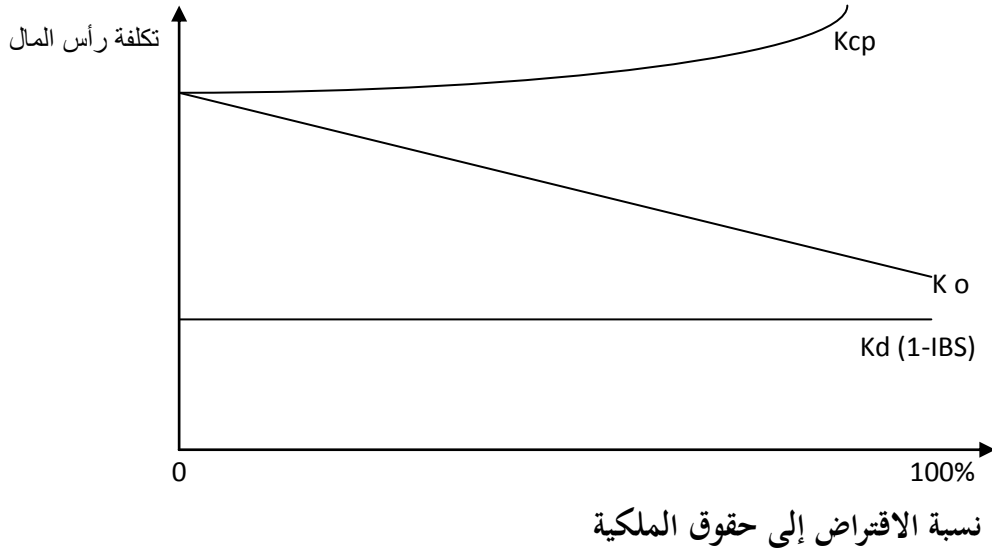
الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

نظرا لما تحققه الاستدانة من وفر ضريبي باعتبارها تكلفة تخرج ضمن المصاريف المالية قابلة للخصم من الوعاء الضريبي¹.

الاقترح الأول: Proposition I: في ظل وجود الضريبة على أرباح المؤسسات القيمة السوقية للمؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من قروض و حقوق ملكية تزيد عن القيمة السوقية لمؤسسة مماثلة يتكون هيكلها المالي من حقوق ملكية فقط و ذلك بمقدار القيمة الحالية للوفورات الضريبية لفوائد القروض².

الاقترح الثاني: Proposition II: يتعلق هذا الاقتراح بتكلفة الأموال الخاصة لمؤسسة مستدينة في عالم تفرض فيه ضريبة على أرباح المؤسسات، حيث تشير إلى أن تكلفة الأموال الخاصة للمؤسسة مستدينة، ينبغي أن تساوي تكلفة الأموال الخاصة لمؤسسة غير مستدينة مضافا إليها مكافأة عن المخاطر المالية، و التي يفترض الباحثان أن تكون ثابتة لكافة المؤسسات، و تحدد على أساس معدل ضريبة على أرباح المؤسسات و نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة، أما مكافأة المخاطر المالية فتحدد على أساس الفرق بين الأموال الخاصة لمؤسسة غير مستدينة و تكلفة الاستدانة³، و بناء على ما توصل إليه الباحثان فان الهيكل المالي الأمثل يتحقق بالاعتماد على الاستدانة،

الشكل رقم (8.1) علاقة بين الإستهانة و تكلفة رأس المال وفقا لنظرية Miller et Modigliani سنة 1963



المصدر: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، مرجع سابق، ص. 164.

¹ - ذهبية بن عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره، ص. 74.

² - منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص. 147.

³ - ذهبية بن عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره، ص. 75.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

و من الشكل نلاحظ أن في ظل وجود ضريبة على أرباح فان تكلفة رأس المال تنخفض مع زيادة نسبة الاقتراض، و هنا نجد أن النظرية تتقارب مع المدخل التقليدي، حيث يشير و لو ضمنا إلى وجود هيكل مالي أمثل يساعد على تخفيض تكلفة رأس المال و بالتالي زيادة قيمة المؤسسة¹.

إلا أن بعد 15 سنة من ذلك في سنة 1977 Miller في أحد أبحاثه توصل أن مع الأخذ في الضرائب الشخصية و الضرائب على أرباح الشركات فإن مع خصم الفوائد لأغراض ضريبية يجعل التمويل بواسطة الديون هو الأفضل للمؤسسة، و أيضا مع انخفاض الضرائب على عوائد الأسهم سوف يخفض تكلفة حقوق الملكية مما يجعل تمويل بواسطة إصدار الأسهم هو أكثر ملائمة بالنسبة للمؤسسة²، إذن توصل إلى انه في حالة التوازن في ظل خضوع المستثمر للضريبة على الدخل و مع وجود الضرائب على أرباح المؤسسات لا يكون هناك أي تأثير للهيكل المالي على قيمة المؤسسة³.

لقد أظهرت أحدث إصدارات Miller سنة 1995 أن النتيجة التي توصل إليها سنة 1958 أن الهيكل المالي لا يؤثر على قيمة البنوك لا تزال سارية المفعول مع الأخذ بعين الاعتبار الضرائب و مخاطر الديون حيث أن تكلفة رأس المال البنك لا تتغير بتغير مكونات الهيكل المالي⁴، حيث برهن Miller أن مقترحاته يمكن تطبيقها على البنوك من خلال مثال بسيط من خلال افتراض بنك يمارس نشاطه ب 95% من رأس المال 5% من الودائع حيث لا يمكن اعتباره في الأصل بنك⁵.

و في هذا الخصوص أشار BLAK و آخرون أن مقترحات Miller et Modigliani هي الأساس التي ينبغي أن يصمم وفقها الهيكل المالي للمؤسسات المصرفية مع الأخذ في الاعتبار نظام تأمين الودائع⁶.

إلا أن Berger, Herning et Szgo سنة 1995 قدم مجموعة من المعوقات التي تحول تطبيق مقترحات Miller et Modigliani في القطاع المصرفي هي⁷:

¹ - المرجع السابق، ص.76.

² - Wesley Naidu. *Op.cit* . p12.

³ - علي بن الضب، مرجع سبق ذكره، ص.107.

⁴ -Arther Petit- Romoc, *l'intérêt d'un renforcement des fonds propres bancaires (et de mesures complémentaires) pour concilier stabilité financière, performance et bon fonctionnement des banques*, Master2, Université paris , Paris, 2010,p.47

⁵ - *Ibit*, p.49

⁶ - Carin Rehnrona, *op -cit* , p.16.

⁷ -Arther Petit- Romoc, *Op.cit*, p.48.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

- الإجراءات التي تتخذها الحكومات لضمان الاستقرار المالي خاصة مع آليات التأمين على الودائع لحماية المستثمرين تشجع البنوك على أن تكون لديهم مستويات أعلى من الرفع المالي؛
- وظيفة قبول الودائع هي وظيفة تختص بها البنوك، فالودائع تعتبر مصدر أساسي لتمويل البنوك فهي مورد مالي و دين على البنك تختلف عن ديون المؤسسات الأخرى؛
- وفقا لتعريف السوق للهيكل المالي الأمثل هو الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى أدنى حد لهما و يعظم قيمة البنك إلى أقصى حد له في غياب متطلبات لرأس المال التنظيمية، إلا أن في وجود هذه المتطلبات يتطلب رفع رأس المال يمكن أن يتسبب في زيادة تكلفة رأس المال و يخفض من قيمة البنك¹.

3- نظرية المفاضلة:

تعتبر مقترحات Miller et Modigliani نقطة انطلاق بالنسبة للباحثين للبحث و التأكد من صحة الفرضيات التي تستند عليها فبناء على النقائص و الانتقادات التي وجهت لمقترحات Miller et Modigliani نشأت نظرية المفاضلة².

تنطلق هذه النظرية من أعمال³ Myers 1984، حيث تهدف هذه النظرية إلى شرح استراتيجيات المؤسسات الخاصة بتمويل استثماراتها و تدرس المزايا و السلبات التمويل الذي يعتمد على الأسهم أو الديون مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإفلاس⁴، و ذلك من خلال الجمع بين عاملين مختلفين المزايا الضريبية للديون و تكاليف الإفلاس للوصول المؤسسة إلى نسبة استنادة مثلى تصل إليها عندما يكون هامش الربح لوحدة إضافية من الديون تساوي تكلفتها الحدية⁵.

1.3 مضمون تكلفة الإفلاس: ينتج عن الاستنادة المفرطة ظهور مخاطر الإفلاس يترتب عليها تكاليف يطلق عليها تكاليف الإفلاس⁶، فهي تكاليف يصعب قياسها و تصنف حسب Malecot إلى تكاليف مباشرة (تكاليف إدارية، تكاليف إعادة التنظيم، تكاليف مالية (علاوة المخاطر) تكاليف الإنابة، تكاليف البيع القصري

¹-Carin Rehnrona,op-cit, p.16.

²-Wesley Nadu,op-cit, p.12.

³-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.413.

⁴-Nirajini,A, Priya,KB, op-cit, p.3

⁵-MazenKebewar, la structure capital et son impact sur la rentabilité et sur la demande de travail analysées théoriques et empiriques sur donnees de panel françaises, , thèse présentée pour obtenir le grade de docteur, Université d'orléans, France, 2012,p.14.

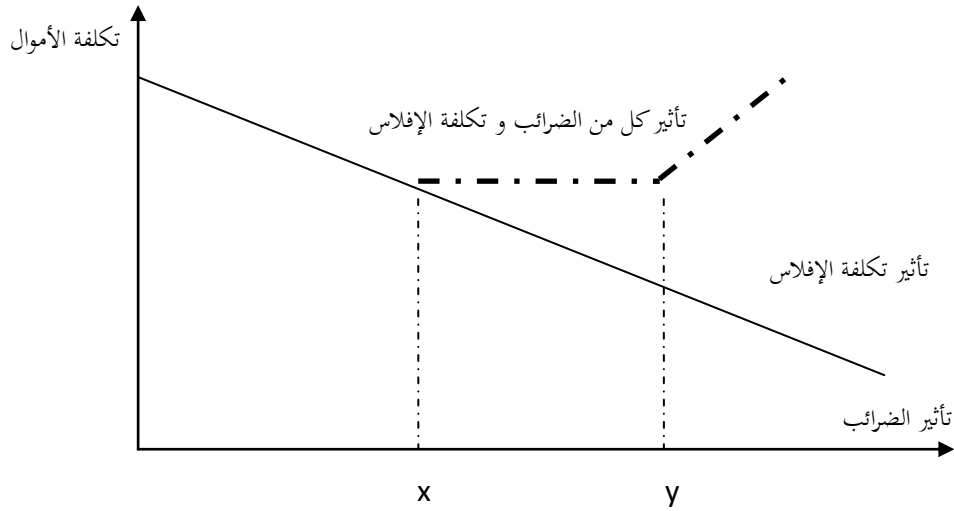
⁶- ذهية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.78.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

و المستعمل، تكاليف اجتماعية) و التكاليف الغير مباشرة (تكاليف الصورة أي المصدقية المالية و التجارية، تكاليف ضياع الفرصة البديلة).¹

2.3 تأثير تكلفة الإفلاس على الهيكل المالي في ظل وجود الضرائب: يترتب على الزيادة في نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة انخفاضاً في تكلفة رأس المال، نظراً لانخفاض التكلفة الفعلية للأموال المقترضة بسبب الوفورات الضريبية إلا أن الزيادة في نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة بعد نقطة معينة، يترتب عليها ظهور تكلفة الإفلاس و التي تؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال، و بعبارة أخرى زيادة نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة أثرتين متضادين على تكلفة رأس المال، حيث تتوقف هذه الأخيرة على حجم الوفورات الضريبية و تكلفة الإفلاس.²

و هذا ما يوضحه الشكل التالي : الشكل رقم (9.1): نسبة الإستدانة المثلى وتكاليف الإفلاس



نسبة الاستدانة الى الأموال الخاصة

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص:418.

من الشكل أعلاه نلاحظ عندما كانت نسبة الاستدانة أقل من X لم تكن هناك تكلفة للإفلاس، و من ثم فإن تكلفة رأس المال خضعت فقط لتأثير الضريبة على الأرباح (الوفورات الضريبية) الأمر الذي أفرز انخفاضاً

¹-Salah Eddine Kartobi, **Déterminants de la structure financière et réactions du marché boursier de financement cas des sociétés cotées à la bourse des valeurs de casablanka**, Doctorat sciences économiques, Université Cadi AYYAD, France, 2013 , pp. 57-58.

²- ذهيبية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.80 .

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

مضطرد في تلك التكلفة، ثم بدأت تكلفة الإفلاس إلى الظهور بعد النقطة X إلا أن حجم هذه التكاليف كان أقل من الوفورات الضريبية التي صاحب زيادة نسبة الاستدانة، الأمر الذي أدى إلى استمرار انخفاض تكلفة رأس المال و إن كان بمعدل أقل إلى أن وصلت نسبة الاستدانة إلى النقطة Y في هذه النقطة فقط زادت حدة تكلفة رأس المال نحو الارتفاع، و عليه يمكن لقول بأن النسبة المثلى للاستدانة إلى الأموال الخاصة (هيكل التمويل الأمثل) في ظل وجود تكلفة الإفلاس تحدد بالنقطة Y التي عندها تكلفة رأس المال في حدها الأدنى.¹

للإشارة البنوك أكثر عرضة لاحتمالات الإفلاس لذا تنظيم البنوك يفرض عليها أن يكون لديها متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة احتمالات الإفلاس، و لا يزال تسليط الضوء على المفاضلة بين تكاليف و الفوائد المترتبة عن تمويل البنوك بواسطة الديون يعد مختلفا نوعا ما عن المؤسسات غير المالية²، حيث مع نظرية المفاضلة في ظل وجود الضرائب النسبة المثلى للهيكل المالي للبنوك التي يتم تحديدها عن طريقة مقابلة زيادة التكاليف التعرض للإفلاس عن طريق الوفورات الضريبية.³

و في هذا الخصوص **Allen and Carletti** سنة 2013 نموذج الهيكل المالي مع الأخذ في عين الاعتبار تكاليف الإفلاس، حيث تكاليف الإفلاس تكون منخفضة عندما يحتفظ البنك برأس المال و عندما تكون تكاليف الإفلاس عالية يتمنع البنك عن استخدام حقوق الملكية و إقراض قطاع واحد فوفقا **Allen and Carletts** تكلفة رأس المال هي متغير مؤثر لتحقيق التوازن بالتنوع هو أسلوب مهم لحيازة الأسهم و تخفيض تكاليف الإفلاس و هو أسلوب مفاضلة بين التكاليف و حيازة الأسهم و تنوع الفوائد، كما أشارا أن هناك مجموعة من الخصائص التي تميز البنوك عن المؤسسات من أهمها استخدام الودائع كمصدر تمويل لرأس مالها و بالتالي تزداد تكاليف الإفلاس بالنسبة للبنوك، و مع ذلك في وقتنا الحاضر من الناحية النظرية تعامل الودائع على أنها مجرد نوع من أنواع الديون لها دور رئيسي في تخفيض تكاليف الإفلاس و ذلك لان البنك يمارس نشاطه في محيط تحيط به المخاطر و يقدم قروض للمؤسسات مما يجعل هذه المؤسسات مرتبطة به، فمن خلال المفاضلة بين ارتفاع تكلفة رأس المال و فرص التنوع فعندما تكون تكاليف الإفلاس منخفضة و فوائد التنوع كبيرة فعلى البنك التنوع في

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.417.

² - Hoa Nguyen, zainebKayani, **Déterminants of banks capital structure in Asia**, Project Master of science in Business end economics, LUNDS universitet, Suède, 2013, p. 14.

³ - Carin Rehnrona, **op- cit**, p.16 .

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

حيازة الأسهم و إقراض أكثر من قطاع، و عندما تكون تكاليف الإفلاس عالية و ارتفاع تكاليف حيازة الأسهم تفوق فوائد التنوع فعلى البنك إقراض سوى قطاع واحد و الامتناع عن حيازة الأسهم¹.

4) **نظرية الوكالة:** تعتبر أعمال **Jonson et Mectling** سنة 1976 و هي الأساس النظري لنظرية الوكالة حيث سعا من خلال أعمالهما شرح سلوك المسيرين و المساهمين في تحقيق أهدافهم²، حيث يطرح على مستوى المؤسسات الكبيرة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة و تشتت المساهمين ما يسمى بمشكل الوكالة³، إلا أن أصول هذه النظرية يرجع إلى آدم سميث عندما أشار في كتابه الشهير ثروة الأمم إلى مشكل الوكالة، حيث أشار إلى هناك اختلاف في درجة حرص مسير يدير أمواله الخاصة عن مسير يدير أموال غيره، و أشار أيضا إلى تضارب بين مصالح المسيرين و المساهمين يؤدي إلى إفلاس المؤسسات إذا لم توجد مراقبة من طرف المساهمين⁴.

ظهرت نظرية الوكالة نتيجة أن المساهمون يولكون مهمة اتخاذ القرارات و تخطيط السياسات المالية إلى المسيرين، حيث يقوم المساهمون بزيادة الأرباح و ارتفاع أسعار الأسهم الخاصة بهم و تنويع الاستثمارات و المخاطرة التي تتعرض لها، مما ينعكس ايجابيا على محفظة أسهمهم، بينما يهتم المسيرون بتطبيق السياسات المالية التي تتوافق مع اهتماماتهم الذاتية التي قد تتعارض مع اهتمامات المساهمين مما يخلق الصراع بين الطرفين، مما يزيد من تكلفة الوكيل⁵.

4-1 فرضيات نظرية الوكالة:

تهدف نظرية الوكالة إلى تقديم خصائص التعاقد الأمثل الذي يمكن أن تكون بين الموكل و الوكيل معتمدة في ذلك على مبدأ النيوكلاسيكي الذي يسند تضارب المصالح بحيث يهدف كل عون اقتصادي إلى تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة، حيث تقترح هذه النظرية أسلوبا لتسيير الصراع الوكالة بشكل أمثل خصوصا

¹-Sorokina, Nonna y, **Bank capital end theory of capital structure** ,PH.D, Kent state university,USA ,2014, pp.23-24.

²-Alla Guidara, **Deux essais sur les changements induits par réglementations bancaires sur le capital, le risque et L' effience**, étude intertemporelle des banques à charte canadienne, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'université leval dans cadre du programme de maitrise en finance pour l'obtention du grade maitre es sciences , université LAVAL QUBEC , Canada,2010, p.7.

³ -ذهبية بن عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره، ص. 83.

⁴ -DarlenaTartani , **De la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire** , thèse présentée pour l'obtention du grade docteur ès sciences économiques es sociales ,l'université de fribourg, suisse, 2002, p.33 .

⁵ - نبيل سعيد عبده المعمرى، الأداء المالي للبنوك التجارية البينية في ظل نظرية الوكالة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة آل البيت، اليمن، 1999، ص.17.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

فيما يتعلق بالقرارات المناسبة، كما تحاول هذه النظرية تفسير سلوك المتعاملين بتمويل المؤسسة و محاولة تأثير سلوكهم على تحديد هيكل التمويل¹ و ذلك بالإستناد إلى الفرضيات التالية²:

- أن العلاقة القائمة بين الموكل و الوكيل تتصف بالرشد الاقتصادي، و يهدف كل منهما إلى تعظيم منفعته و ثروته الحالية و المتوقعة مع مراعاة تحقيق قدر من المنفعة للطرف الآخر مما يضمن استمرار العلاقة القائمة بينهما؛
- يفترض أن الوكيل لديه القدرة على تحفيز الوكيل و بطرق مختلفة سواء مادية و معنوية كمحاولة للتغلب على تعارض المصالح أو لضمان تصرف الوكيل لصالح الموكل؛
- يفترض أن موقف كل طرفي علاقة الوكالة يعتبر ماثلاً اتجاه المخاطر، و إن كان القدر الذي يتحمله الموكل قد لا يكون مساوياً للقدر الذي يتحمله الوكيل، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها إمكانية حصول الوكيل على المعلومات و صعوبة ملاحظته و تقييم تصرفاته من جانب الوكيل.

4-2 الهيكل المالي الأمثل في ظل نظرية الوكالة:

تقترح هذه النظرية تفسيراً لسلوك مختلف المتعاملين المعنيين بتمويل المؤسسة مثل المسيرين، المساهمين، المقرضين و المدينين بشكل عام، و محاولة تأثير سلوكهم على تحديد هيكل التمويل، حيث تحاول هذه النظرية البحث عن تصور العقود المثلى بين الأطراف و تفسير سلوك هؤلاء و أولئك بمجرد أن تكون هناك علاقة وكالة، حيث ينجم عن علاقة الوكالة نوعان من تضارب المصالح فهي تؤدي إلى بروز التناقض في المصالح بين المسير و المساهمين من جهة و بين المساهمين و المقرضين من جهة ثانية³.

1.2.4 تضارب بين مصالح المساهمين و المسيرين: يظهر هذا التضارب في المصالح عندما لا يحوز المسير على كامل حقوق الملكية في المؤسسة و بالتالي لا يكون تركيزه على تعظيم قيمة المساهمين بشكل كامل و هذا من شأنه أن يؤثر على أداء المؤسسة⁴، أسباب هذا التضارب في المصالح يمكن أن يكون على شكل محاولة الوكيل تحويل ثروة غير مالية لصالحه باعتباره انه لا يستفيد من العوائد الكلية لنشاطه مع تحمله شخصياً للمسؤولية و

¹ - غنية بوريعة ، مرجع سبق ذكره، ص.102.

² - بالرقى تيجاني، موقف المنهج المعياري و المنهج الايجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 5، جامعة سطيف، الجزائر، ص.100.

³ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص. 419.

⁴ - ذهبية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.84.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

الخلاف يمكن أيضا أن يكون ناتج عن حرص المسير الدائم على استمرار نشاط المؤسسة حتى وإن كانت التصفية أكثر فائدة من المنفعة من وجهة نظر المساهمين¹.

ظاهرة الاستثمار المفرط من جانب المسير تمثل هي الأخرى عامل للخلاف إذا كان المساهمون يرون أن توزيع التدفقات المالية المتاحة هو الأجدى، فمن المفترض أن يقوم المسيرين بالعمل وفق مصالح موكلهم، لكن في الواقع عادة ما يلجئون إلى محاولة تعظيم ثروتهم الشخصية هذه الوضعية تولد تكاليف الوكالة²، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع³:

- التكاليف التي ينفقها المسيرين كدليل على حسن إدارتهم للمساهمين.

- التكاليف المراقبة التي ينفقها المساهمون و التحقق من أن المسيرين منسجمون مع أهدافهم الخاصة.

-تكاليف الباقية التي تظهر من عدم القدرة و السيطرة الكاملة على إدارة المسير.

تقترح نظرية الوكالة حل هذا النوع من التضارب بين المساهمين و المسيرين باللجوء إلى الاستدانة، حيث يمكن النظر إليها كأداة فعالة لتخفيض تكاليف وكالة الأموال الخاصة⁴، لأن هذه الأخيرة تولد تقارب في المصالح بين المساهمين و المسير، ففي إطار الاستدانة ذات الطبيعة البنكية ينجم عن الزيادة في حصة الاستدانة زيادة المراقبة من قبل البنك لنشاط تسيير الوكيل⁵، حيث بين كل من **Jonson et Mekling** سنة 1976 أنه كلما زادت استدانة المؤسسة فإنها تكون مجبرة على التسيير الجيد و بشكل كفاء و ذلك لما يتوجب عليها دفعه من فوائد و تسديد لدائنها بشكل منظم، و عليه يخفض المستوى العالي للرافعة المالية من التدفق المتاح محققا بذلك أقل إهدار للموارد، فيما لو تم توجيهها إلى استثمارات غير مربحة، فيكون بذلك للدور الذي يضبط السلوك الانتهازي للمسيرين⁶.

¹ - بوربيعة غنية، مرجع سبق ذكره، ص. 103.

² - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 419.

³ - MazenKebewar, **la structure du capital et la profitabilité une étude empirique sur données de panel françaises**, MPRA paper N0 42446 , France, Novembre 2012, p.6.

⁴ - ذهبية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 85.

⁵ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص. 420.

⁶ - ذهبية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 85.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

2.2.4 تضارب المصالح بين المساهمين و الدائنين: يحدث التعارض بين حملة الأسهم و الدائنين عندما يقوم المسيرين ممثلين لحملة الأسهم بتنفيذ مشروعات جديدة تتضمن درجة المخاطر أعلى من تلك التي يتوقعها الدائنون¹، و من ناحية إذا كانت المشاريع الخطرة مربحة أو إذا استطاعت المؤسسة تحقيق عائد الديون الإضافية فان أصحاب المؤسسة (المساهمين) سوف يستفيدون من هذه الأعمال الخطرة، و لأن التزامات المؤسسة التي ستدفع للمقرض لا تتغير، فان التدفقات النقدية التي ستحققها المشاريع الخطرة ستزيد من القيمة السوقية للمؤسسة أي بمعنى آخر إذا حققت المشاريع الخطرة عوائد فان جميع الفوائد ستعود على المساهمين، أما إذا لم تحقق هذه المشاريع الخطرة عوائد فان المقرضين سيشاركون بالتكلفة (أي عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية)².

و بالتالي يمكن أن يجد المقرض نفسه أمام حالة تحويل جزء من عوائد الاستثمار من قبل المؤسسة بسبب عدم التناظر في المعلومة، لذلك يحاول المقرض في حالة صعوبات التسديد البحث فيما إذا كان سببها يعود فعلا إلى ظرف غير ملائم أو سلوك وصولي من قبل المؤسسة.³

و إدراكا لهذه المخاطر يقوم المقرضون بتحميل سعر الدين لمختلف تكاليف الوكالة المرتبطة بانعدام التناظر في المعلومة بين الدائنين و المساهمين محاولين بذلك التقليل من هذه المخاطر عن طريق الإجراءات التعاقدية.⁴

فإذا كانت الاستدانة تمثل نمط أساسي في خفض التضارب في المصالح بين المساهمين و المسير فهي تولد تضارب آخر في المصالح مع المقرضين التي تولد بدورها تكلفة وكالة، على هذا الأساس هيكل المالي الأمثل يتحدد بالمراجعة بين ميزات الاستدانة (تخفيض تكاليف الوكالة بين المساهمين و المسير) و تكاليف الوكالة المتعلقة بالدائنين.⁵

¹ - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص.25.

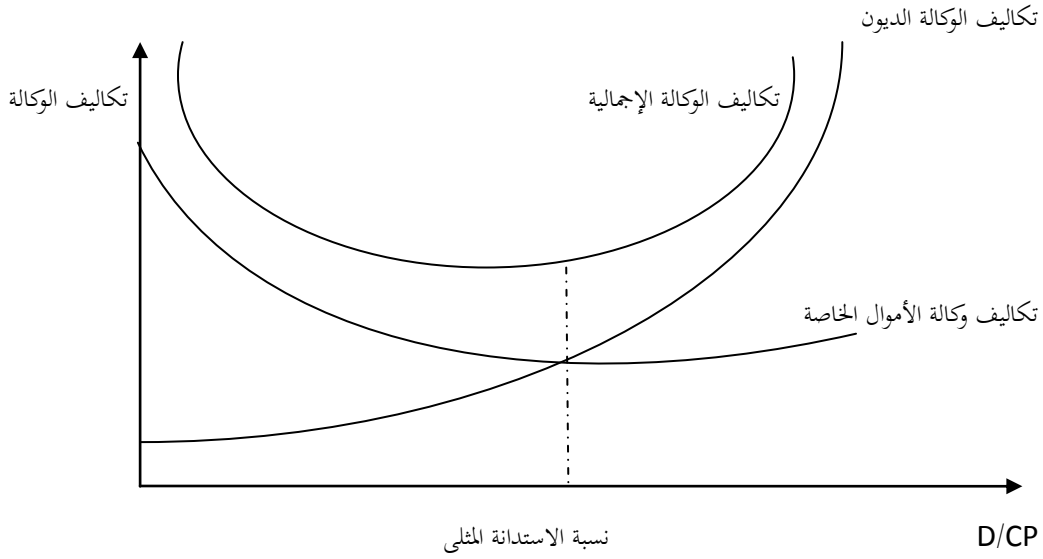
² - غنية بوربيعة، مرجع سبق ذكره، ص.420.

³ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.420.

⁴ - المرجع السابق، ص.421.

⁵ - غنية بوربيعة، مرجع سبق ذكره، ص.107.

الشكل رقم (10.1): نسبة الاستدانة المثلى و تكاليف الوكالة.



Source: Mazen Kebewar , la structure du capital et la profitabilité une étude empirique sur données de panel françaises , op.cit. p.7.

من الشكل (10.1) نلاحظ أن تكلفة الوكالة الإجمالية تنخفض مع زيادة في مستوى الاستدانة إلى أدنى حد لها ثم ترتفع مع زيادة نسبة الاستدانة، حيث تؤثر تكاليف الوكالة على أسلوب التمويل و بالتالي على الهيكل المالي للمؤسسة.¹

لقد قام كل من Jonson et Mecting سنة 1976 بتطبيق أبحاثهما بشكل ميداني على مؤسسة يملك المسيرين فيها حصة صغيرة من رأسمالها، فوضعا هيكلًا ماليًا أمثالا للمؤسسة انطلاقا من وضعيتين مختلفتين:²

- من جهة مع وجود ضرائب على الأرباح يكون من مصلحة المؤسسة (المسيرين) الاستدانة انطلاقا من كون أن المصاريف المالية قابلة للتخفيض؛

- من جهة ثانية فالاستدانة تولد تكاليف من ثلاث أنواع: تكاليف المراقبة و البرهنة و تكاليف مكافأة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات عالية المخاطر المطلوبة من المقرضين و هناك أيضا تكاليف الإفلاس منخفضة.³

¹ - ذهبية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.89.

² - غنية بوربيعة ، مرجع سبق ذكره، ص.108.

³ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.423.

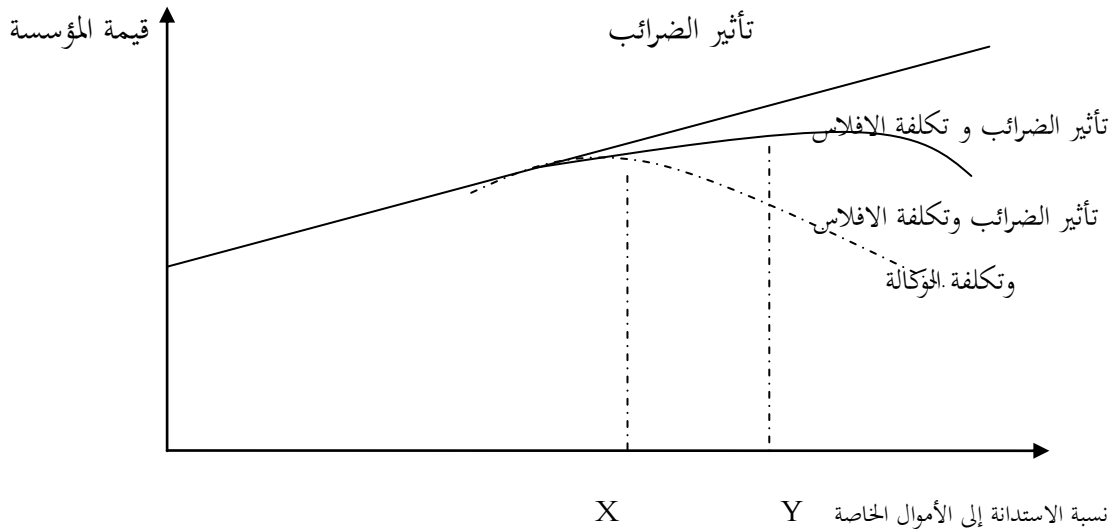
الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

و عليه سيكون من فائدة المؤسسة اعتماد الاستدانة إلى غاية تساوي مقدار الارتفاع في قيمتها الناتج عن الاستثمارات الممولة عن طريق الاستدانة مع التكلفة الحدية الناتجة عن الاستدانة ، و من ثم فان مقدار الأمثل للرجوع إلى هذه هو ذلك المستوى الذي يسمح بتدنية التكاليف الكلية للوكالة، بمعنى التكاليف المتعلقة بالرفع في رأس المال ، و يكون هذا المنطق مقبولا عندما يكون المسيرين مساهمون (ملاك) و بالتالي تكون الاهتمامات و المصالح منسجمة و متوافقة مع باقي الملاك.¹

كما أنه من الممكن أن تكون أمام حالة أخرى، و هي الحالة التي لا يكون فيها مسيرو المؤسسة مساهمين حيث يتأثرون بالمكافآت و الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها و في هذه الحالة فالهيكل المالي لا يغير بشكل مباشر من ثروتهم، غير أن الرجوع للاستدانة يزيد من مخاطر الإفلاس في المؤسسة و يدفع المسيرين إلى تحسين أدائهم من اجل تفادي هذا الوضع الذي قد يؤدي إلى فقدان مناصب عملهم أي أن هناك اعتماد متبادلا غير مباشر بين مصالح المسيرين و الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة.²

و عليه فان ظهور تكلفة الوكالة إلى جانب تكلفة الإفلاس سوف يؤثر على النسبة المالية للاقتراض إلى الأموال الخاصة، أي سوف يؤثر على مكونات هيكل التمويل الأمثل، و بالتالي ظهور تكلفة الوكالة سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة الأموال المقترضة داخل الهيكل المالي³ و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(11.1): قيمة المؤسسة في ظل خضوع المؤسسة للضريبة وجود تكلفة الإفلاس و الوكالة.



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.425.

¹ - غنية بوريعة ، مرجع سبق ذكره، ص.108.

² - الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.424.

³ - أنفال حدة دبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص.31.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

يبين الشكل رقم (11.1) النسبة المثلى للاقتراض إلى الأموال الخاصة قد انخفضت من Y إلى X على أن يراعى أن هذه النقطة أي النقطة X هي التي تتعادل عندها الوفورات الضريبية الناجمة عن الاقتراض مع تكلفة الوكالة و قبل أن تبلغ نسبة الاستدانة هذه النقطة تكون الوفورات الضريبية أكبر من تلك التكاليف، أما بعدها يحدث العكس¹.

و بالرغم من أن هذه النظرية حاولت إيجاد أسلوب لتسيير صراع الوكالة بشكل أمثل، فحسب هذه النظرية يجب اتخاذ القرارات الهيكل المالي لتدنته تكاليف الوكالة، حيث تنخفض تكاليف وكالة الأموال الخاصة بزيادة مستوى الرافعة المالية و الذي من شأنه أن يرفع من القيمة السوقية للمؤسسة، إلا أن هذه النظرية لا تفسر قيمة المؤسسة إذ توضح أن أي تغير في الهيكل المالي هو محاولة الوصول إلى نسبة استدانة مثلى².

3.4 أهمية تطبيق نظرية الوكالة في البنوك:

تهدف نظرية الوكالة إلى تقديم خصائص التعاقد الأمثل من خلال تحسين الحوافز للإيفاء بالالتزامات التعاقدية لجميع الأطراف و تخفيض حالة عدم التأكد في توقعات المتعاملين في المستقبل، فهذا التعاقد الأمثل يوفر الثقة في النشاط المصرفي الذي يعمل على تحسين أداء جميع الأطراف و يوفر الانضباط الداخلي في البنوك الذي سيستفيد منه كل المسيرين و المودعين و المساهمين و الحكومات و ذلك بالتوفيق بين مختلف المصالح لتخفيض تكاليف الوكالة³.

و في هذا الخصوص أشار **Bageret Al** أن مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تؤدي إلى صراعات بين المساهمين و الدائنين لوجود مصالح متباينة، فالقرارات التي لا تؤدي إلى تحقيق أقصى حد من مصالح المساهمين تعد حافزا لاستغلال ثروة الدائن و يحل مشكل الوكالة فعلى البنوك زيادة نسبة متطلبات رأس المال لتأمين الدائنين⁴.

- **Arnauld** سنة 1985 هو من الأوائل اللذين أشاروا إلى أهمية نظرية الوكالة في القطاع المصرفي بالإضافة إلى **Edwards et Hanan** 1977 و **Mavinga** 1980، حيث حاول دراسة الآثار المترتبة لتكاليف الوكالة على مكافآت المساهمين حيث طبق نموذج المربعات الصغرى في مرحلتين على عينة تتكون من 170 بنك من البنوك

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.424.

² - ذهيبه بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.89.

³-DarlenaTartari, *op-cit*, p.34.

⁴- Carin Rehnrona, *op- cit* , p.17.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

التجارية الأمريكية وتوصل إلى أن مكافآت المسيرين لها أهمية كبيرة في البنوك الأمريكية و أن هيكل التكاليف بصفة عامة و تكاليف الوكالة بصفة خاصة تعتمد على درجة الرقابة الإدارية.¹

في هذا الاتجاه قدم **2002kariner** الإطار النظري لاتخاذ قرارات الاستثمار و التمويل في المؤسسات المالية و غير المالية ، حيث اعتمد على نظرية الوكالة لشرح العلاقة بين المودعين و الدائنين من جهة و حملة الأسهم من جهة أخرى، حيث أن المودعين و أصحاب الديون هم أكثر عرضة للمخاطر فهذا الاختلاف في درجة التعرض للمخاطر هو المصدر الرئيسي لمشكل الوكالة و عدم تماثل المعلومات بين الجهتين يخلق تضارب في المصالح، و لحل هذا المشكل هو التعاقد الأمثل و مراقبة السلطات الرقابية هي آلية من آليات الأساسية للحكومة.²

5- نظرية الإشارة:

يرجع الفضل لظهور هذه النظرية إلى الباحث **Ross** سنة 1977، وفقا لهذه النظرية أن الهيكل المالي للمؤسسة هو إشارة للدائنين و أن أي تغيير في السياسة المالية للمؤسسة سيؤدي إلى تغيير نظرة الدائنين للمؤسسة و إشارة أيضا للسوق لأن المستثمرون دائما يبحثون عن إشارة من المسيرين تسمح لهم بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة³، و تسند هذه النظرية على فكرتين أساسيتين:

- نفس المعلومة غير موزعة في جميع الاتجاهات حيث أنه بإمكان المسيرين في مؤسسة ما تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين؛

- و حتى إن كانت تلك المعلومات منشورة و متوفرة لدى الجميع، فإنها سوف لا تدرك و لا تفهم بنفس الأسلوب و الطريقة.⁴

- تقترح هذه النظرية نمودجا يحاول أن يعكس نوعية مؤسسة ما على أساس هيكلها المالي فالمستثمرون يصنفون المؤسسات الموجودة في السوق إلى فئتين: A و B بحيث تكون المؤسسات من الصنف A أحسن أداءا من

¹ - Alla Guidara ,op-cit, p.7.

² - Ibit, p.8.

³⁻³ -MazenKebewar, la structure capital et son impact sur la profitabilité et sur la demande de travail analysées théoriques et empiriques sur donnes de panel françaises, op-cit, p.18.

⁴ - عبد الغاني دادن ، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي،مرجع سبق ذكره، ص 112.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

المؤسسات من الصنف¹ B، و من أجل تصنيف مؤسسة ما في أحد الصنفين يحدد المستثمرون في السوق مستوى حرجا للاستدانة D* فحسب هذه النظرية أن المؤسسات من النوع A لها القدرة على الاستدانة و العكس.²

لذلك يمكن القول بأنه على المؤسسات المتوقع لها مستقبل غير مناسب اللجوء إلى زيادة رأس المال عن طريق إصدار و بيع أسهم جديدة لتجنب حدوث إفلاس و مشاركة للمستثمرين الجدد في أي خسائر متوقعة و منه تفضل المؤسسات المتوقع أن يكون لها مستقبلا جيدا التمويل عن طريق القروض.³

و فيما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح تفسر نظرية الإشارة و توضح أن هناك إمكانية إيصال إشارات من طرف مسيري المؤسسة من خلال المعلومات للسوق المالي، فزيادة التوزيعات عن المتوقع تعد إشارة للمستثمرين بأن إدارة المؤسسة تتوقع أرباحا مرضية مستقبلا و بالتالي يرتفع سعر السهم و غالبا ما يؤدي ذلك المؤسسة إلى لجوئها لإصدار أوراق مالية جديدة للحصول على التمويل اللازم، كما أن أي تخفيض في التوزيعات يؤدي بالتبعية إلى انخفاض سعر السهم و حتى و إن كان احتجاز الأرباح مبررا بمشاريع عالية المردودية، فانه في أغلب الأحيان يفهم من قبل السوق كإشارة لتخفيض الأرباح المستقبلية و التي تعد سلبية بالنسبة للمساهمين الذين يفضلون الحصول على توزيعات منتظمة.⁴

تثير هذه النظرية العديد من المشاكل حول التكلفة الحدية للأموال حيث يتضح أن التكلفة الحدية المتوسطة المرجحة تقفز و تزداد عندما تلجأ المؤسسة إلى التمويل الخارجي بإصدار أو بيع أسهم جديدة بدلا من اللجوء إلى استخدام الأرباح في التمويل⁵، كما أن العديد من الدراسات أظهرت أن الإفراط في اللجوء إلى الاقتراض يؤدي إلى انخفاض قيمة المؤسسة نظرا لارتفاع تكاليف الإفلاس.⁶

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.430 .

² - عبد الغاني دادن ، الجدل القائم حول الهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الباحث، العدد 7، 2009، جامعة ورقلة، الجزائر، ص.319.

³ - عبد الغاني دادن ، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي، مرجع سبق ذكره، ص.113.

⁴ - ذهبية بن عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره، ص.95-96.

⁵ - عبد الغاني دادن ، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي، مرجع سبق ذكره، ص.113.

⁶ -Wesley Naidu,op,cit,p19.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

6- نظرية التسلسل الهرمي:

يرجع بناء نظرية التسلسل الهرمي إلى **Danaldson** سنة 1961 التي تم تطويرها فيما بعد من قبل **Myers et Majluf** سنة 1984¹، حيث تسند هذه النظرية على فرضية عدم وجود تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية للمؤسسة (المساهمين و المسيرين) و الأطراف الخارجية (الدائنين)، ووفقاً لـ **Myers et Majluf** المسيرون لا يسعون إلى البحث عن نسبة استئانة مثلى و ذلك لان خيار التمويل يتحدد من مستوى التباين في المعلومات، و المسيرون ينتهجون السياسات المالية التي تخفض التكاليف الناتجة عن عدم تماثل المعلومات و يفضلون التمويل الداخلي عن التمويل الخارجي.²

وفق نظرية التسلسل الهرمي لا وجود لهيكل مالي أمثل و يتم ترتيب المؤسسات لمصادر تمويلها كمايلي:³

- استخدام جميع الأرباح المحتجزة المتاحة (التمويل الذاتي)؛

- اللجوء إلى الديون؛

- إصدار الأسهم كملجأ أخير.

يرجع نسب ترتيب التسلسلي في مصادر التمويل إلى أن المؤسسة تحاول تخفيض مجهوداتها في الحصول على التمويل لهذا جاء التمويل الذاتي في المرتبة الأولى ، و كذلك رغبة المؤسسة في تخفيض تكاليف الوساطة و العمليات لهذا جاءت عملية إصدار الأسهم في المرتبة الأخيرة و التي عادة تتميز بارتفاع في تكاليفها.⁴

فمن خلال هذه النظرية في ظل عدم تماثل المعلومات عند إصدار الأسهم تعتبر إشارة جيدة بالنسبة للمؤسسة تدل على استثمارات جديدة لكن بالنسبة للسوق المالي إشارة سلبية تفسر أن قيمة هذه الأسهم مغالاً فيها على عكس الديون، و الاقتراض يعد إشارة جيدة بالنسبة للسوق المالي تدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد الأعباء المالية الناتجة عن الاقتراض.⁵

¹-MazenKebewar, **la structure capital et son impact sur la profitabilité et sur la demande de travail analysées théoriques et empiriques sur donnees de panel françaises, op-cit, p.18.**

²- Philippe Adair, **théorie du compromis versus théorie de financement hiérarchique une analyse sur un panel dePME**, CIFPME AGADIR , congrée international francophone en entrepreneuriat et PME , Maroc , 2014 , p.5.

³-MazenKebewar, **la structure capital et son impact sur la profitabilité et sur la demande de travail analysées théoriques et empiriques sur donnees de panel françaises, op-cit, pp .18-19.**

⁴-Verriment, Pierre, **finance d' entreprise**, Dalloz Edition, Paris, p.623.

⁵-Simon Kwan, **capital structure in banking** , FRBSF ECONOMIC LETTER , N37 , USA , 2009 , P .2 .

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

أما فيما يخص تطبيق نظرية التسلسل الهرمي في القطاع المصرفي أشاروا كل من:

Herger , Herringe et Szego سنة 1995 بصفة خاصة إلى نتائج أعمال Myers et Majluf سنة 1984 التي تدعو المؤسسات إلى إتباع التسلسل الهرمي في استراتيجياتها التمويلية التي تأخذ في الاعتبار عدم تماثل المعلومات التي شأنها أن تؤثر على الهيكل المالي ، حيث قدموا الخلاصات الموجودة في البنوك التي تعيق تطبيق هذه النظرية في البنوك التي تكمن في الإجراءات التي تأخذها الحكومات لضمان الاستقرار المالي خاصة آليات التأمين على الودائع لحماية المودعين تشجع البنوك على أن تكون لديها مستويات مرتفعة من الرفع المالي.¹

كما أشار اغلب الاقتصاديون إلى الخطر الأخلاقي باعتبارها حالة خاصة من عدم تناسق المعلومات و هي الحالة التي يتخذ فيها شخص قرار حول حدود المخاطر التي يمكن توجد في حين يتحمل شخص آخر تكلفة إذا سارت الأمور بشكل سيء على النحو المحدد من قبل كما يعرفها 2002krugman ، ففي القطاع المصرفي مشكلة الخطر الأخلاقي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتأمين على الودائع الذي هو التزام أكثر رسمية لضمان الودائع من خلال القوانين و بما أن الودائع المؤمنة لا تتطلب علاوة مخاطر كبيرة وبالتالي تقلل تكاليف الافتراض بالنسبة للبنوك و تقلل من المخاطر الأخلاقية، كما أن وجوب احتفاظ البنوك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال يحد من مرونة مزيج هيكلها المالي.²

(7) - نظرية توقيت السوق:

تعد نظرية توقيت السوق من النظريات الحديثة المفسرة للهيكل المالي التي تنسب إلى Beker et Wurgler سنة 2002،³ وفق هذه النظرية الهيكل المالي الحالي للمؤسسة هو نتيجة تراكمية لتغيرات الماضية في توقيت السوق المالي، فالمؤسسة تقوم بعملية إصدار الأسهم الجديدة عندما ترتفع أسعار أسهمها و عندما تكون قيمة أسهمها مغالا فيها، و تقوم بعملية شراء الأسهم عندما تنخفض أسعار أسهمها و عندما تكون قيمة أسهمها مقيمة بأقل من قيمتها،⁴ حيث أن المؤسسة لا تلجأ إلى الافتراض في فترات الإنعاش التي يمر بها السوق

¹ - Arther Petit- Romoc ,op, cit, p .48.

² - Hoa Nguyen, zainebKayani ,op-cit , p.15.

³ - Wesley Naidu,op,cit,p.20.

⁴ - Tijs de bie end Leo de haan, **does market timing drive capital structure ?** , DNB working paper, N16 , the netherlands, 2004, p .2.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

المالي خاصة عندما تكون فرص النمو عالية، و بالتالي الوصول إلى هيكل مالي أمثل ليس خيارا و إنما نتيجة لتراكم القرارات الماضية المتخذة في الماضي على أساس بيئة السوق المالي.¹

أثارت أبحاث **Beker et Wurgler** إهتمام العديد من الباحثين الماليين للبحث ما إذا كان لتوقيت السوق تأثير الهيكل المالي للمؤسسة فكانت آخر دراسة **Kayham and Timan** سنة 2004 و توصلت إلى نتيجة أن الهيكل المالي للمؤسسة هو مزيج من توقيت السوق.²

كما أضاف كل من **Beker et Wurgler** سنة 2010 بعض النتائج من الدراسات التجريبية تثري نظريتهما أن المؤسسة سوف تلجأ إلى عملية إصدار الأسهم فقط عندما ترتفع أسعار الأسهم، و ذلك لأن تكلفة عملية إصدار الأسهم منخفضة نسبيا على الافتراض على عكس عندما تكون أسعار الأسهم منخفضة سوف تسعى الإدارة لجمع الأموال عن طريق الاقتراض لإعادة شراء أسهمها.

كما أن المؤسسات تقوم بعملية إصدار الأسهم عندما تتوفر لديها الثقة في السوق المالي فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، و هذه الثقة يمكن أن تجلب سعر أعلى من السعر المطلوب عن الأسهم الصادرة.

كما أكد معظم المسيرين الماليين أن الهيكل المالي هو شكل من أشكال توقيت السوق.³ إن توقيت السوق يمكن أن يشرح لجوء البنوك إلى تمويل بالأسهم و بالتالي يشرح الهيكل المالي في البنوك.⁴

¹ - MazenKebewar, **la structure capital et son impact sur la profitabilité et sur la demande de travail analysées théoriques et empiriques sur donnes de panel françaises**, op-cit, p.19.

² - Tijds de bie end Leo de haan, **op-cit**, p.2.

³ - Wesley Naidu, **op,cit**,p.21.

⁴ - Hoa Nguyen, zainebKayani , **op-cit** , p.16.

الفصل الأول: الهيكل المالي في البنوك التجارية

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل قمنا بتسليط الضوء على أهم موضوع في مجال الإدارة المالية في البنوك التجارية وهو التحليل المالي الذي من خلاله يمكن للبنك التجاري تقييم كافة قراراتها المالية المتعلقة باختيار الهيكل المالي بالاستناد إلى أساليب يستخدمها المحلل للتعرف على مصادر الأموال و استخدامها.

كما توصلنا من خلال التطرق إلى الهيكل المالي و العوامل المؤثرة في تحديده أن الهيكل المالي يمثل التوليفة المتكونة من الديون وحقوق الملكية يستخدمها البنك التجاري لتمويل أصوله ، ويتأثر الهيكل المالي بمجموعة من العوامل في اختياره من أهمها الربحية التي تعتبر من الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توظيف أمواله المتحصل عليها من مصادر داخلية و مصادر خارجية، كما لعامل المخاطرة له تأثير في تحديده وهذا راجع لإختلاف درجة المخاطر لكل مصدر تمويل .

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى النظريات المفسرة للهيكل المالي التي إهتمت بالإجابة على إشكالية وجود هيكل مالي أمثل حيث تنقسم إلى قسمين نظريات مفسرة في ظل تماثل المعلومات ونظريات مفسرة في ظل عدم تماثل المعلومات، أما فيما يخص تطبيق نظرية **1958 Miller et Modigliani** على البنوك تكلفة رأس المال مستقلة عن تمويل البنوك سواء كان مصدر تمويلها يعتمد على الديون أو حقوق الملكية و لقد أظهرت أحدث إصدارات Miller سنة 1995 نفس النتيجة التي توصل إليها سنة 1958 أن الهيكل المالي لا يؤثر على قيمة البنوك لا تزال سارية المفعول مع الأخذ بعين الاعتبار الضرائب و مخاطر الديون حيث أن تكلفة رأس المال البنك لا تتغير بتغير مكونات الهيكل المالي. أما حسب نظرية المفاضلة البنوك أكثر عرضة لاحتتمالات الإفلاس ولا يزال تسليط الضوء على المفاضلة بين تكاليف و الفوائد المترتبة عن تمويل البنوك بواسطة الديون يعد مختلفا نوعا ما عن المؤسسات غير المالية. كما تهدف نظرية الوكالة إلى تقديم خصائص التعاقد الأمثل فهذا التعاقد الأمثل يوفر الثقة في النشاط المصرفي الذي يعمل على تحسين أداء جميع الأطراف و يوفر الانضباط الداخلي في البنوك الذي سيستفيد منه كل المسيرين و المودعين و المساهمين و الحكومات.

أما تطبيق نظرية التسلسل الهرمي في البنوك توجد بعض المعوقات التي تعيق تطبيق هذه النظرية في البنوك التي تكمن في الإجراءات التي تأخذها الحكومات لضمان الاستقرار المالي خاصة آليات التأمين على الودائع لحماية المودعين تشجع البنوك على أن تكون لديها مستويات مرتفعة من الرفع المالي.

الفصل الثاني: الأداء المالي

وتقييمه في البنوك التجارية

تمهيد الفصل الثاني:

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهميه بالغه في تحديد مدى كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة ومدى تحقيق أهدافها المخططة، خاصة و أنها أصبحت تعمل في بيئة متغيرة تتميز بالمنافسة الشديدة و مليئة بالمخاطر تفرض على البنك ضرورة إثبات وجوده و ضمان بقائه و الاستمرار و لا يتم إلا من خلال تحسين أدائه و زيادة عوائده و تجنب الوقوع في المخاطر أو التقليل منها قدر المستطاع.

و لإعطاء صورة واضحة عن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي و تقييمه في البنوك التجارية

المبحث الثاني: الأساليب التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية

المبحث الثالث: الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي بالبنوك التجارية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي و تقييمه في البنوك التجارية

يعتبر الأداء المالي أداة للحكم الموضوعي لنجاح أي مؤسسة خاصة البنوك التجارية لما له من أهمية خاصة ، و ذلك لأنها تتعامل بأموال الغير و أكثر عرضة للمخاطر، و لا يمكنها تشخيص أدائها المالي إلا من خلال عملية التقييم لتحديد نقاط القوة و الضعف لديها و للتأكد من سلامة مركزها المالي.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

1) مفهوم الأداء المالي: قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي يجب أن نتطرق إلى مفهوم الأداء بشكل عام، حيث يعتبر الأداء من المؤشرات الهامة التي تدل على نجاح أي مؤسسة و هو من المواضيع التي اختلفت آراء المقتصدین حول تعريف شامل للأداء فنجد من أهم التعريفات ما يلي:

يقصد بالأداء قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة من الموارد المستخدمة لتحقيق الأهداف.

أما Miller et Bromily فقدما تعريفا للأداء يتوافق مع أهداف المنظمات و مؤسسات الأعمال حيث عرفا الأداء على انه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و استغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".¹

و كذلك عرفه Robins and Wiersema بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد .

أما Wheelen and Hanger فقد عرف الأداء بأنه تلك النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.²

كما يعرفه البعض الآخر بأنه العلاقة بين المنجزات أو خدمات تم تقديمها، أما الجهد فيمثل وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق المخرجات، و لذلك يكون قياس الأداء بمقارنة مدخلات مدة محدودة و مخرجاتها.³

1- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، باستخدام طريقة التحليلي العاملي التمييزي خلال فترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 7، العدد2، جامعة غرداية، الجزائر 2014ص.23.

2- مهدي عطية موجي الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص.5.

3- حيدر حمزة، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد68، العراق، 2008 ص.83.

كما يعرف على أنه تنفيذ لنشاط المؤسسة في ضوء الإمكانيات البشرية و المادية المتوفرة فعلا و الظروف المحيطة بها و يتم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستحق لتحديد الانحرافات و أسبابها و اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب.¹

و من خلال ما سبق نستنتج أن الأداء هو استغلال كافة الموارد المالية و البشرية بكفاءة و فعالية لتحقيق أهداف المؤسسة المسطرة.

و باعتبار أن الأداء المالي هو أحد أنواع الأداء تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي كذلك². و يعد سبب تباين و تحديد مفهوم الأداء المالي إلى أسباب رئيسية منها:

- اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية: حيث أسندت بعض التعاريف الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الإستراتيجيات، الخطط، الأهداف، السياسات المالية، و أيضا إلى مواجهة المصاعب و العقبات المالية....، و الواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد و توضيح و الكشف عن طبيعة الوظيفة المالية، الأمر الذي يجعلها غامضة و عاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية، و يرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة و عدم التوحيد من جهة أخرى سببه تباين وجهات نظر المهتمين، فهناك الجماعة النقدية حيث تنسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي خارجة أو داخلة عاجلة أو آجلة، في حين أن وجهة النظر التشغيلية يحددها طرح التساؤل هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة و تجاوز المصاعب المالية؟ كدعم التوازن المالي، الحد الأدنى للربحية، اليسر المالي أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال و حسن استخدامها.³

- تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة: اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية بأنه للوظيفة المالية الكلاسيكية في المؤسسة دور المزود بالأموال و تسييرها، و تعرف باسم "مالية المؤسسات"، و تبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هدف مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث.

1- فضيلة بوطورة ، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006، ص.53.

2- عبد الوهاب دادن ، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص.24.

3- عبد الغني دادن ، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، جامعة ورقلة ، الجزائر، ص.42.

لم يدم مسعى النظرية المالية الكلاسيكية طويلا حتى انحارت في ظل الظروف غير المؤكدة الى جانب انفصال الملكية عن الإدارة، برز هدف مالي تقليدي مدعم من طرف الملاك وهو تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم بالرغم أن نجاح المالي للمؤسسة برمتها ليس للمساهم بمفرده، لكنه احيانا هو الحكم في تحديد القوة المالية للمؤسسة، حينئذ بزوغ النظرية المالية شبه التقليدية الهادفة الى تعظيم قيمة المؤسسة في البورصة و الذي بدوره أدى الى اهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن أقل تكلفة للتمويل و من هنا كان ميلاد نظرية تكلفة الأموال.¹

و خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 1960 ظهرت النظرية المالية الحديثة (المعاصرة) رغم تباين الأهداف و تعدد أبعاد التطبيق، إلا أن في فحواها واقع اقتصادي ساهم بشكل واضح في نشوء علم التنظيمات .. الخ، وفقا لرؤية البروفيسور " CONSO " تعد النظرية المالية المعاصرة نموذجاً خارجياً للمؤسسة خاضعا لقوانين سوق الأصول، و ذلك بالفصل بين رأس مال اقتصادي و رأس مال مالي.²

-تطور مؤشرات المحاسبة إلى مؤشرات مالية و اقتصادية: عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل و النوع الى غاية سنة 1985 اتسمت نوعية المؤشرات بالطابع المحاسبي و المالي في ذات الصلة مباشرة بقياس العوائد و الأرباح، و استمرت هذه النظرية الى غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام بمؤشرات المردودية، ذلك أن المؤشرات المحاسبية ذات صلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول امكانيات المؤسسة و مدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم ملائمة المؤشرات المحاسبة (الأرباح ، مدة الإهلاك.....) في فترات التضخم ، لكن سرعان ما تفتنت النظرية المالية في سنة 1995 للمؤشرات المحاسبة ذات صلة بالمردودية سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أو بتدفقات عوائد الاستثمار، و هذا ما يفسر أن الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون الأعمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء و قياس القيمة.

و في نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية و مدلول المؤشرات الاقتصادية جنبا و موازاة مع المؤشرات السوقية (البورصية) لما تكسبه هذه المؤشرات من قوة و تفسير للبيئة الاقتصادية و الضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أحدثت بعين الاعتبار الضوابط و الوسائط الخارجية التي

1- دادن عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار باستعمال المحاكاه المالية حالة بورصني الجزائر و باريس، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر الجزائر، 2006، ص.39-40.
2- المرجع السابق، ص.40.

تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي و ذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة الى الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة ألا وهي قيمة المؤسسة.¹

و نتيجة لهذه الأسباب قدمت العديد من التعاريف منها:

أن الأداء المالي هو "تقديم حكم ذو قيمة حول لإدارة الموارد الطبيعية و المالية و المادية متحدة، و مدى قدرة إدارة المؤسسة على اشباع منافع و رغبات أطرافها مختلفة"².

و يعرفه كذلك E.Scosp على أنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق و مجموع القيم المستهلكة و المتمثلة في تكاليف مختلفة الأنشطة.³

و يعرفه Miller et Doss الأداء المالي على أنه التعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستعمال مقاييس مالية معينة و أنه الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة الشركة.⁴

و يرى البعض بأن الأداء المالي هو وصف لوضع المؤسسة الآن و تحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات ، الموجودات، المطلوبات، صافي الثروة.⁵

و يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض و أرباح؛

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.⁶

1- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص.42-43.

2- عبد الوهاب دادن ، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص.24.

3- المرجع السابق، ص.24.

4- زيد عائد مردان، ابراهيم عبد موسى السعيري، القيمة العادلة و تأثير استعمالها في مؤشرات الاداء المالي في البنوك التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 8، العدد25، العراق ، 2012، ص.235.

5- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.234.

6- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص.40-41.

-أما سعيد فرحات جمعة، فيرى أن الأداء المالي هو " مدى مساهمة الانشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"¹

كما يشير الأداء المالي إلى العملية التي تشتق من خلالها مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم و مصادر أخرى.²

و من خلال ما سبق نستنتج أن الأداء المالي هو المرآة التي تعكس صورة المؤسسة و مركزها المالي و يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المتاحة لتحقيق أهدافها المسطرة بكفاءة و فعالية.

2. أهمية الأداء المالي: تكمن أهمية الأداء المالي في مايلي:³

- متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته؛
- متابعة و معرفة الظروف المالية و الاقتصادية المحيطة؛
- المساعدة في إجراء التحليل و المقارنة و تقييم البيانات المالية؛
- المساعدة في فهم و إدراك التفاعل بين البيانات المالية؛
- تمكن المؤسسة من المنافسة بشكل أفضل و تحسين ربحيتها و توسع الفرص و النمو و تحقيق رضا الملاك و المساهمين.

3. العوامل المؤثرة في الأداء المالي: هناك العديد من العوامل المؤثرة في الأداء المالي بالنسبة للبنوك التجارية من أهمها:

1- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص.24.
2- أحمد زكريا صيام، محمود عادل أبو النادي، تأثير كفاءة الخدمات المصرفية الالكترونية على الاداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية، المجلد 1، العدد1، فلسطين، 2014، ص.226.
3- خالد صالح عبود أسباقة، نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية و مصرف الصحاري في الجمهورية الليبية، مذكرة دكتوراه في المصارف و التأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص.45-46.

أ) **العوامل التنظيمية:** و يقصد بها العوامل التنظيمية العوامل الداخلية و الخاصة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك و كفاءة الإدارة.

● **حجم الأعمال:** إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك و طبيعة تراكيبيها و حركاتها تمثل عوامل هامة و ذات تأثير كبير في تحديد كفاءة و إنتاجية الأنشطة البنكية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد و انخفضت التكاليف الاجمالية لها و قلت كمية المسحوبات منها ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك و ربحيته.

● **الكفاءة الإدارية:** و تعبر عن مدى قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات و المهارات الشخصية و الإمكانيات المتاحة و ترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة و ما يعكسه ذلك من جودة في الضمان و سمعة حسنة للبنك.¹

ب) **طبيعة الإدارة:** مع ظهور المؤسسات الكبيرة و توسع القاعدة الملكية العامة على نطاق كبير أصبحت الوظيفة الإدارية منفصلة على الملكية بشكل كبير، من خلال دراسات المؤسسات التي تسيطر عليها الإدارة مقابل تلك التي يسيطر عليها المالكون فقد تبين أن مجموعة المؤسسات التي يسيطر عليها المالكون تفوقت في أدائها على تلك التي تسيطر عليها الإدارة، حيث وجد أن المؤسسات التي يسيطر عليها المالكون تحقق عائد على الاستثمار أعلى، و إن تخصيص الموارد فيها يكون بكفاءة أعلى من تلك التي تسيطر عليها الإدارة بسبب كون المسيرين أقل استعدادا للمخاطرة من المالكين، و من المحتمل أن يفضل المسيرين الاعتماد على نجاحاتهم السابقة بدلا من بذل الجهود لزيادة قيمة أسهم حملة الأسهم، فضلا أن أهدافهم مستقلة عن أهداف حملة الأسهم فهم لذلك يحاولون ترويج أهدافهم الخاصة على حساب أهداف حملة الأسهم.²

ج) **العوامل البيئية:** و هي العوامل التي تكون خارج السيطرة و يمكن تقسيمها إلى:

● **الظروف الاقتصادية:** و تتمثل في العولمة و رفع القيود على الأسعار و الخصخصة و التقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، و التضخم و أسعار الفائدة و من الجدير بالذكر بأن مثل هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء.

1- زاهي صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص.25.

2- خالد صالح عبود أسباجة، مرجع سبق ذكره، ص.53-54.

• الابتكارات التكنولوجية: لقد ساهمت الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية، حيث تلعب دورا محوريا في أداء البنوك و تتيح الفرصة لها لتحسين الخدمة بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات و الخدمات المالية.¹

(د) النجاح الإداري: يقصد بهذا العامل العلاقة التي تربط بين الأفراد داخل المؤسسة لأنه و كما هو واضح أن المؤسسة مكونة من عدة أقسام، كل قسم يختص بأداء عمل معين، و بالتالي فانه من الطبيعي أن تربط بين أعضاء كل قسم علاقة وثيقة، و هذه العلاقة ليس بالضرورة أن تؤثر في ربحية المؤسسة، عموما فان مسالة النجاح الإداري تتضمن ثلاث وجهات نظر تسعى جميعها إلى إظهار العلاقة بينه و بين أداء المؤسسة و فيمايلي:

- أن النجاح الإداري يحسن مستوى أداء المؤسسة؛

- أن النجاح يعطل الأداء؛

- أن النجاح لا يمتلك أي تأثير على الأداء.²

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (الماهية و المعايير)

1) مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادرها، و تقوم بتوزيعها على استخداماتها بشكل منتظم يضمن لها أكبر عائد، هذا الأخير يختلف من بنك إلى آخر نتيجة لعدة اعتبارات منها اختلاف العمليات المصرفية، و كذا السياسات و الاستراتيجيات المتبعة، أي أن هناك بنوك ذات أداء مرتفع و أخرى منخفضة الأداء و على هذا الأساس وجدت مفاهيم مختلفة لتعريف تقييم الأداء المالي³ منها:

- هو قياس النتائج المحققة و المنتظرة على مستوى معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.⁴

1- زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص.28-29.

2- خالد صالح عبود أسبابة، مرجع سبق ذكره، ص.54.

3- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.197.

4- عبد الغني دادن ، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص.41.

- هو مقياس للتأكد من أن الأداء المالي الفعلي يتوافق مع معايير الأداء المحددة، فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المؤسسة مسبقاً.¹
- و عرف أيضا تقييم الأداء على أنه عملية تأكيد و تحقق من أن الموارد المالية المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفاء.²
- و هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية و غيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك و تحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة.³
- في حين عرف Hopkinst على أنه استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف و المساهمة في إتاحة الموارد و تزويد البنك بفرص الاستثمار.⁴
- و يعرف أيضا على أنه عبارة عن وصف لوضع البنك الآن و تحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، و صافي الثروة.⁵
- و يعرف أيضا على أنه عملية تحليل لمجموعة من المعطيات و الكشف عن التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للبنك ، من خلال دراسة القوائم المالية المتمثلة في كل من الميزانية و قائمة الدخل للتعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في الاستثمارات التي تحقق أرباحا و توضيح إيرادات و مصروفات البنك.⁶
- و على ضوء ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لعملية تقييم الأداء المالي هي عملية دورية و أداة رقابية تمكن البنك التجاري من معرفة مركزه المالي و مدى استخدام موارده المالية المتاحة بكفاءة و فعالية، و هي في نفس

1- غدير محمد المهدي، استخدام المؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية و القيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014، ص.14.

2- عيسى أحمد عيسى المقابلة، تأثير مقررات لجنة بازل على أداء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن دراسة مقارنة، مذكرة دكتوراة في الإقتصاد و المصارف الإسلامية جامعة اليرموك، الأردن، 2013، ص.83.

3- المرجع السابق، ص.83-84.

4- المرجع السابق، ص.84.

5- بولحية الطيب، بوجيعة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 14، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016، ص.3.

6- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.198.

الوقت أداة تنبؤية بالنسبة للبنك بنتائج أعماله و نشاطاته المصرفية في المستقبل من خلال تحديد نقاط الضعف و القوة و تصحيح الإنحرافات.

2) مستويات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

يختلف الحكم على مدى كفاءة البنوك التجارية في إنجاز أعمالها، باختلاف المستوى الذي يتم عنده تقييم أدائها، و وجهة النظر المعبرة عن كل مستوى و تتمثل هذه المستويات أساسا في:

أ) **المستوى الوطني:** و يضم البنوك و دورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الاقتصاد الوطني، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.¹

ب) **المستوى القطاعي:** و هو مستوى الجهاز المصرفي و على رأسه البنك المركزي و يستهدف تقييم كفاءة البنوك التجارية و مدى اتساق قرارات المسؤولين أو على مستوى الفروع المنتشرة في أماكن أخرى.²

ج) **مستوى البنك التجاري ذاته:** و ذلك بوضع مجموعة من المؤشرات المالية تكون صالحة لتقييم أداء البنك التجارية من وجهة نظر واحدة رغم صعوبة تحقيق ذلك و تمكن في نفس الوقت من التعبير إلى حد كبير عن وجهات النظر الثلاث السابقة.³

3) أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

يمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء المالي للبنك التجاري من خلال النقاط التالية:

- يوفر مقياسا لمدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية و الكفاءة و من ثم فهو أوسع منهما في تعزيز أداء البنك بمواصلة البقاء و النمو.⁴

- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها، و من ثم تحديد الأولويات و حالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.⁵

1- أحلام بوعبدلي، الإصلاحات البنكية و أثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.16.

2- خالد صالح عبود أسافة، مرجع سبق ذكره، ص.59.

3- أحلام بوعبدلي، الإصلاحات البنكية و أثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.16.

4- حمزة حيدر، مرجع سبق ذكره، ص.83.

5- صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، BNA، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص.63.

- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو الأسوأ، و ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا في البنك من مدة إلى أخرى و مكانيا بالبنوك المماثلة الأخرى؛
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري؛
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص و استخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري؛
- يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك التجاري مما يسمح في تحسين مستوى الأداء فيه؛
- يكشف تقييم الأداء عن مدى إسهام البنك التجاري في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحقيق أكبر من العوائد بأقل التكاليف ، و التخلص من عوامل الهدر و الضياع في الوقت و الجهد و المال مما يعود على الاقتصاد و المجتمع بالفائدة؛¹
- تحديد الأخطاء و تفسير أسبابها لتفاديها مستقبلا؛
- تحدي المراكز الإدارية و الإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل أو المتغيرات التي أثرت في كفاءة أداء البنك.²

4) أهداف عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

- توجد مجموعة من الأهداف لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية يمكن وضعها على النحو التالي:
- متابعة تنفيذ الأهداف المحددة للبنك سواء كانت الكمية أو القيمة، و ذلك للتعرف على مدى تحقيق البنك لتلك الأهداف خلال المدة المحددة و استنادا إلى المعلومات المتاحة؛³

1- نصر محمود مزنان فهد ، أثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية، دار صفا للنشر و التوزيع، ط2، عمان، 2015، ص.28-29.

2- عيسى أحمد المقابلة، مرجع سبق ذكره، ص.84.

3- حمزة حيدر، مرجع سبق ذكره، ص.84.

- الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط البنك التجاري و إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها؛

- الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه و ذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام¹؛

- توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب القوة و تدعيمها و جوانب الضعف و معالجتها؛

- إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول؛

- معرفة مدى سلامة السياسات و الاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية²؛

- تحديد مسؤولية الأقسام و الفروع المختلفة في البنك التجاري عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع و مدى تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يجعل الأرضية مناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام و الفروع و هذا بدوره سيعمل على رفع مستوى الأداء في البنك³؛

- توفير البيانات و المعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك التجارية إلى الأجهزة الرقابية، مما يسهل عملها و يمكنها من إجراء متابعة الشاملة و المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل و المتناسق؛

- تقديم قاعدة بيانات و معلومات عن أداء البنك التجاري تساعد على وضع السياسات و الدراسات و البحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء و رفع كفاءته⁴.

5) معايير تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

تعتبر عملية تحديد المعايير أمراً ضروري لنجاح عملية التقييم حيث توجد العديد من المعايير التي يمكن من خلالها قياس مستوى الأداء الفعلي أو المحقق و هي كمايلي:

1- عاشوري صورية، مرجع سبق ذكره، ص.63.

2- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.198-199.

3- خالد صالح عبود أسباجة، مرجع سبق ذكره، ص.61.

4- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.31.

أ) **المعايير التاريخية:** و تعني مقارنة الأداء الحالي مع الأداء السابق و تعد هذه المعايير مقياسا لمعرفة درجة التحسن أو التراجع في أداء المؤسسة و يشترط استعمال هذه المعايير انتقائيا بدقة و عدم حصول أي متغيرات تؤثر على قابلية المقارنة كتوسع النشاط أو استعمال أساليب جديدة و كذلك استبعاد أثر المتغيرات الأخرى كالتضخم مثلا.¹

تستمد هذه المعايير من أداء البنك في الماضي، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية للسنوات السابقة بغرض رقابة الأداء من قبل الغدارة العليا و المالية، و الكشف عن مواطن الضعف و القوة في البنك لكي تتم معالجتها، و عن مواطن القوة لكي يتم دعمها و إسنادها قياسا بتلك السنوات (أو بسنة واحدة منها أو بسنة الأساس أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية).²

ب) **المعايير القطاعية:** و هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه البنك، و هي تشير إلى معدل أداء مجموعة من البنوك في القطاع، حيث يجمع بينهما خصائص مشتركة نابعة عن طبيعة أنشطتها و تشكيلة المنتجات و الخدمات التي تقدمها.³

ج) **المعايير المستهدفة:** و هي معايير تعمل إدارة البنك على بلوغها من خلال استراتيجياتها و سياساتها و خططها و موازانتها⁴، فالمعيار المخطط أو المستهدف هو نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين المعيار المتوقع تحقيقه و بين ما تم تحقيقه فعلا و ذلك خلال فترة زمنية محددة، و من الأمثلة على ذلك النسب التي يضعها البنك المركزي و يطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع و غيرها من النسب المطلوبة.⁵

1- رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد و أهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق، 2012، ص.111.

2- زاهد صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص.31.

3- المرجع السابق، ص.31.

4- المرجع السابق، ص.32.

5- بھمة مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجات أمان البنوك التجارية العاملة في الأردن، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص.33.

د) **المعايير المطلقة:** و هي المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل التحليل المالي التي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة و نوع الصناعة و الظروف السائدة¹، قد يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، و بعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها و تنشر تدريجيا و تقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة.²

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (الركائز، المقومات والمراحل)

1) ركائز تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

ركائز أساسية عادة يستند إليها نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وهي:

أ- وجود أهداف محددة مسبقا(المعايير): فعملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف مسبقا، و قد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط، فاللوائح المالية و قوانين ربط الموازنة و ما تتضمنه من قواعد أو ضوابط، و كذلك التكاليف النمطية و معدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.³

ب- وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما: بعد تحديد الأهداف بشكل مفصل و دقيق لا بد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق تلك الأهداف بالشكل و الصيغة و المدة المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديد للموارد المتاحة و أسلوب استخدامها عمليا و بالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية و متناسقة مع الأهداف المحددة بالإضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة ذلك.⁴

ج- تحديد مراكز المسؤولية: تعد مسألة تحديد مراكز المسؤولية من الأسس التي تؤثر ف موضوعية النتائج العملية للتقييم الأداء، إذ أن مركز المسؤولية يتيح المحاسبة على الانحرافات و حصرها في حدود معينة⁵، فمثلا هو

1- المرجع السابق، ص.33.

2- زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص.32.

3- بولحية الطيب، بوجمعية عمر، مرجع سبق ذكره، ص.43.

4- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.32.

5- سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار، مجلة تنمية الرافدين، العدد 29، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص.119.

معروف أن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات و الأنشطة، و تبعاً لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية و الفنية و بصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة و المتابعة و كذلك تشخيصات الانحرافات و تحليلها بهدف تحديد المراكز الإدارية و الفنية المسؤولة عن تلك الانحرافات المساهمة في وضع الحلول الناجحة للتغلب عليها أو التقليل من أثارها السلبية.¹

د- الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء: إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء في البنوك التجارية تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، و يعد اختيار و تحديد مؤشرات تقييم الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء و في الوقت نفسه أكثرها صعوبة و ذلك لتشعب المؤشرات و تنوعها و اختلاف الآراء.²

اختيار نظام سليم و متكامل لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية يتأثر بثلاث مجموعات من العوامل و هي:

● **العوامل الداخلية:** كما هو معروف فإن البنوك التجارية تمارس نشاطا اقتصاديا يتمثل في جميع الأموال وفق أساليب و قواعد و أصول معينة، و تقوم هذه البنوك على قاعدة أساسية مفادها أن البنوك التجارية لا تمتلك تلك الأموال المودعة لديها و إنما هي مؤتمنة عليها، و يتوقف نجاح أي بنك تجاري في تحقيق أهدافه و أغراضه على حسن إدارته لمصادر الأموال و استخداماتها، حتى يتحقق أكبر نفع في ظل الظروف السائدة، لذلك فان اختيار نظام سليم و متكامل لتقييم أداء المالي في البنوك التجارية يتطلب الأخذ في الاعتبار طبيعة العوامل الداخلية للبنك التجاري و انعكاساتها المختلفة على جوانب الأداء في البنك.³

● **العوامل التاريخية:** يتطلب توفير نظام متكامل و سليم لتقسيم أداء البنوك التجارية أن يأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي لهذه البنوك في الدولة لتوضيح مدى التأثير الذي ألحقته تلك التطورات بحجم و نوعية النشاط المصرفي، و يرتبط بذلك ما صدر من تشريعات و قرارات كان لها أثر ملموس على أنشطتها و أحجامها و مجالات أعمالها المصرفية.⁴

● **العوامل الاقتصادية:** إن جميع البنوك التجارية تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية من أبرزها ماهية طبيعة الجهاز المصرفي و دوره في خطط التنمية الاقتصادية، الهيكل السائد لأسعار الفائدة الدائنة و

1- نصر محمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.33.

2- المرجع السابق، ص.33.

3- خالد صالح عبود أسباجة، مرجع سبق ذكره، ص.63.

4- صلاح الدين حسن السيبي، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة و النشر، ط1، الإمارات العربية المتحدة ، 1998، ص.246.

المدينة و تعريفه أسعار الخدمات المصرفية المقررة و الإمكانيات المتاحة لمنح الائتمان، و الاتجاهات و الأسلوب المتوقع تطبيقه في أداء هذه البنوك خلال المرحلة القادمة لضمان تحقيق ظروف تنافسية عادلة مع البنوك الأجنبية.¹

و بذلك تتحدد شروط قيام نظام متكامل و سليم لتقييم أداء البنوك التجارية يرتكز على نسب أو مؤشرات مختارة بدقة و موضوعية بالعوامل الثلاثة أعلاه، بما يضمن إجراء تقييم موضوعي مسند إلى الأسلوب العلمي المحقق للأهداف بكافة مستوياتها لغرض الحكم على مدى نجاح أداء البنك التجاري أو إخفاقه و بيان أوجه الخلل و القصور في أدائها إن وجدت، و إبراز الخيارات الموضوعية السليمة العلمية لمعالجة أوجه الخلل تلك بما يضمن تحقيق أداء سليم للبنك التجاري.²

(2) المقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

كي يتسنى لنظام تقييم الأداء المالي المتبع في البنوك التجارية تحقيق أهدافه و بصورة كفاءة لا بد من أن يتوافر فيه عدة مقومات أهمها:

- أن يكون نظام تقييم الأداء المالي شاملاً و يغطي جوانب الأداء كافة في البنوك التجارية و يعطي في الوقت ذاته انطباعاً و رؤية واضحة عن موقف هذه البنوك في جوانب الأداء كافة؛³

- أن يعكس الوضع في النواحي الكيفية للأداء بجانب النواحي الكمية، كذلك يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة في البنك؛

- أن يحقق الترابط بين أهداف البنوك التجارية محل التقييم و أهدافه مع ضرورة تعرف القائمين و العاملين بالبنك على مؤشرات و أهداف النظام بما يكفل توافر الرغبة في تقبل نتائجه؛⁴

- أن يحقق التكامل بين الإجراءات الرقابية مع مراعاة السهولة و البساطة، و ارتكازه على عدد قليل من النماذج و المؤشرات التفصيلية؛

1- خالد صالح عبود أسباجة، مرجع سبق ذكره، ص.64.

2- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.37.

3- خالد صالح عبود أسباجة، مرجع سبق ذكره، ص.62.

4- المرجع السابق، ص.62.

- الاستمرار في تطبيق نظام تقييم الأداء بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية معينة، بل يجب أن يتسم هذا النظام بالدورية و الانتظام في مدة زمنية معينة قصيرة لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الاتجاهات غير المرغوبة و توجيهها نحو مسارات السير المرغوبة؛

- أن يتمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية في تحسين الأداء و رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال توضيحه لمسارات الأداء السليمة فيما بعد، أن يكون قاصراً على الكشف عن أوجه الخلل و الانحراف فقط؛

- أن يشتمل على نظام للمكافآت أو الحوافز المادية بما يشجع العاملين على تحقيق الأداء السليم و الناجح من خلال وضع تقييم معياري لأداء العاملين و حجم الحوافز التي يستحقونها.¹

3) مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:

تضمن عملية تقييم الأداء المالي مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي:

- **المرحلة الأولى:** و هي مرحلة جمع بيانات و المعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، و تشتمل هذه البيانات و الإحصائيات بيانات لعدة سنوات و لمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.

- **المرحلة الثانية:** مرحلة تحليل البيانات و المعلومات الإحصائية و دراستها و بيان مدى دقتها و صلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في البنك التجاري.²

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات و العمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.

- **المرحلة الرابعة:** مرحلة تحليل نتائج التقييم و بيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري، مع حصر و تحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط البنك التجاري، و من ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، و وضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.³

1- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.35.

2- زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص.27.

3- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.34.

- المرحلة الخامسة: و هي مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك و توفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب و الإفادة من نتائج التقييم وعدم تكرار الأخطاء في المستقبل.¹

المبحث الثاني: الأساليب التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تعتبر المؤشرات المالية من أهم الأساليب المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فنجاح عملية التقييم تعتمد بدرجة كبيرة على دقتها و قابليتها لقياس الأداء المالي بشكل سليم.

المطلب الأول: تحليل الربحية

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية و هي من المؤشرات التي تدل على أن البنك يسير في الاتجاه الصحيح، حيث تعد الربحية من الأهداف الأساسية التي يسعى البنك إلى تحقيقها و أمرا ضروريا لضمان البقاء و الاستمرار.

1 (مفهوم الربحية: قبل التطرق لمفهوم الربحية لابد التعرض إلى مفهوم الربح حيث للربح عدة مفاهيم نورد منها:

أ) **المفهوم المالي:** يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة و التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، و لتحقيق هذا الربح لابد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف و المخاطر و استثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من تحقيق عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.²

1- زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره، ص.28.

2- باسل حبر حسن أبو زعتر، مرجع سبق ذكره، ص.69.

ب) **المفهوم المحاسبي:** يعني الفرق بين الإيرادات المحققة خلال فترة زمنية و المصروفات التي تكبدتها خلال تلك الفترة، أي أن الربح هو طرح التكاليف التي أنفقت للحصول على الإيرادات طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.¹

ج) **المفهوم الاقتصادي:** فهو عبارة عن الزيادة في الثروة و التي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرصة البديلة.²

و يمكن تعريف الربح في البنوك التجارية بصورة أكثر شمولية على أنه قدرة البنك على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة فهي الزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين)، باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع و بين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار و هي القروض و الائتمانية ممثلة بالفوائد المقبوضة.³

أما الربحية هي واحدة من أصعب الاتجاهات للبنك كمفهوم و قياس و ذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون البنك في مركز مريح، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح من أجل الحصول على الربح الحالي مستقبلاً⁴، فيعرفها البعض بأنها العائد أو المردود المالي المتولد من توظيف موارد البنك في أنشطة استخدام الأموال في الموجودات المرحة أو المكتسبة للفوائد و هي القروض و الاستثمارات.⁵

- الربحية تمثل العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح.

كما تعبر الربحية عن ناتج عملية الاستثمارات و العمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين و المساهمين.⁶

-
- 1- هاني احمد محمود ديبك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و ربحية البنوك المحلية في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص.17.
 - 2- بلال نوري سعيد الكوي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية، العدد 29، العراق، 2007، ص.04.
 - 3- باسل جبر أبو زعتر، مرجع سبق ذكره، ص.71.
 - 4- علاء فرحات طالب، إيمان شحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص.80.
 - 5- محمد بدر عبد الحسين الرباحي، تحليل مؤشرات الربحية لمصرف الرشيد (1996-2000) مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 17، 2006، ص.136.
 - 6- سبيحي فتحي محمد الطائي، شيماء وليد عبد الهادي، قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية و تحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة تكريت، مجلد 9، العدد 28، العراق، 2013، ص.191.

- كما تعرف أيضا على أنها المؤشر الكاشف لمراكز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية و لجودة إدارتها.¹

و تعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:

- **قرار الاستثمار:** و هي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، و يظهر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، و دون نقص يؤدي إلى فوات الفرص من أجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.²
- **قرار التمويل:** هو القرار الذي يتعلق بالحصول على الأموال اللازمة للبنك التجاري لتمويل استثماراته في الموجودات و ينعكس على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (ودائع، حقوق الملكية) بشكل يمكن الحصول على عائد أكبر.³

(2) أهمية الربحية للبنوك التجارية: تمثل الربحية أهمية كبيرة للبنك التجاري تتمثل في الآتي:

- وسيلة لتنمية رأس المال لمصدر التمويل الذاتي، و تشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم البنك عندما تقرر إدارة البنك زيادة رأسمالها؛⁴
- الأرباح مهمة لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها البنك مثل مخاطر الائتمان و التصفية و السرقة و مخاطر سعر الفائدة؛
- الأرباح ضرورية لملاك البنوك حيث تزيد من قيمة ثروتهم و استثماراتهم في المؤسسات المصرفية؛⁵
- تقيس الأرباح الجهود التي بذلت بصفة عامة، حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة؛

1- بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره، ص.04.

2- علي محمود محمد، سعر الفائدة و تأثيره على ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإدارية و القانونية، المجلد 30، العدد 1، سوريا، 2014، ص.543.

3- هاني أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص.18.

4- سبتي فتحي محمد الطائي ، شيماء وليد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص.191.

5- هاني أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص.19.

- تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك و المستثمرين المرتقبين؛

- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.¹

(3) وسائل تعظيم الربحية: يوجد عدة طرق يمكن من خلالها تحسين ربحية البنوك التجارية من أهمها:

- البحث عن خدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات و أنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين؛

- ترشيد النفقات و ضغطها و لا سيما في المصروفات العامة؛

- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بها التشريعات المصرفية بزيادتها.²

(4) العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية: تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها هدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في عدد الربحية و تتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية و عوامل خارجية.

أ) العوامل الخارجية:

● **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة عن الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة و تؤدي أسعار الفائدة دورا فاعلا في التأثير على استثمارات البنوك، و أن معظم إيرادات البنوك التجارية هي الفرق بين الفوائد الدائمة و الفوائد المدينة.³

● **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية دور بالغ الأهمية في التأثير على إدارة موجودات البنوك و مطلوباتهم من خلال الرقابة على الائتمان المصرفي، فإذا اتجهت سياسة البنك المركزي نحو التخفيف من

1- باسل حبر حسن أبو زعتر، مرجع سبق ذكره، ص.73.

2- أحمد حسين أحمد المشهري، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص.05.

3- علي محمود محمد، مرجع سبق ذكره، ص.543.

الفوائد على القروض و تخفيض أسعار إعادة الخصم و متطلبات الاحتياط النقدي القانوني فإن هذا يشجع الطلب على القروض، وبالتالي تشجيع التمويل مما يحقق إيرادات للبنك و يزيد معدلات ربحيته.¹

● **الظروف السياسية و الاقتصادية:** تتأثر ربحية البنوك بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية و السياسية في الدولة و في الدول المجاورة و خصوصا تلك التي ترتبط معها بمصالح تجارية و اقتصادية قوية فكلما اتجهت الظروف السياسية و الاقتصادية نحو الاستقرار كلما زادت الظروف المناسبة لتحقيق الربحية.²

● **الوعي المصرفي:** تتأثر الربحية بمدى الوعي المصرفي في المجتمع، فكلما زاد مستوى الوعي المصرفي في المجتمع كلما ازداد التعامل المجتمعي بالائتمان المصرفي، وبالتالي زيادة إمكانية خلق النقود.³

● **المنافسة:** تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية البنوك و ذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة للبنوك.⁴

(ب) العوامل الداخلية:

● **هيكل الودائع:** تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاختبار لعامل السيولة، و ذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر و في الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.

● **توظيف الموارد:** توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض و الأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري، إذ أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك و بالذات الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل و كذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها.⁵

1- أحمد حسين أحمد المشهري، مرجع سبق ذكره، ص.66.

2- المرجع السابق، ص.66.

3- المرجع السابق، ص.66.

4- المرجع السابق، ص.66.

5- علي محمود أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.544.

● **إدارة البنك:** تتأثر الربحية بمدى قدرة إدارة البنك على إدارة العائد و المخاطرة و تخفيض التكاليف و زيادة الإيرادات.

● **حجم البنك و عراقته:** تؤثر حجم البنك و سمعته بشكل كبير على مقدرة البنك على خلق الثقة لدى المتعاملين، حيث يميل المتعاملين إلى البنوك ذات الحجم الكبير من رأس المال و الفروع.¹

(5) نسب الربحية: تندرج ضمن نسب الربحية مايلي:

● **نسبة العائد على الموجودات:** تعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى ربحية البنك بالنسبة لمجموع أصوله، و تقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، و يشار إليها بالعائد على الاستثمار و تعتمد بشكل كبير على حجم الأصول المستخدمة في الاستثمار، و بالتالي تستخدم للمقارنة بين البنوك و المؤسسات في القطاعات المماثلة لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول، حيث أن الخصوم تتشكل من مجموع المطلوبات (الودائع) و رأس المال و أن هذه الأموال تستخدم في تمويل إستثمارات و نشاطات البنك (الأصول)²، و ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية و التشغيلية و تقاس بنسبة العائد على الاستثمار بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة العائد على الموجودات = الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات³

تتراوح هذه النسبة في البنوك العربية و الأجنبية ما بين 0,43% إلى 3%⁴

● **نسبة العائد على حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة معدل العائد للمساهمين أي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في البنك⁵، و ارتفاع هذه يدل على كفاءة إدارة البنك و أيضا ارتفاعها يدل على المخاطرة العالية الناجمة على زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد البنك على الاقتراض) و تقاس بالمعادلة التالية:

1- أحمد حسين أحمد المشهراوي، مرجع سبق ذكره، ص.66.
2- لانا نبيل زاهر، أثر السيولة و الكفاية الإدارية و الملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سوريا، المجلد36، العدد6، 2014، ص.400.
3- جلاء فرحات طالب، إيمان شحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 81..
4- حاكم محسن الربيعي، حمد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الإدارة و المخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2011، ص.224.
5- محمد بدر عبد الحسين الرباحي، مرجع سبق ذكره، ص.137.

نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية¹

تتراوح هذه النسبة في البنوك العربية و الأجنبية ما بين 2% - 38%²

- نسبة العائد على الودائع: تستخدم في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، و تقيس نسب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك التجاري بعد دفع الضرائب³، و تقاس بتطبيق المعادلة التالي

نسبة العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع⁴

تتراوح هذه النسبة في البنوك العربية و الأجنبية ما بين 0,1 - 4%⁵

- ربحية السهم العادي: تقيس العائد المحقق على كل سهم من الأسهم العادية و تقاس بالمعادلة التالية:

ربحية السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة - التوزيعات للأسهم الممتازة / متوسط مرجع لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة.⁶

- نسبة استخدام الموجودات: يمكن لهذه النسبة أن تستخدم لقياس كفاءة إدارة الموجودات، و تتأثر هذه النسبة بكمية الموجودات المدرة للربحية الموجودة ضمن إجمالي الموجودات، و عند ارتفاع الموجودات المرهبة المتمثلة بالقروض ذات المتحصلات العالية، ترتفع نسبة تلك الموجودات و تنخفض بانخفاض كميتها و تقاس بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة استخدام الموجودات = إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات⁷

1- جلاء فرحات طالب، إيمان شحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص.81 .

2- حاكم محسن الربيعي، حمد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص.224.

3- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.60.

4- جلاء فرحات طالب، إيمان شحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص.82.

5- حاكم محسن الربيعي، حمد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص.224.

6- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.194.

7- جلاء فرحات طالب، إيمان شحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص.82.

- نسبة الفوائد المكتسبة على الفوائد المستحقة: تقيس نسبة الفوائد المكتسبة نتيجة لعمل البنك في منح القروض إلى الفوائد المستحقة على القروض التي حصل عليها البنك من الآخرين، و كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على تحقيق إيرادات أكبر للبنك التجاري:

$$\text{نسبة الفوائد المكتسبة على الفوائد المستحقة} = \frac{\text{الفوائد المكتسبة}}{\text{الفوائد المستحقة}} \quad 1$$

- نسبة ربحية العامل بالبنك: تقيس ربحية العامل الواعد في البنك التجاري و زيادة هذه النسبة تعكس كفاءة عنصر العمل في تحقيق الأرباح، و هذا المؤشر يفيد عند التفكير في تعيين عمالة جديدة إذ يتعين التأكد من زيادة ربحية العامل الجديد:

$$\text{نسبة ربحية العامل بالبنك} = \frac{\text{ضافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد العاملين}} \quad 2$$

المطلب الثاني: تحليل السيولة

تعتبر مؤشرات السيولة من النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية لما للسيولة أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية، و لأن البنك يحتاج دائما إلى السيولة لتلبية سحبات المودعين المفاجئة و طلبات القروض و لأن مجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة كفيلة بأن تززع ثقة المودعين بالبنك.

1) مفهوم السيولة المصرفية: قد عرفت السيولة بتعاريف عديدة منها:

- السيولة تعني توافر القدرة المالية لدى المؤسسة لتلبية الاحتياجات من النقد اللازم لسداد الالتزامات أو مصروفات التشغيل.³
- أنها إمكانية تحويل أي موجود إلى نقد و بسرعة دون حصول خسارة قياسا بتكلفة الشراء.
- أو هي ما يحتفظ به في المؤسسة من الأموال على شكل نقد أو موجودات سريعة التحول إلى نقد و بدون خسارة من أصل قيمتها.⁴

1- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.61.

2- المرجع السابق، ص.60.

3- ميمون علي العبيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 9، سوريا، 2011، ص.123.

4- ميثاق هادف عبد السادة، إلهام ناظم، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة و الربحية، دراسة مقارنة بين مصارف عراقية و أردنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 6، العدد 1، العراق، 2008، ص.121.

- السرعة أو الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد¹.

أما السيولة المصرفية يمكن تعريفها من عدة زوايا:

- تعني السيولة احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة و ذلك لمراجعة الزيادة في سحب الاعتمادات الممنوحة لعملائه.

- هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة بما يتلائم مع احتياجات عملاء البنك و التزاماته².

- هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية دون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير³.

- هي الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة فضلا عن الموجودات موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة⁴.

من خلال ما سبق من التعاريف نستخلص أن السيولة لدى البنك التجاري هي قدرته على تحويل الأصول إلى نقد في أقل وقت ممكن و بأقل تكلفة لمواجهة سحبات المودعين و طلبات زبائنه من القروض.

(2) أهمية السيولة بالنسبة للبنوك التجارية: تكمن أهمية السيولة للبنك التجاري :

- تعزيز ثقة كل المودعين و المقترضين و التأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت؛

- التأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات و التعهدات؛

- تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال⁵؛

- تعتبر مؤشر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة و البعيد عن المخاطر القادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف؛

1- حيدر يونس الموسوي، إدارة مخاطر السيولة المصرفية، دراسة تحليلية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد9، العدد2، العراق، 2011، ص.4.

2- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص.141-142.

3- لانا نبيل زاهر، مرجع سبق ذكره، ص.401.

4- بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره، ص.7.

5- لانا نبيل زاهر، مرجع سبق ذكره، ص.401.

- سوف لا تجعله يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته؛

- وجود سيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من البنوك أو البنك المركزي.¹

3) العوامل المؤثرة في السيولة: هناك جملة من العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية منها:

- **عمليات السحب و الإيداع على الودائع:** حيث تؤدي عملية السحب على الودائع إلى تخفيض مقدار النقد الموجود لدى البنك و احتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي، و على العكس فان عملية الإيداع تؤدي إلى تحسين سيولة البنك.
- **معدلات الزبائن مع الخزينة العامة:** إذ تتحسن سيولة البنك في حالته كون عملاء البنك دائنين للخبزينة (أي عند إيداع الموظفين أجورهم لدى البنك، استرداد مبالغ السندات الحكومية عند استحقاقها، القيام بصفقات توريد السلع و خدمات للدولة)، و بالعكس من ذلك تنخفض سيولة البنك عندما يقوم زبائنه بتسديد الضرائب للحكومة و شراء الأوراق المالية الحكومية لحالات الخبزينة، و عند سحب الزبائن لجزء من ودايعهم و إيداعها لدى صناديق التوفير للحصول على العائد.²
- **رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:** تزداد سيولة البنك التجاري إذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى، و تجدر الملاحظة إلى أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية.
- **موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:** إن قيام البنك المركزي بتقليل عرض العملة يؤدي إلى تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك و يقلل قابليتها على منح القروض و تعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخضم و بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة و رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، و يحصل العكس عندما يقوم بزيادة عرض العملة.

1- صادق راشد الشمري، إدارة البنوك الودائع و التطبيقات العملية، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص.376.

2- ميثاق هادف عبد السادة، إلهام ناظم، مرجع سبق ذكره، ص.122.

• رصيد رأس المال الممتلك: إذ انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادة السيولة و العكس صحيح.¹

4) مكونات السيولة: تتكون السيولة لدى البنك من العناصر التالية:

أ) **السيولة الحاضرة:** و تعرف أيضا بالاحتياطيات الأولية و هي عبارة عن نقدية جاهزة يحتفظ بها البنك أو تحت تصرفه يستخدمها متى يشاء دون أدنى صعوبة و دون خسائر²، و تتكون هذه الاحتياطيات من:

- النقد بالعملة المحلية و العملة الأجنبية في الصندوق؛

- الودائع لدى البنك المركزي و البنوك الأخرى حيث تلزم البنوك قانونا بالاحتفاظ بأموال سائلة في شكل احتياطي للمحافظة على حقوق المودعين، و يمكن للبنك المركزي أن يعد حجم هذه الاحتياطيات القانونية من خلال التأثير في نسبة الاحتياطي القانوني و كذلك التأثير في حجم الائتمان.

- الصكوك تحت التحصيل و هي الصكوك المقدمة من قبل الزبائن لتحصلها و لإضافة قيمتها إلى حسابات الزبائن.³

ب) **السيولة شبه النقدية (احتياطيات الدرجة الثانية):** و هي تتكون من أذونات الخزانة و الأوراق التجارية برسم الخصم و التصفية الجزئية لحفظ الأوراق المالية.⁴

ج) **الأموال ذات السيولة المشتقة:** و هي الأموال التي لا تتمتع بسيولة ذاتية و إنما تشتق سيولتها من استحقاقها و إتمام تحصيلها، أو أنها تقلل من مقدار الالتزامات التي يتحملها البنك مثل الأمانات التي يودعها العملاء في البنك و الكمبيالات المودعة برسم التحصيل و الأوراق المالية التي لا تستحق قيمتها إلا بالاستهلاك أو التصفية أو البيع بالبورصة.⁵

5) نظريات إدارة و استراتيجيات السيولة: توجد العديد من النظريات فيما يتعلق بإدارة السيولة في البنوك من أهمها:

1- المرجع السابق، ص.122.

2- المرجع السابق، ص.121.

3- بهية مصباح محمود صباح، مرجع سبق ذكره، ص.73.

4- صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص.148-149.

5- المرجع السابق، ص.149.

- **نظرية القرض التجاري:** نشأت هذه النظرية من خلال ممارسات البنوك الانجليزية حيث يقول مؤيدوها بأن سيولة البنك تعتبر جيدة ما دامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها التي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت، إلا أن الانتقاد الأساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع البنوك من تمويل التوسعات في المصانع، و زيادة خطوط الإنتاج و شراء آلات جديدة و غير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية و التي تمتد لمدة زمنية طويلة.¹
- **نظرية إمكانية التحويل:** تهتم هذه النظرية بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يجوزها البنك التجاري، لذلك يمكن أن تعتبر هذه النظرية صورة متطورة للنظرية السابقة و أكثر عمومية و يرى مؤيدوا هذه النظرية أن لا تقتصر عمليات البنك التجاري على نوع واحد من الأصول (القروض التجارية) بل عليها أن تشمل الاستثمارات في السوق المفتوحة و تدعيم محفظة الأوراق المالية و في حالة مطالبة أصحاب الودائع بسحب أموالهم فان البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل و قدرته على بيع أو إعادة خصم الأوراق المالية التي يجوزته أو تسهيل بعض الأصول للمحافظة على مستوى سيولة جيد و تدعيم مركزه المالي، إذن فان أساس هذه النظرية هو أن سيولة البنك التجاري تعتبر جيدة طالما لديه أصولا يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن و بأقل خسارة ممكنة هذه المرونة في التحويل تتوقف على حجم و تنوع الأصول و العمليات التي يقوم بها البنك.²
- **نظرية الدخل المتوقع:** تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، و بالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، و هذا يمكن البنك من منح قروض متوسطة و طويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منتظمة (كل شهر، أو كل شهرين، أو كل أربعة أشهر مثلا) ، الأمر الذي يجعل البنك يتمتع بسيولة مالية و ذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية و إمكانية توقعها.³

1- بهية مصباح محمود صباح، مرجع سبق ذكره، ص.73.

2- عبد الكريم منصور، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2009، ص.212.

3- بهية مصباح محمود صباح، مرجع سبق ذكره، ص.74.

● **نظرية إدارة الخصوم:** و هي أحدث النظريات ركزت اهتمامها على جانب الأصول أو العمليات و هي تتعلق بإدارة السيولة في البنك التجاري و تقتضي هذه النظرية بأن السيولة لا تتوقف فقط على فترة استحقاق القروض أو على ما يمتلكه البنك من أوراق مالية سهلة التحويل إلى نقدية كما رأينا في نظرية إمكانية التبديل، بل تعتمد أيضا على إمكانية البنك للحصول على مواد موارد مالية من مصادر خارجية مثل إصدار السندات، فأساس هذه النظرية هي كون مفردات الخصوم (كالودائع و أس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة و القروض التي يحصل عليها البنك) تمثل في الواقع مصادر الأموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته، أي في تمويل استثماراته أي في تمويل الأصول بما فيها القروض الممنوحة) و تهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في موارد البنك تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات القروض.¹

● **إستراتيجية إدارة السيولة المتوازنة:** إن الاقتراض لغرض توفير السيولة قد يحمل مخاطر صعبة إضافة إلى كلف الاحتفاظ بالسيولة على شكل موجودات قابلة للتحويل إلى نقد ، إذ أنها لا تدر أي عائد مما يدفع البنوك إلى البحث على أساليب و استراتيجيات أخرى لمواجهة هذه المشاكل أو الكف و الحد من تأثيرها، إذ تقوم البنوك باعتماد إستراتيجية متوازنة للسيولة بالمفاضلة حسب الوضع ما بين تحصيل السيولة من خلال إدارة الموجودات و إدارة المطلوبات، إذ تقوم البنوك بمواجهة جزء من احتياجات السيولة من خلال خزن بعض الموجودات السائلة لتلبية الجزء الآخر من الاحتياجات للسيولة عن طريق تبني أساليب أخرى كتنظيم خطوط الائتمان مع مراسلة أو مع جهات تختص بتزويده بالأموال و غيرها.²

6-نسب قياس السيولة: من النسب المستخدمة في قياس السيولة مايلي:

● **نسبة الرصيد النقدي:** و تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي و في الصندوق إضافة إلى الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية و الصكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته المصرفية و يقصد بالودائع و ما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، و كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك

1- عبد الكريم منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص.12-13.

2- ميثاق هادف عبد السادة، الهام ناظم، مرجع سبق ذكره، ص.123.

يعكس سلبا على العائد المصرفي، و ذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على البنك بعوائد مالية.¹

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{أرصدة سائلة أخرى} / \text{الودائع} + \text{الالتزامات أخرى}^2$$

● نسبة السيولة النقدية: يقصد بها حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها في البنك أي الأصول السائلة و شبه السائلة،³ و هي نسبة قانونية يراقبها البنك المركزي عدة مرات في الشهر و تحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \text{نقدية و ذهب لدى البنك} + \text{أرصدة لدى البنك المركزي} + \text{أوراق تجارية} + \text{أذونات الخزينة} + \text{شيكات تحت التحصيل} / \text{إجمالي الودائع} + \text{مبالغ مقترضة من البنك المركزي} + \text{مبالغ مستحقة للبنوك الأخرى} + \text{شيكات و حوالات و خطابات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع}^4$$

● نسبة الاحتياط القانوني: تحتفظ البنوك التجارية بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها و المتأتية من الودائع لدى البنك المركزي و تكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي و من دون فائدة، و يسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني، و هذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد، و يستخدم هذا الاحتياطي البنك المركزي بوصفه وسيلة للتأثر في حجم الائتمان المصرفي، و أن ارتفاع قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية

$$\text{نسبة الاحتياطي القانونية} = \text{الأرصدة لدى البنك المركزي} / \text{إجمالي الودائع}^5$$

1- المرجع السابق ، ص.124.

2- سوزان سمير ذيب و آخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر، ط1، الأردن، 2012، ص.42.

3- بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص.62.

4- سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.43.

5- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.64.

- نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للبنك و المتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض و سلف، و ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة البنك على تلبية القروض، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته على تلبية طلبات سحبيات المودعين.

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و التسليفات}}{\text{الودائع و ما في حكمها}}^1$$

- نسبة تمويل الأصول الإيرادية من الودائع الجارية: تعبر هذه النسبة على قدرة البنك في تمويل عملياته من إقراض و استثمار من خلال الودائع القصيرة الأجل و التي تحت تصرفه و القدرة على تشغيلها في مجالات الائتمان و الاستثمار دليل على أن البنك قد نجح في الاستفادة من تلك الودائع رغم خطورتها و تقاس حسب العلاقة:

$$\text{نسبة تمويل الأصول الإيرادية من الودائع الجارية} = \frac{\text{الودائع الجارية قصيرة الأجل}}{\text{الأصول الإيرادية}}^2$$

- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك التجاري، و زيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك، مما يقلل العائد النهائي المتوقع، و نقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب و خطر التمويل .

$$\text{نسبة النقدية على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}}^3$$

- نسبة القروض إلى الودائع: و تعني قدرة الودائع المتاحة إلى عمليات الإقراض سواء كانت ودايع ادخارية أو من الودائع ككل و تختلف هذه النسبة من بنك إلى آخر و لها سقف معين لا يمكن تجاوزه و تقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض على إجمالي الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}^4$$

1- بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره، ص.9.

2- بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص.63.

3- ناصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.63.

4- فضيلة بوطورة ، مرجع سبق ذكره، ص.63.

- نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية و الآجلة: تسمح هذه النسبة للبنك التجاري بتحديد احتياطياته من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب و الإيداع و التقلب المستمر، و زيادة هذه النسبة تعني الحاجة إلى الأرصدة السائلة في البنك التجاري و بالعكس:

نسبة الأرباح الجارية على الودائع الادخارية و الآجلة = إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية و الآجلة¹

المطلب الثالث: تحليل المخاطر

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأكثر تعرضاً للمخاطر بسبب طبيعة نشاطها كونها تتعامل بأموال الغير مما يستدعي على إدارة البنك تقييم هذه المخاطر و تحليلها و تعد خطوة هامة في عملية التقييم الأداء المالي.

1) مفهوم المخاطر المصرفية: لغرض فهم طبيعة المخاطر المصرفية لابد في البداية أن نتعرف على مفهوم المخاطرة.

- يشتق مصطلح المخاطرة من الكلمة الإيطالية القديمة **Rescuare** و تعني الجرأة، و بهذا المعنى فان المخاطرة هي اختيار و ليس قدراً إذ أن هناك أشياء كثيرة يمكن أن تتحكم فيها إذا توافر لدينا الوقت و الميل للقيام بذلك.² و يمكن تعريفها بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة.

هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة أو هي درجة تقلب العوائد في المستقبل.³

و يعرفها البعض: هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مؤمولة.

و حسب المفهوم العام وفقاً لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافاً للعائد المتوقع.⁴

1- ناصر محمود مزيان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.63-64.

2- نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (Raroc) في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبة و مالية، المجلد 7، العدد 21، العراق، 2012، ص.173.

3- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.165-166.

4- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.207.

و حسب تقرير معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (AIA) هي مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل و التي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها و يمكن أن يكون الأثر ايجابيا أو سلبيا فإذا كان إيجابيا يطلق عليه فرص و إذا كان سلبا يطلق عليه تهديد.¹

و يرى الباحثون أن مفهوم المخاطرة يحتوي على الخصائص يمكن إيجازها كالاتي:²

- المخاطرة ترتبط بالمستقبل لأن نتائجها تظهر لاحقا؛

- المخاطرة حالة تعتمد على كمية المعلومات المتوفرة و مقدار مساهمة المعلومات في إزالة الشك حول الموضوع المرتبط بالمخاطرة؛

- المخاطرة ترتبط بعدم التأكد لأنها تتأثر بما يمكن أن يحدث لاحقا من أحداث مستقبلية غير معروفة بالرغم من إمكانية التنبؤ بهذه الأحداث إلا أنها غير مؤكدة، و لذلك يمكن أن تؤثر عليها القرارات المرتبطة بها؛

- المخاطرة ترتبط بمتخذ القرار و بأحكامه الشخصية و بمقدار تحليله للموضوع و خبرته و عمليته في مجال المخاطرة.

- المخاطرة كمفهوم ترتبط بوضع تخمينات حول العائد المطلوب تحقيقه.³

أما المخاطرة المصرفية كمفهوم تمثل حسب Weston عدم الثقة من حقيقة نتائج النشاط معين و حدث معين ، بحيث أننا لا نكون على يقين مما سيحصل في المستقبل و بناء على ذلك فان المخاطرة المصرفية تنشأ من أن نشاطا معيناً يمكن أن يترتب عليه أكثر من نتيجة واحدة في المستقبل.⁴

- المخاطرة المصرفية في المفهوم المالي تعني تقلب العوائد و عدم استقرارها أو التقلب في القيمة السوقية للموجودات المالية.

1- نبراس محمد عباس العامري، مرجع سبق ذكره، 173.

2- عباس خضير، نبراس جاسم، قياس و تحليل معدل العائد و المخاطرة في المصرف التجاري العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 49، العراق، 2015، ص.201.

3- المرجع السابق، ص.201.

4- نبراس محمد عباس العامري، مرجع سبق ذكره، ص.173.

كما تعرفها على أنها الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك و رأسماله.

و تعرف أيضا بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

عرفت لجنة التنظيم المصرفي و إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (**Financial service rondtable**) هي: احتمال حصول الخسارة لوجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه، إذ هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارسة نشاطاته من جهة و تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.¹

و من خلال ما سبق نستخلص أن المخاطرة المصرفية هي احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة تؤثر سلبا على هدفه في البقاء و الاستمرار في ممارسة أنشطته المصرفية.

2) أنواع المخاطر المصرفية: توجد العديد من التصنيفات للمخاطر المصرفية حسب وجهة نظر المهتمين بالمخاطر المصرفية من أهمها:

أ- مخاطر الائتمان: تنشأ المخاطر الائتمانية عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد و التي تتأثر بها إيرادات البنك و رأسماله، لذلك فان المخاطر الائتمانية تحدث عندما يتعذر على البنك استعادة الفائدة و أصل المبلغ المقرض أو كليهما.²

تنشأ مخاطر الائتمان لأسباب متعددة يمكن تحديدها كمايلي:

- تركز البنوك في منح قروضها على مناطق جغرافية أو نشاطات اقتصادية محددة فالتوزيع غير المنتظم للقروض يؤدي إلى زيادة المخاطر؛

- تساهل البنوك في منح القروض مما يؤدي إلى منح قروض غير جيدة، و ينجم عن ذلك زيادة مخاطر عدم السداد؛

1- المرجع السابق، ص.174.

2- علي عبد الله شاهين، بحية مصباح صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، المجلد15، العدد1، فلسطين، 2011، ص.13.

- قيام البنوك بمنح قروض إلى دول أجنبية أو إلى شركات القطاع الخاص الأجنبي مما يعرضها إلى مخاطر الدول التي تنشأ عن عدم قدرة المقترض الأجنبي على تحويل القيمة بالعملة الأجنبية بسبب إجراءات المنع لتحويل العملة الأجنبية التي يحددها البنك المركزي في ذلك البلد.¹

- كما تنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين فمنهما خاصة و تتعلق بالعميل و طبيعة نشاطه كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان، أما المخاطر العامة فهي المخاطر التي يصعب التنبؤ بها و تخرج عن إدارة كل من العميل و البنك.²

(ب) **مخاطر السيولة:** تعني عدم قدرة البنك على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها و أنها تنشأ عندما يواجه البنك مشكلة عدم توفر النقد الكافي لمواجهة التزاماته القصيرة الأجل، و تشمل مسحوبات الودائع و الطلب على القروض و التسهيلات فهذا الخطر أساسا عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون القصيرة الأجل، أي الحالة التي يقوم بها البنك بتمويل احتياجاته طويلة الأجل عن طريق الموارد قصيرة الأجل.³

و تسمى مخاطر السيولة بمخاطر تمويل الأنشطة المصرفية التي تتعاظم عندما لا يستطيع البنك الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية و عدم قدرته على تسيل الأصول بسعر قريب من قيمته العادلة في إطار **زمني محدد**.⁴

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعوامل داخلية و خارجية:

• العوامل الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها.

• العوامل الخارجية:

1- سبحي فتحي محمد يونس الطائي، أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية و رأسمال البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني و البنك الأردني الكويتي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد35، العدد119، العراق، 2013، ص.91.

2- بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص.65.

³ -Sylvie dcoussgue, **gestion de la banque**, Danod, Paris,2005, p .108.

⁴ -Imola Driga, **Liquidity risk management in banking**, The young economists journal ,Romania, 2007, p.48

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي و ما يتبعه من تعثر المشروعات و عدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها؛

- الأزمات الحادة التي تصيب الأسواق المالية.¹

(ج) **مخاطر التشغيل**: تم تعريفها حسب لجنة بازل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية و الأفراد و الأنظمة أو بسبب أحداث خارجية و من بين أسبابها عمليات الاحتيال الداخلي و عمليات الاحتيال الخارجي، الممارسات الغير السليمة المرتبطة بالعمالة و ظروف العمل غير صحية....الخ.²

- تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، مما يتسبب في انخفاض صافي الدخل و قيمة المؤسسة، و هكذا تشير مخاطر التشغيل البنك ترتبط عن قرب بأبعاد و عدد الأقسام و الفروع و عدد الموظفين، و لأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فان نجاح الرقابة على هذا المخاطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات و الخدمات كفاء أو لا.³

(د) **مخاطر أسعار الفائدة**: و هي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة و قدرة البنك على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب.⁴

ترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالتغير الحقيقي في السعر الحالي أو المستقبلي لعنصر من عناصر الأصول أو الخصوم.⁵

- تشير مخاطر أسعار الفائدة إلى التغيرات الأساسي في صافي دخل فائدة البنك و القيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية،⁶ فخطر سعر الفائدة من جهة أخرى هو انخفاض الدخل الصافي و هذا بسبب التقلبات في أسعار الفائدة، و تتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توفر نظام معلومات لدى البنك يتيح مايلي:

1- سمير خطيب، قياس و إدارة مخاطر البنوك، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 113-114.

2- مديرية البحوث و المجلة و بنك المعلومات، المبادئ العشرة للممارسات السليمة في مجال الرقابة و إدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 269، لبنان، افريل، 2003، ص.57.

3- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص ص.73-74.

4- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.210.

5- V . Debels et autres , les risque financiers de l'entreprise, Economica, Paris , 1992, p.266 .

6- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص.73.

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات و معدل العائد على الأصول؛

- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول و الالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير و مدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

و يتوقف مقدار مخاطر سعر الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة و مدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.¹

هـ) مخاطر أسعار الصرف: و هي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات المحتفظ بها، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، و إذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.²

3)- نسب قياس المخاطر المصرفية: توجد العديد من النسب المالية تستخدم لقياس المخاطر من أهمها:

أ)- مؤشرات مخاطر الائتمان: يمكن قياس مخاطر الائتمان بالنسب التالية:

• نسبة القروض قصيرة الأجل على إجمالي الموجودات: تشير إلى قدرة البنك على توظيف أمواله المتاحة (الموجودات) في عملية الاقتراض قصيرة الأجل بحيث يستطيع استرداد أمواله في فترة قصيرة دون أن يتعرض إلى مخاطر عالية.

نسبة القروض قصيرة الأجل على إجمالي الموجودات = القروض قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات³

• نسبة الأصول الخطرة على إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة حجم الموجودات الموظفة في الأصول الخطرة و التي تعكس المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك في حالة عدم القدرة على استرداد

نسبة الأصول الخطرة على إجمالي الموجودات = الأصول الخطرة / إجمالي الموجودات⁴

1- أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص.129.

2- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.211.

3- علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص.11.

4- المرجع السابق، ص.11-12.

- نسبة القروض على إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة مخاطر الائتمان من خلال قياس حصة القروض من إجمالي الأصول .

نسبة القروض على إجمالي الموجودات = إجمالي القروض / إجمالي الموجودات¹

(ب) مؤشرات مخاطر السيولة: يمكن قياس مخاطر السيولة بالنسب التالية:

مخاطر السيولة = النقد + الأرصدة النقدية لدى البنك / إجمالي الموجودات

تشير الأدبيات المالية و المصرفية أن ارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

مخاطر السيولة = إجمالي القروض / إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة وقت الحاجة إلى السيولة.²

مخاطر السيولة = الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي يواجه البنك التزاماته الأخرى.³

(ج) مؤشرات مخاطر سعر الفائدة: يمكن قياس مخاطر سعر الفائدة بالمؤشرات التالية:

الموجودات الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول

المطلوبات الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي المطلوبات.⁴

الأصول الحساسة / الخصوم الحساسة⁵

Ilhem zorgu, **le risque de crédit : évaluation à partir des engagements des banques auprès des grands groupes tunisiens**, Mastér banque finance, 2006, sur le lien :

https://www.memoireonline.com/07/09/2318/m_Le-risque-de-credit-evaluation-a-partir-des-engagements-des-banques-aupreacut27.html#fn27 consulté le :13/12/2016

² - حاكم محسن الربيعي، حمد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الإدارة و المخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2011، صص.176-177.

³ - رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد و أهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد31، 2012، صص.126-127.

⁴ - عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، صص.12-13.

⁵ - سمير خطيب، مرجع سبق ذكره، صص.237.

المبحث الثالث: الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

شهدت البيئة المصرفية تغيرات نتيجة التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و لتعزيز البنوك التجارية فرصها في البقاء و الاستمرار في هذه البيئة الجديدة التي تتميز بالمنافسة الشديدة جعلتها تبحث عن أساليب حديثة تعتمد عليها في عملية تقييم الأداء المالي متداركة نقائص الأساليب التقليدية.

المطلب الأول: نموذج القيمة المضافة

يعتبر نموذج القيمة المضافة من الأساليب الهامة و الأساسية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية كونه يتركز على مبدأ خلق القيمة و أداة مهمة تستخدم في قياس خلق القيمة.

1) مفهوم القيمة المضافة:

للقيمة المضافة عدة مفاهيم من قبل الباحثين في هذا المجال نورد منها:

- عرفها **Scort 1994**: على أنها الفرق بين ما يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة و ما يحصلون عليه من عملية البيع بالأسعار الحالية السائدة في سوق الأوراق المالية.

- و قد عرفها كل من **Steren et Stewart 1995**: على أنها الفرق بين صافي ربح التشغيل المعدل بعد الضرائب و تكلفة رأس المال المملوك.

- أيضا عرفها **Spevo 1999**: على أنها مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري و هو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعرضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار أموالهم في المؤسسة.¹

- ما حسب **Wallce 1997**: بأن القيمة المضافة هي مفهوم قديم يشير إلى الربح الاقتصادي و هذا وفق ما قدمه الفريد مارشال سنة 1980 و الذي عرف الربح الاقتصادي على أنه المكاسب الصافية الإجمالية مطروح منها الفائدة على رأس المال المستثمر.²

1- نيفين عبد القادر، حمزة إبراهيم حال، إستخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة بور سعيد، مصر، 2014، ص.68.

2- حسنية صيفي، نوال بن عمارة، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر cac40 خلال الفترة (2008-2009)، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص.181.

- أما **Rmana 2005**: فقد أشار إلى أن القيمة الاقتصادية هي القيمة الدفترية الاقتصادية لرأس المال في بداية العام مضافا إليه الفرق بين عوائد رأس المال و تكلفته.

- كما وضع **Ivala 2007**: بأنها الأداة التي تزود المستثمر بعوائد الوحدة النقدية في فترة معينة من خلال الأرباح رأس المال المستثمر بعد استبعاد تكلفته.¹

(2) الأساس النظري لنموذج القيمة المضافة:

يعود الأساس النظري المباشر للقيمة الاقتصادية المضافة لفكرة الربح المتبقي غير أنه قد أستند مؤسسا هذا المؤشر **Joel stern-G.Bennet stewart** أيضا على النموذج الاقتصادي لقيمة المؤسسة الذي قدمه **F.Modigliani et M.H Miller 1961** باعتباره أنه أساس لنظام شامل للإدارة المالية، كما استند أيضا إلى أعمال **W.Mecling et M.C jonson** في مجالات السلوك التنظيمي و تكاليف الوكالة.²

القيمة الاقتصادية المضافة ما هي إلا نسخة جديدة للمفهوم القديم الربح المتبقي حيث يستند كلاهما على مبدأ المؤسسة تقوم على خلق ثروة للمساهمين من خلال تحقيق فائض يفوق التكلفة الإجمالية لرأس المال المستثمر.³

و يتم وفق القيمة المضافة ربط المسيرين بالمؤسسة و تحسيسهم بها وفق النتائج و الوسائل من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال التي تحت تصرف كل مسير (مسؤول) من جهة، و وفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال ممثلين في المساهمين بالدرجة الأولى هذا من جهة ثانية، مما سبق يمكن القول إن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة يقترب من المفهوم المقدم في نظرية الربح المتبقي مع إضافة الجديد، حيث لا يكمن الجديد المقدم من طرف القيمة الاقتصادية المضافة في الجانب النظري بل في استخدامه في الجانب الميداني من خلال الحرص على تحديد الأموال الخاصة بكل نشاط، مسار، قسم أو سوق سواء كانت هذه

1- غدير محمود المهتدي، استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية و القيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم (دراسة حالة بنك فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014، ص.44-45.

2- هوارى سويبي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر 2010، ص.61.

3- حسنية صيفي، نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص.181.

الأموال عبارة عن أصول ثابتة (استثمارات) أو أصول متداولة، يتمثل المغزى من ذلك في الوقوف على مدى مساهمة كل عنصر في المؤسسة.¹

(3)- أهمية نموذج القيمة الاقتصادية: تكمن أهمية نموذج القيمة المضافة لقسم الأداء المالي في مايلي:

- تستخدم كأساس لجميع عمليات صنع القرارات المالية و وضع الاستراتيجيات المالية؛
- يستخدم كمؤشر حقيقي و ووحيد للأداء المالي و الإداري؛
- المعيار الوحيد الذي يستخدم في التقييم الحقيقي لأصول المؤسسة خصوصاً عند تقدير القيمة الحقيقية لأصول المؤسسة عند البيع؛
- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر و الحقيقي لثروة الملاك؛
- يترتب على توظيف مدخل القيمة الاقتصادية كأساس لتحديد قيمة الحوافز و المكافأة المدفوعة إلى الإدارة إلى تحفيز المسيرين للعمل من أجل المساهمين، و تبني القرارات التي تسهم في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة و بالتالي مدخل القيمة المضافة يعمل على ربط أداء المسيرين و العاملين بنظم الحوافز و المكافأة في المؤسسة؛²
- تقيس الجهود الإنتاجية الذي يسهم به البنك التجاري باستخدام جميع موارده في سبيل تحقيق هدف المخرجات و ذلك بتظافر عوامل الإنتاج في مجال النشاط الذي يعمل به البنك؛
- تنطلق أهمية القيمة المضافة من مدى قدرتها على عكس مساهمة و إضافة البنك التجاري في كلفة السلع و الخدمات الوسيطة المشتراة من الغير و المستخدمة في تقديم الخدمات؛³
- كونها أداة قياس تركز على الجانب الاقتصادي و تأخذ في الاعتبار العائد و المخاطرة معا ، و هدفها قياس ما إذا كان صافي الدخل يفوق تكلفة رأس المال و تقيس ربح البنك و ذلك بعد أن يتم اقتطاع تكلفة رأس المال الذي كون هذا الربح، إذ أن أحد المضامين الرئيسية للقيمة الاقتصادية كقياس الأداء هو أن البنك يمكن أن

1- هوارى سويسى، مرجع سبق ذكره، ص. 61.

2- عبد الحسين توفيق شلي، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي و التشغيلي في الوحدات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد6، العدد23، العراق، 2009، ص.153.

3- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.40-41.

يحقق نمواً مرجحاً إذا قام بقبول جميع الاستثمارات التي عوائدها أكبر من تكلفة رأس مالها ، و عندما تكون القيمة الاقتصادية مساوية للصفر يفترض بالبنك أن يتوقف عن النمو إلى اكتشاف استثمارات مربحة جديدة؛¹

- تعمل على تخفيض مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المديرين و تشجيعهم على التصرف كأنهم ملاك المؤسسة؛
- تؤدي الى تطابق أهداف المديرين مع أهداف حملة الأسهم و المؤسسة ككل، حيث أن أي اقتراح استثماري يحقق قيمة اقتصادية مضافة موجبة يحقق مصلحة القسم و المؤسسة ككل، بينما الاقتراحات ذات القيمة الاقتصادية المضافة السالبة فهي غير مرغوبة سواء على مستوى القسم أو المؤسسة ككل.²

4) حساب القيمة المضافة: تقاس القيمة الاقتصادية بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): الربح العامل الصافي بعد الضريبة - (رأس المال X تكلفة رأس المال)

حيث: الربح العامل الصافي بعد الضريبة: هو معيار الأرباح الاقتصادية

رأس المال = القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال و المتمثلة في:

- حقوق المساهمين

- مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)

- شهرة المستهلكة.³

1- سنان زهير محمد جميل ، سوسن احمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار، مجلة تنمية الرافدين، العدد29، العراق، 2007، ص.123.

2- هوارى سويسى، مرجع سبق ذكره، ص.63.

3- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة البنوك الجزائرية خلال الفترة 1999-2000، مجلة الباحث، العدد3 جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص.92.

5) حدود و انتقادات القيمة المضافة:

يمكن تلخيص الانتقادات و أوجه القصور المرتبطة بالقيمة الاقتصادية المضافة فيمايلي:

- تلقى القيمة المضافة محدودية في كونها تحفز المسيرين على رعاية مصالح الملاك و ذلك في مجال الحساب ، فعلى سبيل المثال إن استعمال نموذج تقييم الأصول المالية **MEDAF** في حساب تكلفة رأس المال من شأنه أن يغير بشكل كبير في قيمة EVA عندما تكون تذبذبات المؤشر "بيتا" ذات تأثير معتبر على النتيجة النهائية؛

- من العيوب الجوهرية التي توجه إلى مقياس القيمة المضافة لغيرها من المقاييس المالية أنها تركز على الأداء لسنة مالية واحدة أي الأداء قصير الأجل، مما ينجر عنه ما يعرف بمخطر الأجل القصير، ذلك أن الإدارة تحتاج إلى مقاييس طويلة الأجل خاصة عند تقييم المشاريع الاستثمارية و بشكل عام العمليات الإستراتيجية ، فحساب القيمة الاقتصادية المضافة لا يأخذ في الحسبان آثار القرارات على السنوات المقبلة¹

- إن مدخل القيمة المضافة يرتكز مثله مثل باقي المقاييس المالية الأخرى على البيانات التاريخية و المعطيات الماضية في قياس كفاءة أداء الإدارة دون أن يكون له دور بارز في رصد النتائج المتوقعة لاستراتيجيات الإدارة الحالية و لعل ذلك يفسر إحجام المؤسسات الناشئة عن اكتساب القيمة الاقتصادية المضافة تخوفا من النتائج السلبية نظرا لكبر حجم التدفقات النقدية الخارجية **Output.cash flow** و ضآلة صافي الربح في بداية نشاطها؛

- إن القيمة الاقتصادية تقيس الربحية فقط بالأجل القصير و بالتالي فانه يجب تدعيمه بمؤشرات أخرى إضافية تقيس مستوى الجودة، درجة مرونة العمليات الإنتاجية، كفاءة عمليات التشغيل و سرعة الاستجابة لرغبات العملاء و درجة رضا العاملين؛

- إن القيمة الاقتصادية المضافة تقيس الأداء في الأجل القصير كما أسلفنا إذ تقيس أس المال على أساس الكلفة التاريخية للأصول المشتراة منذ سنوات طويلة و تعد كلفة الشراء في هذه الحالة كلفة غارقة و غير ملائمة لاتخاذ أي قرار.²

1- هوارى سويسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

2- عبد الحسين توفيق شلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 154-155.

المطلب الثاني: نظام CAMELS

يعتبر نظام CAMELS من الأساليب الحديثة المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، يسمح بتقييم الأداء المالي من حيث العائد و المخاطرة من خلال تحليل الوضعية المالية للبنك و تصنفه من عدة جوانب خاصة درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري عند ممارسة نشاطه المصرفي.

1) ماهية نظام CAMELS:

لهذا النظام عدة تعاريف من أهمها:

- عرف **Fraser et Gup et Kolari**: بأنه نظام لتحديد الأمان و السلامة للبنوك من خلال التعامل مع مشاكل البنوك غير المتوافقة مع القواعد و التشريعات المصرفية.¹
- كما عرفه **Drag Jakovcevic et Tihomir Hunjak** : على أنه نظام يسمح بالتعرف المبكر على المشاكل في عمليات البنك من طرف الحكومة القانونية من خلال القيام بقياسات صحيحة.
- و يرى **شوقي بورقبة**: أنه مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، حيث يعتبر إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني و عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائجه و الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات.²
- كما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه منتج رقابي يقيم مجالات مختلفة من عمليات البنوك التجارية لتحديد السلامة المالية لنشاطاته.
- و عرفه **Hirtle et Lopez** : بأنه تصنيف عددي لجودة الظروف المالية للبنك، مظاهر المخاطرة و الأداء الكلي.³

1- صلاح الدين محمد أمين الإمام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد 13، العراق، 2010، ص.18.

2- عاشوري صورية، مرجع سبق ذكره، ص.73.

3- صلاح الدين محمد أمين الإمام، مرجع سبق ذكره، ص.18.

من خلال التعاريف السابقة أن نظام CAMELS هو نظام يسمح بتشخيص وضعية المالية و سلامة المركز المالي للبنك التجاري من خلال مؤشرات شاملة و وهو أداة رقابية داخلية بالنسبة للبنك تمكنه من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، و في نفس وقت أداة رقابية خارجية بالنسبة للسلطات الإشرافية تمكنها من معرفة وضعية و حالة قطاع البنوك و اتخاذ الإجراءات الوقائية من حدوث أزمات بالقطاع المصرفي.

(2) نشأة و تطور نظام التقييم المصرفي CAMELS:

بدأ استخدام نظام CAMELS في بداية سنة 1980 من طرف البنك الفيدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر و ذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها أمريكا منذ سنة 1921.¹ حيث ظل البنك الفيدرالي الأمريكي يقوم بتصنيف البنوك و مد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط سنة 1990 و قد عكست نتائج التصنيف البنوك الأمريكية حسب نظام CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من سنة 1998 مقارنة بنتائج سنة 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من سنة 1998 أن كل البنوك تقع في التصنيف 1 و 2 و أن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1²، و لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الفيدرالي الأمريكي سنة 2008 إبان الأزمة المالية العديد من الأسئلة حول مصداقية معايير قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، و قد توصل المحللون لهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام معايير CAMELS قد كشف أوجه الخلل بالبنوك و مدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل عن النتائج التي استخدم فيها التحليل التقليدي الذي كان مستخدما من قبل، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة النظام على تحديد درجة المخاطر قبل كشفها عبر آليات السوق و الأسعار بشهور عديدة³، و رأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل نظام CAMELS ضمن البيانات

1- شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010، ص. 73.

2- يوسف بولخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص. 207.

3- موفق عباس باقر شكارا، تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS، مجلة دراسات محاسبة و المالية، المجلد 7، العدد 18، العراق، 2012، ص. 143.

المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور و بالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.¹

3) عناصر نظام CAMELS:

نظام CAMELS هو نظام تصنيف و تقوم لعدة عناصر حروفها الأولية تشير إلى كلمة CAMELS حيث كل حرف يشير إلى عامل مختلف²، حيث يرمز الحرف **C** لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين و تغطية المخاطر و الحرف **A** لجودة المنتوجات و ما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل و خارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحملها، بينما الحرف **M** للإدارة و مستوى كفاءتها و تعمقها و التزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي و مدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي و المؤسسي و وجود سياسات و تخطيط مستقبلي، أما **E** فيرمز لمستوى الربحية و مدى مساهمتها في نمو البنك و زيادة رأس المال، و الحرف **L** يرمز لقياس سلامة السيولة و مقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته الحالية و المستقبلية المتوقعة و غير المتوقعة و أخيرا الحرف **S** لحساسية البنك اتجاه السوق.³

3-1 كفاية رأس المال Capital Adequacy: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، و تكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف و مخاطر الائتمان و مخاطر أسعار الفائدة و تتعدى مؤشرات كفاية رأس المال و احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنود خارج الميزانية مثل التعامل بالمشتقات و أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- نسبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر؛

- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.⁴

1- يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص. 207.

2- الطيب بولحية، عمر بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص. 8.

3- شوقي بورقبة مرجع سبق ذكره، ص. 74.

4- يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص. 208.

1.1.3 أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التقييم المصرفي CAMELS :

البنك الذي يصنف رأسماله (1): يتصف بالمؤشرات التالية:

- أداء قوي؛

- النمو الجيد للأصول؛

- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بهما و تحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها؛

- معقولة توزيعات الأرباح على المساهمين (إعطاء عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب)؛

- الحجم المنخفض للأصول المتغيرة و كفاية المخصصات المكونة لمقابلتها¹.

-**البنك الذي يصنف رأسماله (2):** لديه نفس خصائص البنك الذي يصنف رأس ماله (1) حيث يتجاوز نسبة كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، و لكن البنك يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة سابقا.

-**البنك الذي يصنف رأسماله (3):** يتوافق مع كفاية رأس المال و المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية و لكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال و يعاني البنك من ضعف ربحيته و ضعف نمو أصوله و هي عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك و المساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

-**البنك الذي يصنف رأسماله (4):** يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر اللازمة لمسارات الأعمال و العمليات المصرفية، حيث يكون لدى البنك مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة و التي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني البنك من خسائر كبيرة من معاملاته المصرفية و العمليات الائتمانية أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته، فإذا لم تتخذ الإدارة و المساهمين إجراء فوريا لتصحيح الاختلالات فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للبنك مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة و المساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

¹ - صورة عاشوري ، مرجع سبق ذكره، ص.89

- البنك الذي يصنف رأسماله (5): يعتبر معسرا بحيث يتطلب إشرافا رقابيا قويا، حيث أن خسائر الاستثمارات و العمليات المصرفية و عمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة و المساهمين من الانهيار الكلي.¹ ..

3.2 جودة الموجودات Assets Quality: تعني التحقق من جودة الموجودات و نوعيتها و المخاطر المرتبطة بها و إمكانية استردادها في مواعيدها المحددة و مدى كفاية الضمانات المقدمة، إذ يعكس تصنيف نوعية الموجودات المخاطر الحالية و المستقبلية المتعلقة بالقروض و محفظة الأوراق المالية و الموجودات الثابتة فمثلا عن النشاطات خارج الميزانية² يتم تصنيف الأصول من خلال:

- وجود سياسة ائتمانية لدى البنك و سياسة استثمارية و مدى تقيد البنك بهذه السياسة؛
- فعالية إدارة محفظة القروض و إجراءات و ضوابط و التعليمات النافذة؛
- حجم الديون المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- آجال تسديد القروض التي مضى موعد تسديدها و إجراءات إعادة جدولتها؛
- درجة تركيز الائتمان الكبيرة و مخاطر المقترضين ذوي العلاقة؛
- حجم إدارة قروض الموظفين؛
- التخصيصات المكونة لمواجهة خسائر القروض و الائتمان المتعثر؛
- أسلوب إدارة الأصول الأخرى (الموجودات الثابتة، الاستثمار بالأوراق المالية، الأوراق التجارية....)³،

¹ - المرجع السابق، ص ص. 89-90.

² - سبحي فتحى محمد الطائي ، ليلي عبد الكريم محمد، التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار CAMELS (دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية)، مجلة كلية تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد9، العدد27، العراق، 2013، ص.170.

³ - موفق عباس باقر سكارا، مرجع سبق ذكره، ص.146.

3.3 جودة الإدارة Management efficiency:

بالنسبة لعنصر جودة الإدارة يعكس كفاءة مجلس الإدارة و نظم الإدارة العليا و إجراءات لتحديد، قياس، مراقبة و رقابة المخاطر و مدى وجود و استخدام السياسات و العمليات لإدارة المخاطر ضمن أهداف الإدارة العليا، إذ أن وجود الإدارة تقيم في ضوء رقابة سياسات البنك و أدائه.¹

1.3.3. أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقسيم المصرف CAMELS :

الإدارة التي يتم تصنيفها 1: تتصف بالمؤشرات التالية:

- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات؛
- الفهم الملائم و القدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية؛
- مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط و دقة تنفيذ السياسات و الإجراءات و الضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل؛
- دقة و ملائمة وظيفة التدقيق الداخلي و الخارجي؛
- مراعاة القوانين و الأنظمة بشكل جيد و قدرة عالية على إدارة المخاطر؛
- لا تتوافر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية؛
- يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية و الهيئة العامة و المساهمين معا بصورة وثيقة؛
- تجاوب الإدارة و الهيئة العامة و المساهمين مع توصيات البنك المركزي.²

التصنيف 2: إذا كانت الإدارة مراعية للقوانين و الأنظمة و أن إدارة المخاطر مرضية نسبيا إلا أنه توجد عيوب يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية، كما توجد بعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بالأوضاع المالية و الظروف المصرفية المرتبطة بأعمال البنك.³

1- صلاح الدين محمد أمين ، مرجع سبق ذكره، ص.20.

2- صورية عاشوري ، مرجع سبق ذكره، ص.101.

3- موفق عباس باقر شكارا، مرجع سبق ذكره، ص.148.

التصنيف 3: وجود نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تصنف بإساءة الاستخدام و تجاهل المتطلبات التنظيمية و التقييم الضعيف للمخاطر و العمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.¹

التصنيف 4: تظهر ضعف في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا تفتت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين و تجاهل للمتطلبات التنظيمية و الإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه البنك الاعسار.

التصنيف 5: هي غير فاعلة على الإطلاق و تتطلب إجراء رقابيا فوريا حيث تظهر هذه الإدارة عيوباً في معظم العوامل المذكورة أعلاه و يعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي مما يستوجب الأمر على البنك المركزي فرض الوصاية على الموجودات و إجراء التغيير الفوري للإدارة.²

3.4 الربحية Earnings:

تعكس مستوى الأرباح المتحققة مدى مساهمتها في نمو البنك و في نمو البنك و زيادة رأس المال، و تعد من أهم الأهداف التي تركز عليها إدارة البنك لضمان بقائها و استمرارها و مؤشراً على كفاءة الإدارة في تحقيق أهداف المساهمين في زيادة القيمة السوقية لأسهم البنك و تقاس بمؤثرات عدة أهمها معدل العائد على حق الملكية و معدل العائد على الموجودات و يعكس ارتفاع مؤشر الربحية تحسناً في مستوى أدائه و قدرته أكثر على مواجهة الأزمات.³

3-4-1 أسس تصنيف ربحية البنك حسب نظام CAMELS:

البنك الذي تصنف أرباحه الصنف 1: يتصف بالمؤشرات التالية:

- يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين؛⁴

1- المرجع السابق، ص.148.

2- صورة عاشوري، مرجع سبق ذكره، ص.102.

3- سبحي فتحي محمد الطاني، ليلي عبد الكرم محمد، مرجع سبق ذكره، ص.170.

4- صورة عاشوري، مرجع سبق ذكره، ص.104.

- سلامة أوضاع الميزانية و التخطيط و الرقابة على بنود الدخل و النفقات؛

- الحد الأدنى من الاعتماد على البنود الاستثنائية و مصادر الدخل غير التقليدية؛

- الاتجاهات الايجابية في أنواع الدخل و النفقات الرئيسية.

البنك الذي يتم تصنيف أرباحه التصنيف 2: إذا تم توليد دخل كافي لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة و يوفر نمو رأس المال و يدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن البنك يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية.¹

التصنيف 3: يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، و قد يشهد البنك انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح.²

التصنيف 4: يشهد البنك مشاكل حادة في الربحية، و قد يكون صافي الربح ايجابي و لكنه غير كافي للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم و نمو رأس المال المطلوب، و هذا يتطلب ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسائر برأس المال و يجب أن تتخذ الإدارة إجراء قوي فوري لتحسين الدخل و الرقابة على النفقات.

التصنيف 5: يشهد البنك خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية حيث انه بدون إجراء فوري فان الخسارة قد تتسبب بالإعسار الوشيك.³

5.3 السيولة Liquidity:

تعد السيولة مؤشراً لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الحالية و المستقبلية المتوقعة و غير المتوقعة، فعند تقييم السيولة البنك يجب التركيز على المستوى الحالي للسيولة و كذلك الحاجة المستقبلية لها، فإدارة البنوك يجب أن تكفل مستوى كاف من السيولة لمقابلة الالتزامات المختلفة بالوقت المناسب.⁴

1- موفق عباس باقر شكارا، مرجع سبق ذكره، ص.150.

2- صورية عاشوري، مرجع سبق ذكره، ص.104.

3- موفق عباس باقر شكارا، مرجع سبق ذكره، ص.150.

4- سبيحي فتحي محمد الطاني، ليلي عبد الكرم محمد، مرجع سبق ذكره، ص.171.

1.5.3 أسس تصنيف السيولة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS :

البنك الذي يتم تصنيف سيولته 1: يتصف بمايلي :

- توفر الأصول السائلة لتلبية الطلب على الودائع و القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلب غير المتوقع؛

- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة؛

- توفر متطلبات الرقابة و الإشراف القوي على العمليات؛

- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية و الاستخدام المريح لعمليات الإقراض بين البنوك لمقابلة احتياجات السيولة.¹

التصنيف 2: وجود نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل و يمكن تصحيح نقاط الضعف من خلال تطبيق إطار زمني معقول.²

التصنيف 3: تظهر فيه نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل السابقة و يشير إلى عدم الكفاءة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز حاجة الإدارة إلى التدارك الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات المصرفية.³

التصنيف 4: مشاكل حادة في السيولة تتطلب إجراءات فورية لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية و التخطيط لاحتياجات السيولة القصيرة المدى و غير المتوقعة.

التصنيف 5: يتطلب مساعدة البنك المركزي لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلب الدائنين و المودعين.⁴

6.3 درجة حساسية لمؤشرات مخاطر السوق Sensitivity of market Risk

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم و السندات الحكومية، و سندات المؤسسات و المشتقات المالية مثل

1- صورة عاشوري ، مرجع سبق ذكره، ص.107-108.

2- موفق عباس باقر شكارا، مرجع سبق ذكره، ص.152.

3- صورة عاشوري ، مرجع سبق ذكره، ص.108.

4- موفق عباس باقر شكارا، مرجع سبق ذكره ، ص.152.

الخيارات و المستقبلات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع و هذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل: مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، و مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر أسعار السلع و كل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر و هو مقياس VAR و الذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة و عادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمتد بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الاكثيرات، و بشكل عام فان لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة و المستخدمة في العديد من المجالات.¹

1.6.3 أسس تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS :

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق 1: يتصف بما يلي:

- درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة؛

- صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة؛

- مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق 2: لديه خصائص متشابهة لتصنيف 1 إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة.

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق 3: تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفضة و تحتاج إلى تحسين كلما كان أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة و يواجه مشاكل في الممارسات الإدارية بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال غير كافيتين لمواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

1- يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص. 209.

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق⁴: يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة ، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق.

البنك الذي يتم تصنيف حساسيته لمخاطر السوق⁵: يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق و هذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق و تتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فان خسائر فادحة قد تسبب في إفلاس البنك.¹

4. مزايا و مآخذ نظام CAMELS :

المزايا: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

- توفير مدخل شمولي و موحد لتقييم أداء البنوك؛
- عرض وجهة نظر السلطة النقدية المبنية على مؤشرات محددة تتصف بالموضوعية؛
- تحسين الرقابة المالية و إعطاء إشارات عن مركز المالي، تقويم أفضل لنقاط القوة و الضعف فيه؛
- تحليل دقيق للآثار المحتملة التي قد تنجم عن الأزمات المالية؛
- إعطاء صورة واضحة عن مستوى السلامة المالية و المصرفية التي يتمتع بها القطاع المصرفي في البلد؛
- يساعد نظام التصنيف السلطة الرقابية في تحديد البنوك التي في حاجة إلى العناية و الاهتمام.

مآخذ نظام CAMELS:

يمكن تلخيص أهم المآخذ في النقاط التالية:

- أعطى النظام أوزان ثابتة للعناصر المكونة للنظام بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر و هذا ما يقلل من كفاءة النظام و دقته في التحليل و الاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، و حتى لو تم التوصل لأوزان

1- صورة عاشوري ، مرجع سبق ذكره، ص.112.

2- صلاح الدين محمد أمين الإمام، مرجع سبق ذكره، 23.

مناسبة لكل عنصر فانه من الصعوبة تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات و هذا أيضا قد يقلل النظام و أهمية نتائجه.

- يعتمد النظام على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها و بالتالي فهو يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

- يعتمد النظام على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة و عليه في حالة حدوث أي تغير هيكل يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فانه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب التصنيف النهائي.¹

المطلب الثالث: نموذج بطاقة الأداء المتوازن

يعد نموذج بطاقة الأداء المتوازن من الأساليب الحديثة التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية فهو نموذج قياس و شامل بالاعتماد على مؤشرات مالية و غير مالية تجعل من عملية التقييم تفي بغرضها و المتمثل في اتخاذ الإجراءات الصحيحة في الوقت المناسب.

1) مفهوم نموذج بطاقة الأداء المتوازنة: قدم كل من Kaplan and Norton فكرة بطاقة الأداء المتوازنة سنة 1992²، و عرفا النموذج بأنه "نظام شامل لقياس الأداء من منظور استراتيجي يتم بموجبه ترجمة إستراتيجية تنظيم الأعمال إلى أهداف إستراتيجية و مقاييس و قيم مستهدفة و خطوات إجرائية تمهيدية واضحة".³

كما عرف Robinson: هذه البطاقة على أنها نموذج يعرض طرقا متنوعة لإدارة المؤسسة لكسب عوائد مرضية من خلال صناعة قرارات إستراتيجية تأخذ في الحسبان الآثار المنعكسة على كل من المحور المالي و الزبائن و العمليات و المراحل الداخلية و تعلم الأفراد.

1- شوقي بوقبية، مرجع سبق ذكره، ص.75.

2- محسن حسن زويلف، عبد الناصر نور، أهمية و مدى استخدام بطاقة العلامات المتوازنة في تقييم الأداء، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد1، العدد20، الأردن، 2005، ص.20.

3- ماهر موسى درغام، مروان محمد أبو فضة، أثر تطبيق نموذج الأداء المتوازن في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد12، فلسطين، 2009، ص.750..

عرف Nair بأنها: إحدى المناهج التي تركز على محركات الأداء الرئيسية الغير المالية، إذ تزود الإدارة بصورة عامة و سريعة عن الحالة الصحيحة لإستراتيجية المؤسسة و تمكنها من معرفة الطريقة لجعل الإستراتيجية قابلة للتنفيذ و التطوير.¹

اعتبر معهد قياس الأداء **Balance Scorecard Institute**: هي عبارة عن نظام للتحقيق الكامل بين الاستراتيجيات و ليس مجرد نظام لتجميع المقاييس فحسب، بل إنها تمتلك مجموعة من المقاييس الأساسية التي تساعد على التغلب على ظاهرة إتاحة معلومات أكثر من الطاقة التحليلية لمتخذ القرار.²

كما تم تعريفها على أنها مفهوم يساعد على ترجمة الإستراتيجية إلى عمل فعلي، إذ أنها تبدأ من تحديد رؤية البنك و إستراتيجيته، و كذا تحديد العوامل الحرجة للنجاح إلى تنظيم المقاييس التي تساعد على وضع هذا الهدف و قياس أدائه في المجالات الحرجة بالنسبة للاستراتيجيات المحددة سابقا.³

من خلال ما سبق من التعاريف نستخلص أن بطاقة الأداء المتوازنة بالنسبة للبنك التجاري هو نظام شامل لقياس الأداء الاستراتيجي بالتركيز على الجانب المالي و ربطه بجوانب أخرى تؤثر على الأداء المالي باعتماد على مقاييس ملائمة و هادفة تقيس الأداء الفعلي المتحقق تجعل البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

(2) محاور بطاقة الأداء المتوازنة: توجد أربعة محاور يقوم عليها نموذج بطاقة الأداء المتوازنة وهي:

أولاً: المحور المالي: تتحدد الأهداف المالية بمستوى الأرباح المحققة و النمو و تستند هذه الأهداف إلى نمو العائد و تخفيض التكلفة و تحسين الإنتاجية⁴، يحوي هذا المحور أهدافا مالية بحثة مثل العائد على الاستثمار، تكلفة المنتجات، الربحية، التدفق النقدي و يستخدم لقياس و معرفة النسب المالية و الأرقام المالية المتعلقة بالمؤسسة.⁵

1- محسن حسن زويلف، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص.21.

2- تماري جمال فلاح الشريدة، مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة اليرموك، الأردن، 2014، ص.10.

3- سماح ميهوب ، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط بنك عن بعد، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013، ص.38.

4- محسن حسن زويلف، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص.21.

5- تماري جمال فلاح الشريدة، مرجع سبق ذكره، ص.18.

يعد هذا البعد المحصلة النهائية لأنشطة البنك و يهدف بتحقيق رضا و توقعات المساهمين، حيث أن يركز على الجوانب المالية في أداء البنك، بمعنى كيف ننظر لمساهميننا؟ لذا نعتبره المحصلة النهائية لكل المتغيرات التي حدثت في الجوانب الأخرى، فإذا كان هناك نجاح في هذه الأخيرة فإنه ينعكس على المحور المالي الذي يمثل ثروة المساهمين من خلال تعظيم أرباح السهم الواحد أو من خلال تعظيم العائد على الأموال المستثمرة، و من ثم فإن المؤشرات المالية التي يضمها هذا الجانب تمثل قيمة أساسية في تحديد أثر التغيرات التي تمت داخل البنك، كما أن هذه المؤشرات تعتبر مقياساً تبيين ما إذا حقق البنك إستراتيجية أم لا.¹

يتضمن هذا البعد مجموعة من المقاييس منها: الربح التشغيلي، العائد على الأصول و هوامش ربحية العميل و يمكن استخدام مجموعة أخرى من المقاييس اعتماداً على طبيعة الصناعة و استراتيجية البنك، فعلى سبيل المثال اهتمامها على مقاييس الحصة السوقية أكثر من اهتمامها بمؤشرات الربحية التقليدية، و لكي تحقق أهدافها المالية فإنها تحتاج لتقديم المنتجات و الخدمات التي تحقق احتياجات العملاء المستهدفين.²

إلا أن الملاحظ من بطاقة الأداء المتوازنة اعتمادها على مؤشرات معينة ضمن المحور المالي و تجاهل المؤشرات المالية الأخرى تضمنت المؤشرات الخاصة بالربحية و تجاهل المؤشرات المالية الأخرى كمؤشرات السيولة و ملاءة رأس المال و غيرها و التي من دونها لا يمكن تقييم الأداء بصورة كفاءة و دقيقة و شاملة.³

ثانياً: محور الزبائن: يقع عاتق أي وحدة مؤسسة التركيز على الزبائن و تحقيق رضاهم، لأهمية هذا الأمر و انعكاسه بالإيجاب على الأداء المالي، فيجب عليها لغرض الاحتفاظ بهم أن تعمل أولاً على رضاهم حتى لا يتجه إلى غيرها، من ثم المحافظة على أدائها العالي و الجيد لأن الأداء المنخفض هو مؤشر رئيسي لانحدار المستقبل حتى لو بدت الصورة المالية الحالية جيدة، و لتحقيق ذلك وفقاً لبطاقة الأداء المتوازن يجب أن تقوم بتحليل شرائحهم بناء على نوع الزبائن، نوع العمليات التي تستخدمها لتوفير المنتجات أو الخدمات.⁴

1- سماح ميهوب ، مرجع سبق ذكره، ص.40.

2- المرجع السابق، ص.40.

3- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.49.

4- صدام محمد محمود، علي إبراهيم حسين، ليث نعمان حسون، الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية و بطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقييم الأداء المالي للبنوك، دراسة تطبيقية في مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار للسنوات 2003-2006، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 35، العدد 113، العراق، 2013، ص.49.

يهتم هذا الجزء بالأساليب أو الطرق التي تخلق قيمة مضافة للمتعاملين مع البنك، بمعنى هدف هذا المحور هو تلبية حاجات العملاء من خلال الوصول إلى توقعاتهم و مدركاتهم، يمكن اعتبار هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تقيس رضا العملاء و تساهم في معرفة درجة ولائهم للبنك، إذ يعتبر هذا المحور قلب البطاقة، لأنه إذا لم يستطع البنك تقديم خدمات بالشكل الذي يرضي العميل فانه سوف يميل للبحث عن البديل في البنوك المنافسة مما يؤثر على الحصة السوقية و من ثم التأثير على العائدات الكلية للبنك، كما أن تحقيق قيمة جيدة في مؤشرات هذا المحور سوف ينعكس بإيجاب على المحور المالي و من ثم على ثروة المساهمين.¹

و من المقاييس المستخدمة في هذا المحور عدد الزبائن، حصة السوق، المبيعات السنوية، مؤشر ولاء العملاء، عدد الشكاوي، عدد زيارات العملاء للمؤسسة، عدد الغير الراغبين بالاستمرار بالمؤسسة.²

ثالثاً: محور العمليات الداخلية: يركز هذا المحور على العمليات الداخلية التي تعزز كلا من المحور العملاء بخلق قيمة للعملاء، و المحور المالي بزيادة ثروة المساهمين و تحديد الحلقة التي سوف تحسن الأهداف و تساعد في معالجة الانحرافات و تطوير الأداء و العمليات الداخلية سعياً لإرضاء العملاء و كذلك المساهمين، يحتوي هذا المحور على عمليات المختلفة و هي:

- العمليات التشغيلية؛

- العمليات الإدارية للعملاء؛

- العمليات الإبداعية؛

- العمليات التنظيمية و الاجتماعية.³

جانب العمليات الداخلية هو الجانب الثالث في نموذج بطاقة الأداء المتوازن يتضمن معيار تحقيق الفاعلية الإنتاجية و الهادف إلى الوصول إلى الكمية المستهدفة مقابل أقل وقت عمل أو أقل تكلفة و الجودة و النوعية ، و هو يحسب النسبة المثلى المقبولة من الجودة في الوحدات و الخدمات المنتجة أو أقل نسبة خطأ مسموح.

1- سماح ميهوب ، مرجع سبق ذكره، ص.40-41.

2- تماري جمال فلاح الشريدة، مرجع سبق ذكره، ص.20.

3- أحمد يوسف دودين، معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية (دراسة ميدانية) مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد9، العدد2، الأردن، 2009، ص.8.

و يتضمن الإتقان في المنتجات و الخدمات المصرفية بهدف تحقيق مستوى من التقنية ينافس المعايير العالمية و معيار الاختراق و النفاذ للسوق، كما يقوم بتحديد مستوى الاستخدام للموارد المتاحة مقارنة بالأهداف الموضوعه، أما الكفاءة في معالجة الموارد المتاحة فهو يحدد مستوى الاستفادة من الطاقة الاستيعابية المتوفرة.¹

هذا المحور يشتمل على عدة مقاييس تعبر عن طبيعة الأداء في الأنشطة و العمليات الداخلية للبنك التجاري و التي يمكن تقسيمها على نوعين من الأنشطة:

- أنشطة أولية تشتمل على الأنشطة السوقية الداخلية و التشغيلية و التسويق و الخدمات و أنشطة ثانوية (ساندة) و تتضمن تلك الأنشطة التي تدعم الأنشطة الأولية مثل الموارد البشرية، التكنولوجيا، الابتكار و التجديد و غيرها.²

و من بين أهم المقاييس المستخدمة لمراقبة أداء العمليات الداخلية مايلي: مصاريف إدارية ، العوائد الكلية، وقت تقديم الخدمة، عدد مرات تقديم الخدمة في الموعد، معدل الوقت اللازم لتطوير الخدمات، معدل الوقت اللازم لاتخاذ القرار، تطوير الإنتاجية، سمعة نظم المعلومات/المستخدمين، صيانة نظم المعلومات، عدد مرات حجب الخدمة عبر القنوات المصرفية الخ.³

رابعاً: محور النمو و التعلم: يرتكز هذا المحور حول التعلم التنظيمي و النمو اللذين يؤديان إلى تحديد البنية التحتية و تشخيصها التي يجب أن تبني عليها المؤسسة لتحقيق الابتكار و التطوير طويل الأجل.⁴

يعتبر هذا المحور البنية الأساسية و المهمة لنجاح البنك، حيث أنه يعمل على رفع مستوى المهارات و الكفاءات لدى العاملين ، و من ثم فهو يحدد قدرة البنك على التجديد في المدى البعيد، كما أنه يعتبر الشرط الأساسي للبقاء إلى أمد بعيد و يهدف هذا المحور إلى توجيه الأفراد نحو التطوير المستمر الضروري للبقاء.

1- ماهر موسى درغام، مروان محمد أبو فضة، مرجع سبق ذكره، ص.749.

2- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.50.

3- سماح ميهوب ، مرجع سبق ذكره، ص.41.

4- أحمد يوسف دودين، مرجع سبق ذكره، ص.8.

يجب على البنوك أن تسعى ليس فقط لتطوير الخبرة لمعرفة و فهم حاجات العملاء و لكن أيضا لمعالجة الكفاءة و معدل الإنتاج و كل هذا يهدف خلق قيمة مضافة للعميل في الوقت الحاضر.¹ و يشتمل محور التعلم و النمو على عدة مقاييس منها:

- مقياس الرضا الوظيفي للعاملين؛
- مقياس إنتاجية العامل؛
- مقياس إنتاجية الوحدة النقدية من الأجور؛
- مقياس تطوير الأفراد.²

1- سماح ميهوب ، مرجع سبق ذكره، ص ص.42-43.

2- نصر حمود مزان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.51.

والجدول التالي يلخص نموذج بطاقة الأداء المتوازن

الجدول رقم (2-1): نموذج لبطاقة الأداء المتوازن

المحور	الأهداف	المقاييس
المالي	- النمو في المبيعات - النمو في معدل العائد على الاستثمار - النمو في معدل العائد على حق الملكية	- الربحية - السيولة - تقييم السياسات المالية للبنك
الزبائن	- كسب زبائن جدد - كسب أسواق جديدة - التوسع	- المحافظة على الزبائن - رضا الزبائن - تحليل ربحية الزبون
العمليات الداخلية	- تقديم خدمات جديدة - تطوير الخدمات المقدمة	- زمن الدورة - جودة الخدمات - خدمات ما بعد البيع - مستوى التكاليف
التعلم و النمو	- النمو في إنتاجية العاملين - تطوير المهارات الفنية و المهنية للعاملين	- المحافظة على العاملين - درجة رضا العاملين

المصدر: نصر حمود مزنان، المرجع السابق، ص.52.

3. أهمية بطاقة الأداء المتوازن: ترجع أهمية بطاقة الأداء المتوازن إلى مايلي:

- توجه بطاقة الأداء المتوازن لمؤسسات الأعمال إلى تركيز اهتمامها على تحقيق رسالتها، بعد أن كان اهتمامها منصبا على المحور المالي فقط ، و بالتالي أصبح الاهتمام بأداء المؤسسات على المدى البعيد و المدى القصير، بعد أن كان مقتصرًا على الأداء المالي الذي يقيس الأداء في المدى القصير؛
- تعد بطاقة الأداء المتوازن أداة للإدارة الإستراتيجية، حيث تضمن تحقيق إستراتيجية تنتهي بتحقيق الأهداف و الغايات المحددة في ظل الرقابة و المحاسبة المستمرتين، فتصبح هذه الإستراتيجية محور اهتمام كل موظف ، و بالتالي يمكن اتخاذ هذا النظام أداة لترجمة الاستراتيجيات إلى أعمال؛¹
- تساعد البطاقة على تشخيص و تحديد وضع المؤسسة بشكل عام و إعطاء صورة عامة عن قوتها التنافسية في السوق لتحقيق أهداف المستهلك و المؤسسة في آن واحد؛
- تساعد في التركيز على ما يستوجب عمله لزيادة و تقدم الأداء و تعمل كوسيلة التنوع المنفصل لبرامج المؤسسة مثل الجودة و إعادة التصميم و خدمة الزبون؛
- تعمل على ربط إستراتيجية المؤسسة البعيدة المدى مع نشاطاتها الحالية؛²
- يوفر أسلوب بطاقة الأداء المتوازن طريقة منظمة تربط رؤية المؤسسة المستقبلية بمواردها المادية و البشرية لتحقيق أفضل استثمار لتلك الموارد.³
- معالجة النقص الموجود بأنظمة الإدارة التقليدية التي تعجز عن ربط الاستراتيجيات المختلفة للمؤسسة؛
- توضيح الرؤية و تحسين الأداء و تضع تسلسلا للأهداف و توفر التغذية العكسية للإستراتيجية و تربط المكافآت معايير الأداء.⁴

1- أحمد يوسف دودين، مرجع سبق ذكره، ص.9.

2- تماري جمال فلاح الشريدة، مرجع سبق ذكره، ص.12.

3- أحمد يوسف دودين، مرجع سبق ذكره، ص.10.

4- صدام محمد محمود، علي إبراهيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص.48.

4. المقومات الأساسية لنموذج الأداء المتوازن: لنجاح نموذج بطاقة الأداء المتوازن لابد من توفر مجموعة من المقومات و هي:

- تحليل البيئة الداخلية و الخارجية و تحديد نقاط القوة و الضعف و الفرص المتاحة و المشاكل و التهديدات المتوقع مراجعتها، و ذلك عن طريق عمل تقويم شامل على مستوى المؤسسة؛

- إنشاء و بناء استراتيجيات بعد دراسة و معرفة جيدة لرؤية و رسالة المؤسسة؛

- وضع أهداف إستراتيجية لجميع المحاور الرئيسية للبطاقة؛¹

- الأخذ بمنهج النظام يتوقف نجاح استخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن الأخذ بمدخل النظام على أن يستخدم ذلك المقياس نظام إدارة استراتيجي و ليس نظام قياس أي دمج الجوانب الأربعة للنموذج في شكل منظومة متكاملة؛

- وجود الدافعية لاختيار مقاييس الأداء المتوازن أي لابد من الاستجابة البيئية و الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات مثل شدة المنافسة و التركيز على العميل؛²

- تحسين العمليات التشغيلية الداخلية عن طريق عمل دراسة تحليلية للمبادرات داخل المؤسسة؛

- العمل على مراقبة أداء البطاقة و فعاليتها بين الحين و الآخر و إجراء التعديلات المناسبة إذا استدعى الأمر ذلك.³

5. صعوبات تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن: هناك الكثير من المعوقات و الصعوبات التي يمكن أن تواجه تطبيق الأداء المتوازن و هي على النحو التالي:

- نقص المعرفة عن بطاقة الأداء المتوازن في قياس الأداء أو عدم المعرفة بمزايا هذا النموذج؛

- يحتاج إعداد النموذج بطاقة الأداء المتوازن إلى رؤية مشتركة لإستراتيجية متفق عليها، لذلك قد لا تكون هناك رؤية معينة متفق عليها، أو إذا اتفق عليها قد لا تكون واضحة لكل المستويات الإدارية؛⁴

1- تماري جمال فلاح الشريدة، مرجع سبق ذكره، ص.27.

2- ماهر موسى درغام، مروان محمد ابو فضة، مرجع سبق ذكره، ص.751-752.

3- تماري جمال فلاح الشريدة، مرجع سبق ذكره، ص.27.

4- أحمد يوسف دودين، مرجع سبق ذكره، ص.10.

- اختلاف المقاييس و الأهداف المستخدمة لكل مؤسسة حسب الاستراتيجيات الموضوعة حيث لا توجد معايير ثابتة لكل المؤسسات؛
- لا يوجد التزام كافي لتطبيق هذه البطاقة من قبل مديري الأقسام بسبب الإدارة المركزية أو حماية أنفسهم من المسائلة؛¹
- قلة المعرفة ببطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء أو عدم إدراك البنك بمزايا البطاقة؛
- صعوبة ربط المحاور مع بعضها البعض نظرا لاختلاف المعايير المستخدمة و صعوبة معرفة العلاقة بينهما مثل علاقة بين المحور المالي و النمو و التعلم؛
- نقص في عدد الموظفين المدربين على بطاقة الأداء و التي تمنع من تطبيق هذه البطاقة؛²
- عملية وضع المقاييس و تحديدها في بطاقة الأداء المتوازن معقدة جدا إضافة إلى صعوبة تحديد العدد الأمثل من المقاييس المستخدمة التي تظهر الأداء بشكل متكامل.³

1- تماري جمال فلاح الشريدة، مرجع سبق ذكره، ص.28.

2- المرجع السابق، ص.28.

3- أحمد يوسف دودين، مرجع سبق ذكره، ص.10.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال عملية تقييم الأداء المالي يتم التعرف على المركز المالي للبنك التجاري و التأكد من سلامته و تحديد مدى قدرته على الاستمرار ، كما تعمل على الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاطه مع إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها ، و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لمعالجتها.

كما تعتبر المؤشرات المالية من أهم و أقدم الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي ، و نجاح عملية التقييم تعتمد بدرجة كبيرة على دقة و ملائمة هذه المؤشرات ، ومن أهم هذه المؤشرات نجد مؤشرات قياس الربحية ، مؤشرات قياس السيولة ، مؤشرات قياس المخاطر .

كما تطورت طرق التقييم تماشياً مع التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية حيث ظهرت أساليب حديثة لتقييم الأداء المالي من أهمها نموذج القيمة المضافة نموذج يرتكز على مبدأ خلق القيمة وأداة مهمة تستخدم في قياس خلق القيمة ، أيضاً من الأساليب الحديثة نظام CAMELS هذا النظام يوفر مدخل شمولي وموحد لتقييم أداء البنوك وتصنيفها من عدة جوانب من حيث العائد و المخاطرة.

أيضاً يعتبر نموذج بطاقة الأداء المتوازن من الأساليب الحديثة فهو نظام شامل لتقييم الأداء المالي ، بالتركيز على الجانب المالي وربطه بجوانب أخرى تساعد البنك على تشخيص و تحديد وضع البنك بشكل عام و إعطاء صورة شاملة على قوته التنافسية في السوق المصري.

الفصل الثالث: أثر الهيكل المالي على
الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر
دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك
العمومية والبنوك الخاصة

تمهيد الفصل:

بعد التطرق في الجزء النظري إلى الهيكل المالي و الأداء المالي في البنوك التجارية سيعالج هذا الفصل الدراسة التطبيقية للتعرف على أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر بالتركيز على عينة متكونة من مجموعة من البنوك العمومية ومجموعة من البنوك الخاصة ، وذلك انطلاقا من تحليل الهيكل المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة وتقييم أدائها المالي، و بالاعتماد على الأساليب الإحصائية لبناء النموذج المناسب حيث تم استخدام تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لتوضيح مدى تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية و الخاصة عينة الدراسة .

ومن أجل التحليل و اختبار الفرضيات قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية

المبحث الثاني: دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث عينة الدراسة ومتغيراتها والأدوات المستخدمة من أجل تحديد نوع العلاقة التي تربط بين الهيكل المالي والأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر.

المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيراتها

1) عينة الدراسة: إتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية حيث تكونت مجموعة البنوك الجزائرية من 06 بنوك تجارية عمومية و6 بنوك تجارية خاصة للفترة الممتدة من 2006-2015. و الجدول التالي يوضح عينة الدراسة:

الجدول رقم (3-1): قائمة البنوك التجارية عينة الدراسة

البنوك التجارية العمومية	البنوك التجارية الخاصة
- بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	- بنك العرب ARAB BANK
- بنك التنمية المحلية BDL	- بنك الخليج AGB
- البنك الوطني الجزائري BNA	- بنك سوسيتي جنرال SG
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	- بنك الإسكان والتجارة THE HOWSING BANK
- البنك الخارجي الجزائري BEA	- بنك BNP باريس PNP BARIBAS
- صندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP	- بنك ناتكسيس NATIXIS

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات المالية المجمعة

2. متغيرات الدراسة:

أ. المتغيرات المستقلة: تتمثل في نسب الهيكل المالي وهي:

نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات: إجمالي الديون / إجمالي الموجودات

نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات: رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات

ب- المتغيرات التابعة: تتمثل في نسب الأداء المالي:

- نسب الربحية: وهي :

نسبة العائد على الموجودات: صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات

نسبة العائد على حقوق الملكية: صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

- نسب قياس المخاطر:

- نسب مخاطر السيولة: وتتمثل في نسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات و تحسب وفقا للمعادلة التالية:

النقد+الأرصدة النقدية لدى البنك/ إجمالي الموجودات

- نسب مخاطر الائتمان: وتتمثل في نسبة القروض على إجمالي الموجودات وتحسب وفقا للمعادلة التالية:

اجمالي القروض / اجمالي الموجودات

- نسب مخاطر أسعار الفائدة: نسبة الخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة على إجمالي الخصوم وتحسب وفقا للمعادلة التالية:

المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة / اجمالي المطلوبات

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة

1-أساليب جمع المعلومات:

أ-الجانب النظري: تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر العربية والأجنبية والتي ترتبط بموضوع الدراسة من كتب ودوريات ورسائل جامعية بهدف تغطية الدراسة.

ب-الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة ما بين 2006 إلى 2015.

2-أساليب التحليل:

1.2 النسب المالية: تم استخدام النسب المالية وذلك بالاستعانة ببرنامج Excel للوصول إلى النسب المالية كنسب الهيكل المالي ونسب الربحية.

2.2 الأدوات الإحصائية: تم استخدام الأدوات التالية:

-المنهج الوصفي لأنه يساعدنا في عرض المعلومات المتعلقة بأبعاد الدراسة، فحصها وتحليلها مما يسمح لنا بالخروج بالاستنتاجات واقتراحات واقعية.

- المنهج المقارن للمقارنة بين البنوك التجارية العمومية والبنوك التجارية الخاصة في النتائج المتوصل إليها .

- منهج دراسة حالة يتيح التعمق في البحث الحالة المدروسة حالة مجموعة من البنوك العمومية و البنوك الخاصة من أجل الوصول إلى تعميمات علمية.

3.2 تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANAL DATA

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث تجمع بين خصائص كل البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (مؤسسات أو دول) عند فترة زمنية محددة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة،

وتكمن أهمية استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت على مفردات متعددة.¹

و تتمتع نماذج البيانات السلاسل الزمنية المقطعية في استخدامها مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها:

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية؛
- تعطي البيانات السلاسل الزمنية كفاءة أفضل و زيادة في درجات الحرية، و كذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات؛²
- تتضمن بيانات السلاسل الزمنية المقطعية محتوى معلوماتي أكثر من تلك في البيانات المقطعية أو الزمنية ، مما يعني الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى ، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات السلاسل المقطعية من غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل؛
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تؤدي عادة إلى تقديرات متحيزة في الإنحدارات المفردة؛
- كذلك تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ و الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية³

1.3.2 نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية :

أ- النموذج التجميعي : يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات السلاسل المقطعية حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية ، بمعنى آخر يهمل تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج.⁴

¹- بدرابي شهباز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، مذكرة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص.201.

²- زكريا يحيى جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص.269.

³- أحمد مصطفى البطران، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين، 2013، ص.100.

⁴- المرجع السابق، ص.101.

أ- نموذج التأثيرات الثابتة : إن استخدام هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل و المقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة ، بحيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت، إذن فهي تمثل البعد الفردي والزمني معا لذلك يمكن تقدير النموذج بمقارنة الأفراد (البنوك) مع الزمن¹.

ب -نموذج التأثيرات العشوائية: على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية و الزمنية على أنها معالم عشوائية و ليست معالم ثابتة ، بحيث يقوم الافتراض أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي ، و بالتالي فإن معالم انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها ، ولهذا يعامل الأثر الفردي كمكون عشوائي عبر المفردات إلى قاطع متوسط المجموعة ككل².

2.3.2 أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية: ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة تجرى اختبارات إحصائية على مرحلتين³ :

المرحلة الأولى تتمثل في التفضيل بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ، فإذا أشارت النتائج لأفضلية وملائمة النموذج التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة ، بينما إذا أشارت النتائج لأفضلية وملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، ننتقل للمرحلة الثانية وهي التفضيل بين النموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية .

ويتم تطبيق المرحلة الأولى من التقييم باستخدام اختبار F المقيد فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0,05 يكون النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة ، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 0,05 فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

كما يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين النموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار (Hausman) لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية ، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة .

ويكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات العشوائية إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل تساوي 0,05، وإذا كانت أكبر من 0,05 فإن النموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملائمة.

¹ بدرأوي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص.209.

² المرجع السابق، ص.213.

³ أحمد مصطفى البطران، مرجع سبق ذكره، ص ص.103-104 .

المبحث الثاني: دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك العمومية

في هذا المبحث سنتعرف على أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك العمومية أي معرفة المؤشرات الأداء المالي التي لها تأثير معنوي مع مؤشرات الهيكل المالي.

المطلب الأول: تحليل نسب الهيكل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل نسب الهيكل المالي و هي نسبتين: نسبة إجمالي الاقتراض على إجمالي الموجودات و نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات في البنوك العمومية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2015 .

1- نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات :

الجدول رقم (3-2): نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية العمومية

المتوسط العام	المتوسط الحسابي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنوك
	84,88	/	89,31	86,67	86,31	85,48	84,49	84,22	81,47	82,35	83,62	CPA
	69,59	83,91	87,9	74,8	68,29	69,08	38,5	67,99	66,31	68,52	70,65	BDL
	77,23	80,35	73,95	71,53	71,17	77,63	74,7	76,02	85,37	81,44	80,14	BNA
	92,19	90,42	92,85	93,18	92,95	92,67	91,76	92,08	91,93	91,12	93,03	CNEP
	89,28	92,16	92,91	92,03	90,82	90,92	89,87	89,48	88,84	87,91	77,9	BADR
	87,08	84,01	85,48	84,76	85,34	87,38	88,03	82,16	92,23	92,59	88,86	BEA
83.37												

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-2) الذي يوضح نسبة الاقتراض على اجمالي الموجودات في البنوك العمومية نلاحظ تفاوت و تباين في هذه النسبة خلال سنوات الدراسة:

في بنك القرض الشعبي الجزائري قد تراوحت هذه النسبة ما بين (81,47% - 89,3%) حيث بلغت 83.62% سنة 2006 ثم انخفضت بشكل طفيف حتى بلغت 81.47% سنة 2008 ، و هذا الانخفاض يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة الموجودات بنسبة أكبر من زيادة حجم الديون، ثم شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا و متذبذب إلى أن بلغت 89.31% سنة 2014 و هذا الارتفاع سببه ارتفاع حجم الديون و بالأخص حجم الودائع بنسبة أكبر من زيادة حجم موجوداته، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك 84.88% خلال فترة الدراسة.

أما في بنك التنمية المحلية نلاحظ تباين في هذه النسبة من سنة إلى أخرى بالارتفاع و الانخفاض ، حيث تراوحت ما بين (38.5% - 87.9%) إذ بلغت هذه النسبة 70.65 % سنة 2006 ، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن بلغت 66.31 % سنة 2008 و هذا الانخفاض كان سببه ارتفاع حجم الموجودات قياسا بإجمالي الديون ثم ارتفعت إلى 67.99% سنة 2009 بسبب ارتفاع حجم الديون بنسبة أكبر من زيادة حجم موجودات هذا البنك ثم انخفضت انخفاضا كبيرا هذه النسبة حيث بلغت 38.5% سنة 2010 ، و هذا الانخفاض راجع بدرجة كبيرة إلى الانخفاض الكبير في حجم الودائع إلا أنها أخذت في الارتفاع بشكل متذبذب حيث بلغت 87.9 % سنة 2014 و ذلك لارتفاع حجم الودائع بنسبة أكبر من نسبة زيادة حجم الموجودات ثم انخفضت إلى 83.91 % سنة 2015 و المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 69.59% .

أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى، إذ بلغت 80.14% سنة 2006 ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 85.37% سنة 2008 وهي أعلى مستوى بلغت إليه هذه النسبة، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الودائع ، ثم أخذت في الانخفاض إلى أن بلغت 74.7% سنة 2010 و هذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع الموجودات قياسا بإجمالي الديون بنسبة أكبر من زيادة حجم الموجودات، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت 80.35% سنة 2015 لارتفاع حجم الودائع قياسا بإجمالي الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 77.23%.

أما الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط نلاحظ تباين في نسبة الاقتراض إلى إجمالي الموجودات حيث بلغت 93.06 % سنة 2006 ثم انخفضت إلى 91.12% سنة 2007 لانخفاض حجم الديون و ارتفاع حجم الموجودات، ثم أخذت في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن بلغت إلى 92.08% سنة 2009 و هذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع حجم الديون و بصفة أساسية حجم الودائع قياسا بإجمالي الموجودات ، ثم انخفضت سنة 2010 حيث بلغت 91.76% ثم عاودت الارتفاع إلى أن بلغت 93.18% سنة 2013 و ذلك راجع إلى ارتفاع حجم الودائع بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع حجم الموجودات ، ثم أخذت في الانخفاض خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة 2014 و 2015 حيث بلغت سنة 90.42% سنة 2015 و ذلك لانخفاض حجم الودائع و ارتفاع حجم الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 92.19%.

أما بنك الفلاحة و التنمية الريفية نلاحظ أيضا تباين في هذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت 77.9% سنة 2006 ثم أخذت في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن بلغت هذه النسبة 92.91% سنة 2014، بسبب ارتفاع حجم الودائع بنسبة أكبر من ارتفاع الموجودات ، إلا أنها انخفضت في سنة 2015 إلى 92.16% ، و ذلك لانخفاض حجم الودائع بالرغم من انخفاض حجم الموجودات سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 89.28%.

أما البنك الخارجي الجزائري نلاحظ أيضا تباين في هذه النسبة من سنة إلى سنة أخرى خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 88.86% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 92.59% سنة 2007 بسبب ارتفاع حجم الودائع قياسا بإجمالي الموجودات، ثم أخذت في الانخفاض بشكل طفيف إذ بلغت 82.16% سنة 2009 بسبب انخفاض حجم الودائع قياسا بإجمالي الموجودات، ثم ارتفعت سنة 2010 حيث بلغت 88.03% لارتفاع حجم الموجودات، ثم أخذت في الانخفاض بشكل متذبذب إلى أن بلغت 84.01% سنة 2015 و ذلك بسبب ارتفاع حجم الموجودات و انخفاض حجم الودائع، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك قد بلغ 87.08%.

وعند تفحص نتائج هذه النسبة نلاحظ أن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الخارجي الجزائري في مقدمة البنوك العمومية عينة الدراسة مقارنة بالبنوك الأخرى، إذ حققت هذه البنوك أعلى متوسط حسابي لهذه النسبة ، مما يدل أن هذه البنوك تعتمد على الديون في تمويل أصولها بنسبة أكبر

مقارنة بالبنوك الأخرى عينة الدراسة. أما المتوسط العام لنتائج هذه النسبة في البنوك العمومية عينة الدراسة فقد بلغ 83.37%

2-نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته و يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات

الجدول رقم (3-3): نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية العمومية

البنوك	السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
CPA		9,53	11,17	9,88	10,71	11,23	10,43	10,13	8,65	8,44	/	10,01	
BDL		7,18	5,81	8,68	8,9	6,98	7,16	7,53	5,55	4,96	7,52	7,02	
BNA		3,48	4,33	5,05	10,06	11,94	12,2	10,25	9,26	7,64	8,25	8,24	
CNEP		4,1	5,54	7,21	4,97	4,58	4,24	4	3,62	3,54	6,09	4,78	
BADR		3,48	3,01	3,91	3,79	5,19	5,97	6,41	4,78	4,03	4,15	4,47	
BEA		2,7	3,27	4,8	6,82	6,9	7,14	9,21	9,66	8,73	9,46	6,86	
												6,89	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-3) نلاحظ تفاوت البنوك عينة الدراسة في نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات.

ففي بنك القرض الشعبي الجزائري نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى إذ بلغت 9.53% سنة 2006 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 11.17% نتيجة ارتفاع حقوق الملكية بنسبة أكبر من ارتفاع حجم الموجودات هذا البنك، إلا أنها انخفضت سنة 2008 حيث بلغت 9.88%، و ذلك بسبب ارتفاع استثمارات هذا البنك. ثم عادت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب خلال سنتي 2009 و 2010 لارتفاع حقوق الملكية بزيادة رأسمالها و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة، ثم أخذت في الانخفاض بشكل متذبذب خلال السنوات الأخيرة من الدراسة من 2011 إلى 2014 إلى أن بلغت 4.44% سنة 2014 ،

و هذا راجع إلى ارتفاع حجم الموجودات لهذا البنك بالرغم من ارتفاع حقوق ملكيته، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 10.01%.

أما في بنك التنمية المحلية نلاحظ أيضا ارتفاع هذه النسبة من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة على النحو التالي كما هو في الجدول رقم (3-3) إذ بلغت هذه النسبة 7.18% سنة 2006 ثم انخفضت سنة 2007 لتصل إلى 5.18% ثم عاودت في الارتفاع خلال سنتي 2008 و 2009 لتصل إلى 8.9% و ذلك لارتفاع حقوق الملكية من الاحتياطات و الأرباح المحتجزة بنسبة أكبر من ارتفاع موجودات هذا البنك، ثم انخفضت سنة 2010 لانخفاض حقوق الملكية و ارتفاع استثماراته، إلا أنها عاودت في الارتفاع لتصل 7.53% سنة 2012، ثم انخفضت إلى أن وصلت 4.9% سنة 2014، و ذلك لارتفاع حجم موجوداته مقارنة بحقوق ملكيته. ثم ارتفعت خلال السنة الأخيرة من الدراسة سنة 2015 لتصل إلى 7.52% لان هذا البنك خلال هذه السنة رفع من رأس ماله و زادت احتياطياته برغم من ارتفاع موجوداته، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 7.02%.

أما في البنك الوطني الجزائري نلاحظ تباين هذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت 3.48% في سنة 2006 ثم أخذت النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن وصلت إلى 12.2% في سنة 2011 و ذلك بسبب ارتفاع حقوق الملكية المتمثلة في رأسماله و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة بالرغم من ارتفاع موجوداته خلال هذه الفترة إلا أنها أخذت هذه النسبة في الانخفاض بشكل متذبذب في السنوات الأخيرة من الدراسة إلى أن بلغت 7.64% سنة 2014 و ذلك لارتفاع حجم موجوداته مقارنة بحقوق ملكيته إلا أنها خلال سنة 2015 شهدت ارتفاعا حيث بلغت 8.25% و ذلك بسبب رفع رأس المال و زيادة الاحتياطات أدت إلى زيادة حقوق ملكيته، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 8.24%.

أما في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط نلاحظ أيضا انخفاض و ارتفاع هذه النسبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت 4.1% سنة 2006 ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2008 إلى 7.21% وهي أعلى مستوى تصل إليه هذه النسبة، و هذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع الاحتياطات و الأرباح المحتجزة لهذا البنك بالرغم من زيادة حجم موجوداته و أخذت في الانخفاض بشكل متذبذب خلال الفترة من 2009 إلى 2014 إلى أن بلغت سنة 2014 إلى 3.52% و السبب الرئيسي في هذا الانخفاض ارتفاع حجم موجوداته بالرغم من زيادة الاحتياطات و الأرباح المحتجزة خلال هذه الفترة، إلا أنها ارتفعت إلى 6.09% سنة 2015 و هذا راجع إلى

أن هذا البنك خلال هذه السنة رفع من رأسماله مما رفع من حقوق ملكيته، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 4.78%.

أما في بنك الفلاحة و التنمية المحلية نلاحظ تباين في هذه النسبة من ارتفاع و انخفاض خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن هذه النسبة بلغت 3.48% سنة 2006 ثم انخفضت الى 3.01% سنة 2007 ثم ارتفعت إلى 3.91% سنة 2008 و ذلك بسبب ارتفاع احتياطاته و الأرباح المحتجزة التي أدت الى رفع حقوق ملكيته بالرغم من ارتفاع حجم موجوداته لكن بنسبة أقل، ثم انخفضت سنة 2009 حيث بلغت 3.71% بسبب ارتفاع حجم موجوداته بنسبة أكبر من زيادة حقوق ملكيته ثم عاودت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2012 حوالي 6.41% لارتفاع الاحتياطيات و الأرباح المحتجزة ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض بشكل متذبذب حيث بلغت 4.03% سنة 2014 و هذا راجع إلى ارتفاع حجم الموجودات بالرغم من زيادة الاحتياطيات و الأرباح المحتجزة خلال هذه الفترة إلا إنها ارتفعت بشكل طفيف في سنة 2015 حيث بلغت 4.15% و ذلك لارتفاع الاحتياطيات و الانخفاض في حجم الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك بلغت 4.47%.

أما البنك الخارجي الجزائري نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى إذ بلغت 2.7% سنة 2006 ثم أخذت في الارتفاع بشكل متذبذب خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى 2013 إلى أن بلغت 9.66% و هي أعلى نسبة بلغت خلال فترة الدراسة، و ذلك نتيجة ارتفاع حقوق الملكية من خلال زيادة الاحتياطيات و الأرباح المحتجزة بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات خلال هذه الفترة إلا أنها انخفضت إلى 8.73% سنة 2014 لارتفاع حجم الموجودات ثم ارتفعت إلى 9.46% سنة 2015 لارتفاع الاحتياطيات و الأرباح المحتجزة بنسبة أكبر من ارتفاع حجم الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 6.86%.

وعند ملاحظة نتائج هذه النسبة في البنوك العمومية خلال فترة الدراسة نجد أن البنك القرض الشعبي الجزائري ، البنك الوطني الجزائري و البنك التنمية المحلية في مقدمة البنوك إذ حققت هذه البنوك أعلى متوسط حسابي لهذه النسبة ، مما يعني أن هذه البنوك تعتمد على رأس المال الممتلك في تمويلها بنسبة أكبر مقارنة ببقية البنوك الأخرى . وهذا ما يتوافق مع النتائج نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات التي تم التوصل إليها سابقا أن هذه البنوك بنك القرض الشعبي الجزائري ، بنك الوطني الجزائري و بنك التنمية المحلية تعتمد على الديون بنسبة أقل مقارنة بالبنوك الأخرى.

المطلب الثاني: تحليل نسب الأداء المالي في البنوك العمومية

في هذا المطلب سنتطرق الى تحليل نسب الأداء المالي المتمثلة: نسب الربحية، نسب المخاطر في البنوك العمومية للفترة الممتدة من 2006 إلى 2015.

1-نسب الربحية: المتمثلة في نسبة العائد على الموجودات و نسبة العائد على حقوق الملكية.

1-1 نسبة العائد على الموجودات: تقيس هذه النسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة أي مقياس لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة و الطويلة الأجل، و يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

نسبة العائد على الموجودات : صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الموجودات

الجدول رقم (3-4): نسبة العائد على الموجودات في البنوك العمومية

المتوسط الحسابي العام	المتوسط الحسابي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنوك
	1,31	/	1,28	1,22	1,33	1,34	1,58	1,45	1,39	0,67	1,61	CPA
	0,36	0,86	0,25	0,38	0,45	0,43	0,19	0,54	0,25	0,19	0,1	BDL
	1,32	1,08	1,13	1,38	1,31	2,14	2,29	1,66	0,94	0,73	0,6	BNA
	0,13	0,42	0,19	0,021	0,12	0,13	0,11	0,26	0,02	0,017	0,018	CNEP
	1,09	0,43	0,44	0,45	0,57	1,09	1,33	0,14	0,55	-1,24	-2,67	BADR
	1,04	1,28	1,15	0,9	1,54	1,14	0,8	1,51	0,94	0,78	0,41	BEA
0,87												

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-4) يتضح تفاوت البنوك عينة الدراسة في نسبة العائد على الموجودات.

في بنك القرض الشعبي الجزائري بلغت هذه النسبة 1.61% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 0.67% سنة 2007 و ذلك لانخفاض صافي الربح في هذه السنة و ارتفاع حجم الموجودات ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 1.58% سنة 2010 و هي أعلى نسبة بلغتها هذه النسبة ، و هذا يدل على أن البنك حقق أرباحا متزايدة، ثم أخذت في الانخفاض بشكل متذبذب إلى أن بلغت 1.22% سنة 2013 ثم ارتفعت

إلى 1.28% سنة 2014 ، و هذا التباين في هذه النسبة بشكل عام في هذا البنك يرجع إلى انخفاض و ارتفاع صافي الربح قياسا بإجمالي الموجودات، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ 1.31%.

أما في بنك التنمية المحلية بلغت هذه النسبة 0.1% في سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب و طفيف إلى أن بلغت 0.54% سنة 2009 مما يعني أن هذا البنك يحقق أرباحا لكن ليست أرباحا كبيرة قياسا بإجمالي الموجودات ثم انخفضت إلى 0.19% سنة 2010 ثم شهدت هذه النسبة ارتفاعا إلى أن بلغت 0.45% سنة 2012 ثم انخفضت إلى 0.25% سنة 2014 و ذلك لانخفاض الأرباح قياسا بإجمالي الموجودات إلا أنها ارتفعت إلى 0.86% سنة 2015 و ذلك لارتفاع الأرباح بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات وهذا مؤشر جيد بالنسبة للبنك، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك 0.36%.

أما في البنك الوطني الجزائري نلاحظ انخفاض و ارتفاع هذه النسبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت 0.6% سنة 2006 ثم أخذت في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن وصلت 2.29% سنة 2010 و هي أعلى نسبة بلغت إليها خلال فترة الدراسة، إلا أنها لم تستمر في هذا الارتفاع حيث شهدت هذه النسبة انخفاضا و ارتفاعا إلى أن بلغت 1.08% سنة 2015 مما يدل أن البنك لا يحقق أرباحا بشكل متزايد و مستمر لانخفاض و ارتفاع صافي الربح و حجم الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقط بلغ 1.32%.

أما الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نلاحظ تباين هذه النسبة من سنة إلى سنة أخرى خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت 0.018% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 0.017% سنة 2007 لانخفاض الأرباح، ثم أخذت هذه في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن بلغت 0.26% سنة 2010 ثم أخذت في الارتفاع و الانخفاض خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى أن بلغت 0,42 % سنة 2015 و هي أعلى مستوى بلغت إليه هذه النسبة، وهذا راجع إلى ارتفاع صافي الربح قياسا لإجمالي الموجودات، و هذا التذبذب في هذه النسبة يدل أن هذا البنك غير مستقر في تحقيق الأرباح و عدم كفاءة الإدارة في تشغيل موجوداته، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 0.13%.

أما بنك الفلاحة و التنمية الريفية نلاحظ تباين هذه النسبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت -2.67% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى -1.24% سنة 2007 نلاحظ أن هذه النسبة كانت سالبة في السنتين الأولى من الدراسة مما يدل أن البنك لم يحقق أرباحا بل حقق خسارة ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 0.55% سنة

2008 و هي نسبة موجبة مما يدل أن البنك بدأ يحقق أرباحا ، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض خلال فترة الدراسة وهذا يدل أن البنك غير قادر على تحقيق الإرباح بشكل مستمر بسبب عدم كفاءة ادارته في تشغيل موجوداته، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغت 1,09%.

أما في البنك الخارجي الجزائري نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة حيث بلغت 0.41% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 1.51% سنة 2009 مما يدل أن البنك يحقق أرباحا متزايدة ثم انخفضت إلى 0.8% سنة 2010 و ذلك لانخفاض الأرباح قياسا بإجمالي الموجودات ثم أخذت في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت 1.28% سنة 2015 لارتفاع وانخفاض صافي الربح قياسا بإجمالي الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك قد بلغ 1.04% .

و يتبين من الجدول رقم (3-4) أن أعلى متوسط سجل في البنك الوطني الجزائري قياسا بالبنوك الأخرى عينة الدراسة و هذه النتيجة تعكس حسن إدارة هذا البنك في توظيف موارده المالية في استثمارات مربحة ، أما أدنى متوسط حسابي فقد سجل في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مما يدل على عدم كفاءته في استغلال موجوداته مقارنة بالبنوك عينة الدراسة.

وهذه النتائج التي تبلغ في متوسطها العام 0.87% تتقارب هذه النسبة مع نتائج تحليل هذه نسبة في البنوك العربية و الأجنبية التي بلغت ما بين 0.43% - 3%.

1-2 نسبة العائد على حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة نصيب ما يحصل عليه المساهمون في البنك من الأرباح الناتجة عن استثماراتهم لأموالهم في نشاطات البنك و تم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

نسبة العائد على حقوق الملكية: صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

الجدول رقم (3-5): نسبة العائد على حقوق الملكية في التجارية البنوك العمومية

المتوسط العام	المتوسط الحسابي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المتوسط البنوك
	13,35	/	15,26	14,16	13,18	12,87	14,09	13,53	14,1	6,03	16,98	CPA
	5,51	11,49	5,07	6,96	6,08	6,1	2,75	6,13	2,99	3,33	4,26	BDL
	16,22	13,15	14,86	14,94	12,86	17,6	19,2	16,55	18,68	16,95	17,47	BNA
	2,80	6,8	5,42	0,6	3,14	3,09	2,52	5,39	0,29	0,32	0,46	CNEP
	1,57-	10,45	11,03	9,59	8,92	18,37	25,78	3,92	14,11	-41,23	-76,67	BADR
	16,31	13,56	13,22	10,25	16,72	16,06	11,74	22,75	19,59	23,85	15,41	BEA
8,77												

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-5) الذي يوضح نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك العمومية نلاحظ تباين في هذه النسبة من بنك إلى آخر.

ففي بنك القرض الشعبي الجزائري نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية قد بلغت 16.98% سنة 2006 ثم انخفضت بشكل كبير هذه النسبة إلى 6.03% سنة 2007، و هذا الانخفاض راجع لارتفاع حقوق الملكية و انخفاض الأرباح ثم ارتفعت إلى 14.4% سنة 2008 لارتفاع الأرباح بنسبة أكبر من زيادة حقوق الملكية، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن بلغت 15.26% سنة 2014 و ذلك لارتفاع صافي الربح قياسا بحقوق الملكية مما أثر بشكل ايجابي في هذه النسبة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك 13.35%.

أما في بنك التنمية المحلية نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى إذ بلغت 4.26% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن بلغت إلى 2.99% سنة 2008، و ذلك لارتفاع حقوق الملكية بالرغم من ارتفاع الأرباح إلا ان هذه النسبة أخذت في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت إلى 11.49% سنة 2015 و هي أعلى مستوى بلغته هذه النسبة، و ذلك لأن البنك حقق في هذه السنة أرباحا

أكبر من السنوات السابقة بالرغم من زيادة حقوق الملكية في هذه السنة، لأن هذه الزيادة أقل من زيادة الأرباح، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك 5.51%.

أما في البنك الوطني الجزائري نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية قد بلغت 17.47% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 16.95% سنة 2007، و ذلك لارتفاع حقوق الملكية بزيادة الاحتياطات و الأرباح المحتجزة في هذه السنة بالرغم من ارتفاع صافي الربح، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت 19.2% سنة 2010 و هو أعلى مستوى بلغته هذه النسبة، و ذلك لارتفاع و تزايد الأرباح خلال هذه السنة، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض و الارتفاع إلى أن بلغت 13.15% سنة 2015 و هذا راجع لانخفاض وارتفاع الأرباح قياسا بإجمالي حقوق الملكية، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 16.22%.

أما في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط نلاحظ تباین هذه النسبة خلال سنوات الدراسة إذ بلغت 0.46% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض حيث بلغت 0.29% سنة 2008، و ذلك راجع لارتفاع حقوق الملكية مقارنة بصافي الربح، إلا أنها ارتفعت هذه النسبة إلى أن بلغت 6.8% سنة 2015 و هي أعلى قيمة بلغتها هذه النسبة خلال فترة الدراسة و هذا مؤشر جيد أي أن البنك تحسنت ربحية و أدائه من خلال هذه النسبة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 2.80%.

أما بنك الفلاحة و التنمية الريفية نلاحظ خلال السنتين الأولتين من فترة الدراسة كانت هذه النسبة سالبة، وهذا راجع أن هذا البنك حقق خسارة ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 14.11% سنة 2008 و ذلك لارتفاع الأرباح، مما يدل أن البنك حقق أرباحا بعدما كان يحقق خسارة و هذا مؤشر جيد بالنسبة للبنك، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر، حيث انخفضت إلى 3.92% سنة 2009 لانخفاض الأرباح ثم ارتفعت إلى 25.78% سنة 2010 و هي أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة، ثم أخذت في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت 10.45% سنة 2015 مما يعني أن هذا البنك غير مستقر في تحقيق الأرباح إلا أنه يمكن الحكم عليه أنه مؤشر جيد مادام هذا البنك يحقق أرباحا بالرغم من عدم الاستمرار في التزايد بعدما كان يحقق خسارة في السنوات الأولى من فترة الدراسة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ -1.57%.

أما البنك الخارجي الجزائري نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 14.51% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 23.85% سنة 2007، و ذلك لارتفاع الأرباح قياسا بحقوق الملكية

إلا أن هذه النسبة أخذت في الارتفاع و الانخفاض خلال فترة الدراسة أي لم تستقر في تحقيق الأرباح لان كلما كانت هذه النسبة في ارتفاع بشكل مستمر كلما كان ذلك أفضل بالنسبة لهذا البنك حيث يمكن لهذا البنك توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 16.31%.

و من خلال الجدول رقم (3-5) نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي قد سجل في البنك الوطني الخارجي حيث بلغ 16.22% و هو أعلى بكثير من المتوسطات الحسابية للبنوك عينة الدراسة و هذا مؤشر جيد يدل على كفاءة قراراته الاستثمارية لأمواله في تحقيق العائد المطلوب، كما نلاحظ أن أدنى متوسط حسابي حيث بلغ 1,57- % قد سجل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما يدل على عدم كفاءة قرارات الاستثمار لأمواله في تحقيق العائد المطلوب.

وهذه النتائج التي تبلغ في متوسطها العام 8,77 % في البنوك العمومية تتقارب مع نتائج تحليل هذه نسبة في البنوك العربية و الأجنبية التي بلغت ما بين 2-38%.

2- نسب قياس المخاطر: المتمثلة في نسبة القروض على إجمالي الموجودات (مخاطر الائتمان)، نسبة النقد و الأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات (مخاطر السيولة)، نسبة المطلوبات الحساسة اتجاه سعر الفائدة على إجمالي المطلوبات (مخاطر أسعار الفائدة).

1-2 نسبة القروض على إجمالي الموجودات: و هي نسبة تقيس مخاطر الائتمان حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دلت على ارتفاع مخاطر الائتمان في البنك و تحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة القروض على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

الجدول رقم (3-6): نسبة القروض على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية العمومية

المتوسط الحسابي العام	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البنوك السنوات
62,14	/	69,68	74,02	71,62	72,66	41,35	76,18	60,81	46,78	46,23	CPA
59,25	69,88	70,61	69,2	59,52	59,03	56,08	59,25	59,7	50,58	38,72	BDL
68,20	74,23	74,97	67,9	68,63	65,25	60,41	69,48	73,99	65,84	61,33	BNA
60,73	58,75	54,07	50,06	50,37	52,74	45,68	47,89	81,18	81,91	84,68	CNEP
63,86	63,29	69,39	66,5	61,39	66,83	65,83	68,18	73,1	52,03	52,14	BADR
73,05	67,37	63,2	66,04	74,55	78,5	80,94	76,29	84,09	71,64	67,88	BEA
64,53											

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-6) نلاحظ تباين في نسبة القروض على إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة في البنوك العمومية عينة الدراسة.

في بنك القرض الشعبي الجزائري نلاحظ أن نسبة القروض على إجمالي الموجودات فقد بلغت 46.23% سنة 2006 ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 76.18% سنة 2009، و هي أعلى مستوى وصلت إليه هذه النسبة ، و هذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع القروض الممنوحة من قبل البنك للعملاء، و هذا يزيد من إمكانية تعرض البنك إلى مخاطر الائتمان التي تنشأ في حالة عدم القدرة في استعادة قروضه في تواريخ استحقاقها، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض و الارتفاع و ذلك راجع لارتفاع أو انخفاض القروض قياسا بإجمالي الموجودات، أما المتوسط الحسابي في هذا البنك قد بلغ 62.14%.

أما بنك التنمية المحلية نلاحظ أيضا انخفاض و ارتفاع هذه النسبة من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 38.72% سنة 2006 ثم أخذت في الارتفاع حتى بلغت 59.25% سنة 2009 لارتفاع حجم القروض الممنوحة مما يعني ارتفاع احتمال تعرض هذا البنك إلى مخاطر الائتمان، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 56.08% ثم أخذت في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن بلغت 70.60% سنة 2014، و ذلك لأن هذا البنك توسع

في منح القروض و بالتالي ارتفاع احتمال تعرضه إلى مخاطر الائتمان، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 59.25%.

أما البنك الوطني الجزائري فقد بلغت هذه النسبة 61.33% سنة 2006 ثم أخذت في الارتفاع حيث بلغت 73.99% سنة 2008 و هذا الارتفاع يشير إلى ارتفاع مخاطر الائتمان لارتفاع القروض، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2014 حيث بلغت 74.97% و هذا راجع لارتفاع القروض الممنوحة الذي يمكن اعتباره مؤشر جيد يدل على زيادة الاستثمارات إلا انه يرفع من إمكانية تعرضه مخاطر إلى الائتمان، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 68.20%.

أما بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط نلاحظ أنه في السنوات الأولى من فترة الدراسة كانت مرتفعة حيث بلغت 84.68% سنة 2006، ثم أخذت في الانخفاض حتى بلغت 45.68% سنة 2010 مما يعني انخفاض احتمال التعرض إلى مخاطر الائتمان، ثم ارتفعت هذه النسبة بشكل متذبذب إلى أن بلغت 58.75% سنة 2015 بسبب التوسع في منح القروض، مما يجعل البنك أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك قد بلغ 60.73%.

أما بنك الفلاحة و التنمية الريفية فقد تراوحت هذه النسبة ما بين 52.03% إلى 73.1% حيث بلغت 52.14% سنة 2006 ثم انخفضت بشكل طفيف إلى 52.03% سنة 2007 ثم ارتفعت إلى 73.1% سنة 2008 مما يعني ارتفاع مخاطر الائتمان، ثم انخفضت بشكل متذبذب إلى أن بلغت إلى 61.39% و ذلك لانخفاض القروض الممنوحة ثم ارتفعت إلى أن بلغت 69.39% سنة 2014 ، ثم انخفضت إلى 63.29% سنة 2015 مما يشير إلى انخفاض مخاطر الائتمان ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 63.86%.

أما البنك الخارجي الجزائري نلاحظ انخفاض و ارتفاع هذه النسبة من سنة الى اخرى نلاحظ ارتفاعها من 67.88% سنة 2006 إلى 84.09% في سنة 2008 مما يدل أن هذا البنك خلال هذه الفترة توسع في منح القروض ثم اخذت هذه النسبة في الانخفاض بشكل متذبذب لتصل إلى 63.2% سنة 2014 و هذا راجع لانخفاض القروض الممنوحة مما يجعل هذا البنك أقل عرضة لمخاطر الائتمان، ثم ارتفعت إلى 67.77% سنة 2015، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 73.85% خلال سنوات الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3-6) نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي قد سجل في البنك الخارجي الجزائري و بنك الوطني الجزائري و بنك الفلاحة و التنمية الريفية على الترتيب مما يعني أن هذه البنوك أكثر عرضة إلى مخاطر الائتمان بسبب زيادة حجم القروض الممنوحة و بالتالي تزيد احتمالات عدم استعادة قروضها في أوقاتها المحددة. أما بنك التنمية المحلية فقد سجل أقل متوسط حسابي 59.25% مما يدل على انخفاض احتمالات تعرض هذا البنك إلى مخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك عينة الدراسة.

أما المتوسط العام لهذه النسبة في البنوك العمومية عينة الدراسة فقد بلغ 64.53%

2-2 نسبة النقد و الارصدة النقدية لدى البنك على اجمالي الموجودات: تعد هذه النسبة من النسب المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في البنوك إذ يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطر السيولة باعتباره يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجهها البنك التزاماته المختلفة وتم حسابها وفق المعادلة التالية:

نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك / إجمالي الموجودات

الجدول رقم (3-7): نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات في البنوك

التجارية العمومية

المتوسط العام	المتوسط الحسابي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنوك
	18,3	/	21,61	20,29	21,28	19,04	21,55	13,67	15,23	15,25	16,78	CPA
	12,96	16,61	17,57	13,04	14,55	12,24	11,29	10,57	10,17	9,58	14,03	BDL
	11,42	11,98	9,16	14,12	11,96	6,52	8,55	6,56	10,87	15,52	19,05	BNA
	9,51	14,01	12,63	13,42	10,01	8,29	8,55	7,7	7,26	7,02	6,3	CNEP
	18,53	23,77	17,86	18,71	19,48	15,47	16,27	22,15	16,71	21,07	13,82	BADR
	10,65	14,05	20,02	18,48	9,37	4,49	4,05	4,43	6,62	13,13	11,94	BEA
13,56												

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

من خلال ملاحظة الجدول رقم (3-7) يتبين تفاوت البنوك عينة الدراسة في نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة.

ففي بنك القرض الشعبي الجزائري تراوحت النسبة ما بين 13.67% إلى 21.61% حيث بلغت 16.78% سنة 2006 ثم أخذت في الانخفاض إلى أن بلغت 13.67% سنة 2009 و هذا الانخفاض راجع لانخفاض النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك قياسا بإجمالي الموجودات، ثم ارتفعت إلى 21.55% سنة 2010 لأن في هذه السنة ارتفعت لديه نسبة النقد و الأرصدة النقدية بالرغم من زيادة حجم الموجودات مما يدل على انخفاض مخاطر السيولة ، ثم أخذت في الانخفاض و الارتفاع إلى أن بلغت 21.61% سنة 2015 و ذلك لزيادة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 18.3% و هذه النسبة مقبولة حيث أنها لم تتجاوز 25% مما يدل أن هذا البنك ليس لديه مشكل في السيولة و بالتالي انخفاض مخاطر السيولة في هذا البنك.

أما في بنك التنمية المحلية تراوحت هذه النسبة ما بين 9.58% و 16.61% حيث بلغت 14.03% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 9.58% سنة 2007 ، و ذلك لانخفاض النقد و الأرصدة النقدية و ارتفاع حجم موجودات هذا البنك مما يدل ارتفاع احتمال التعرض الى مخاطر السيولة حيث أن كلما انخفضت هذه النسبة ارتفعت مخاطر السيولة ، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن بلغت إلى 16.61% سنة 2015 ، و هذا مؤشر جيد يدل على انخفاض احتمال التعرض إلى مخاطر السيولة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 12.96% و هذه النسبة منخفضة كثيرا عن النسبة المعيارية وهي 25% مما يدل على أن هذا البنك معرض إلى مخاطر السيولة أي عدم كفاية الأرصدة النقدية لمواجهة التزاماته المختلفة.

أما في البنك الوطني الجزائري نلاحظ انخفاض و ارتفاع هذه النسبة من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة حيث بلغت 19.05% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن بلغت 6.56% و سبب هذا الانخفاض الكبير راجع لانخفاض الأرصدة النقدية مما يدل أن البنك لديه مشكل في السيولة مما يترتب عليه ارتفاع مخاطر السيولة في هذا البنك، إلا أنها ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 14.12% سنة 2013 ثم انخفضت إلى 9.16% سنة 2014 ثم ارتفعت إلى 11.98% سنة 2015، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 11.42% و هذه النسبة منخفضة كثيرا عن النسبة المعيارية مما يدل أن البنك لديه نقص في السيولة و بالتالي ارتفاع مخاطر السيولة.

أما في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط نلاحظ هذه النسبة منخفضة على العموم فقد تراوحت ما بين 6.3% إلى 14.01% مما يعني أن هذا البنك ليس لديه أرصدة نقدية كافية التي يواجه بها التزاماته المختلفة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 9.51% و هي نسبة منخفضة كثيرا جدا و بالتالي البنك لديه مشكل في السيولة مما يجعله معرض لمخاطر السيولة.

أما في بنك التنمية الريفية المحلية فقد تراوحت هذه النسبة ما بين 13.82% إلى 23.77% حيث بلغت 13.82% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 21.07% سنة 2007 و هي نسبة قريبة من النسبة المعيارية مما يدل أن البنك لديه أرصدة كافية لمواجهة التزاماته المختلفة، ثم أخذت في الانخفاض و الارتفاع إلى أن بلغت 23.77% سنة 2015 و هذا مؤشر جيد أن البنك ليس لديه مشكل في السيولة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 18.53%.

أما في البنك الخارجي الجزائري فقد تراوحت هذه النسبة ما بين 4.05% إلى 20.02%، حيث بلغت 11.94% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 13.13% سنة 2007 لزيادة الأرصدة النقدية قياسا بإجمالي الموجودات ثم أخذت في الانخفاض لتصل إلى 4.05% سنة 2010 و هو أدنى مستوى بلغته هذه النسبة ، و هي نسبة منخفضة جدا أي أن هذا البنك لديه نقص في السيولة و بالتالي ارتفاع مخاطر السيولة في هذا البنك، إلا أنها أخذت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 20.02% سنة 2014 ، مما يعني أن هذا البنك عاجل مشكل السيولة بزيادة الأرصدة النقدية إلا أنها انخفضت إلى 14.05% سنة 2015، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 10.58% و هي نسبة منخفضة جدا عن النسبة المعيارية 25% و بالتالي ارتفاع مخاطر السيولة في هذا البنك.

نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي لهذه النسبة قد سجل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية على التوالي وهذا مؤشر على انخفاض مخاطر السيولة في هذين البنكين باعتبار كفاية الأرصدة النقدية لمواجهة السحوبات المفاجئة و تلبية طلبات الاقتراض، إلا أنه و بالرغم من هذا فإن ارتفاع السيولة من شأنه أن يعيق في تحقيق الأرباح وما يعزز ذلك انخفاض مؤشرات الربحية في كل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية .

2-3 نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات: تعد هذه النسبة من النسب المستخدمة في قياس مخاطر أسعار الفائدة في البنوك إذ يشير ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة و يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة / إجمالي المطلوبات

الجدول رقم (3-8): نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات في البنوك

العمومية

البنوك	السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
CPA		83,62	82,35	81,47	84,22	84,49	85,48	86,31	86,67	89,31		84,88	
BDL		70,65	68,52	66,31	67,99	38,5	69,08	68,29	74,8	87,9	83,91	69,59	
BNA		80,14	81,44	85,37	76,02	74,7	77,63	71,17	71,53	73,95	80,35	77,23	
CNEP		93,03	91,12	91,93	92,08	91,76	92,67	92,95	93,18	92,85	90,42	92,19	
BADR		77,9	87,91	88,84	89,48	89,87	90,92	90,82	92,03	92,91	92,16	89,28	
BEA		88,86	92,59	92,23	82,16	88,03	87,38	85,34	84,76	85,48	84,01	87,08	
												88,37	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-8) الذي يوضح نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات نلاحظ اختلاف في هذه البنوك عينة الدراسة:

ففي بنك القرض الشعبي نلاحظ أن هذه النسبة قد بلغت 83.62% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 81.47% سنة 2008، و ذلك لانخفاض حجم الودائع و بالتالي يمكن القول أن انخفاض مخاطر أسعار الفائدة لأن الودائع من الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة خاصة الودائع الادخارية، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 89.31% سنة 2014 و هذا راجع لارتفاع الودائع بنسبة أكبر من ارتفاع الموجودات و بالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 84.88% و هي نسبة مرتفعة تدل على أن البنك أكثر عرضة لمخاطر أسعار الفائدة.

أما في بنك التنمية المحلية نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 70.65% سنة 2006 ثم انخفضت هذه النسبة إلى 66.31% سنة 2008 بسبب انخفاض الموجودات ثم ارتفعت إلى 67.94% سنة 2009 لارتفاع حجم الودائع الحساسة لأسعار الفائدة و بالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة، ثم انخفضت بدرجة كبيرة حيث بلغت 38.5% سنة 2010 لانخفاض حجم الودائع و هنا البنك أقل عرضة لمخاطر أسعار الفائدة ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت 83.91% سنة 2015، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 69.59% نسبة غير مرتفعة كثيرا و بالتالي يمكن القول أن البنك ليس معرض بشكل كبير لمخاطر أسعار الفائدة.

أما في البنك الوطني الجزائري نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة من سنة إلى سنة أخرى، حيث بلغت 80.14% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى أن بلغت 85.44% سنة 2008 و ذلك لزيادة حجم الودائع الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة و بالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة إلا أنها أخذت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن بلغت 74.7% سنة 2010 ثم أخذت في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن بلغت 80.35% سنة 2015، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 77.23% و نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة مما يجعل البنك معرض لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.

أما في صندوق التوفير و الاحتياط نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة خلال فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين 91.12% إلى 92.95% حيث بلغت 93.03% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 91.12% سنة 2007، و هذا الانخفاض راجع لانخفاض حجم الودائع، ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 92.08% سنة 2009 ثم انخفضت بشكل طفيف 91.76% سنة 2008، ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 92.85% سنة 2014 ثم انخفضت إلى 90.42% سنة 2015 و هذا التذبذب راجع إلى زيادة و انخفاض حجم الودائع قياسا بإجمالي المطلوبات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 92.19% و هي نسبة مرتفعة جدا مما يجعل البنك أكثر عرضة لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة.

أما بنك الفلاحة و التنمية الريفية نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت سنة 77.9% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 90.92% سنة 2012 مما يعني ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة لارتفاع الخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة ثم انخفضت بشكل طفيف إلى 90.82% سنة 2012 ثم أخذت في الارتفاع حتى بلغت 92.91% سنة 2014 و بالتالي ارتفاع مخاطر

أسعار الفائدة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 89.28% و هي نسبة مرتفعة جدا و بالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة في هذا البنك.

أما البنك الخارجي الجزائري فقد تراوحت النسبة ما بين 82.16% إلى 92.23% ، حيث بلغت 88.86% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 92.59% سنة 2007 بسبب ارتفاع حجم الودائع و بالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض لانخفاض حجم الودائع حيث بلغت 82.16% سنة 2009 ثم ارتفعت إلى 88.03% سنة 2010 ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض لتبلغ 84.76% سنة 2013 و ذلك لارتفاع حجم الموجودات ثم ارتفعت لتبلغ 85.48% سنة 2014 و ذلك لارتفاع حجم الودائع ثم انخفضت إلى 84.01% سنة 2015 بسبب انخفاض حجم الودائع و ارتفاع حجم الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 87.08% و هي نسبة مرتفعة جدا تدل على أن البنك أكثر عرضة لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة.

توضح نتائج نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات للبنوك العمومية عينة الدراسة أن أعلى متوسط حسابي قد سجل في كل من الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك الخارجي الجزائري على التوالي مما يدل على أن هذه البنوك أكثر عرضة لمخاطر أسعار الفائدة ، ونلاحظ أن أدنى متوسط حسابي قد سجل في بنك التنمية المحلية حيث بلغ 69.59% مما يدل على انخفاض مخاطر أسعار الفائدة في هذا البنك، إلا أن هذا الأمر يمكن أن يعيق من تحقيق العوائد وما يعزز ذلك نلاحظ أن هذا البنك حقق عائد مخفض على الموجودات .

المطلب الثالث: التحليل القياسي لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية

بعد التطرق إلى تحليل بيانات متغيرات الدراسة لبنوك عينة البنوك العمومية سنقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة خلال الفترة 2006-2015 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك كما يلي:

1- معادلة الانحدار العائد على الموجودات على المتغيرات المستقلة:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة

1-1 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$ROA_{it} = a + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

حيث:

ROA_{it} : تمثل نسبة العائد على الموجودات في البنوك التجارية العمومية i للفترة t

$Debt_{it}$: تمثل نسبة الاقتراض على اجمالي الموجودات في البنوك التجارية العمومية i للفترة t

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك للبنوك التجارية العمومية للفترة t

a : ثابت الانحدار

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي ويمثل ذلك الجزء من الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

1-1-1 تقدير النماذج:

سنقوم أولاً بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانل (النموذج التجميعي pooled model، نموذج الآثار الفردية الثابتة) fixed effect model، نموذج الآثار الفردية العشوائية random effect model، ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البنوك تسلك سلوكاً موحداً (هناك تجانس) فيما يخص الحد الثابت (الحد الثابت يفسر حسب الموضوع الدراسة) أم أن لكل بنك سلوكه الخاص، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج $eviews9$ هو اختبار Redundant Fixed Effects Tests الذي يعتمد أيضاً على اختبار فيشر ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 1 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 حيث بلغت 0,000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي.

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: وذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج Eviews9 وهو اختبار Breusch-Pagan. ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 1 نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan وجميع الإختبارات المماثلة أقل من 0,05 مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو النموذج العشوائي مقارنة بنموذج التجميعي.

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 1 خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,001) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة ، لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته .

ومنه معادلة المخدر العائد على الموجودات على المتغيرات المستقلة

$$ROA_{it} = -0.373 + 0.008 Debt_{it} + 0.10 Equity_{it}$$

الجدول رقم (3-9): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع العائد على الموجودات)

في البنوك التجارية العمومية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار فيشر	القيمة الاحتمالية لفischer
العائد على الموجودات	نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات	0,008	0,02	83,3	37,12	0,00
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	0,10	0,00			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9 (الملحق رقم 1)

2-1 تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (3-9) نلاحظ أنه يوجد تأثير إيجابي بين نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات وعليه فإن أي زيادة في إجمالي الديون بوحدة واحدة ستؤدي إلى رفع العائد على الموجودات بـ 0.008 وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.02 عند مستوى معنوية 0.05. وهذا يدل أن زيادة الديون تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب الموجودات من الأرباح وذلك من خلال الاستفادة من الوفورات الضريبية التي توفرها الديون.

أيضا يظهر لنا أن نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات لها تأثير إيجابي على نسبة العائد على الموجودات حيث أن الارتفاع في نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات بوحدة واحدة يؤدي إلى رفع العائد على الموجودات بـ 0.10 وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 عند مستوى معنوية 0.05 ، هذا يدل على أنه عند تمويل البنوك بواسطة حقوق الملكية يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحية الموجودات، أي نصيب الموجودات من الأرباح التي يحققها البنك.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 فقد بلغ 83,3% مما يعني أن المتغيرات المستقلة المثلة في نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات ونسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات تفسر 83,3% من تغيرات العائد على الموجودات وهي نسبة عالية عند مستوى معنوية 0.05. والباقي يرجع لمتغيرات أخرى خارج النموذج.

أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج تبين أن النموذج معنوي من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (ROA) حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 لمستوى معنوية 0,05

3-1-3 المعايير القياسية :

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 1 نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من 0,05 حيث بلغت 0,67 مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية :

للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera الذي أعطى النتائج التالية : من خلال نتائج هذا الإختبار كما هو في الشكل البياني الموضح في الملحق رقم 1 يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) اكبر من 0,05 حيث بلغت 0,37. من خلال سبق نستنتج مايلي:

-يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية المقاسة بنسبة العائد على الموجودات.

-يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية المقاس بنسبة العائد على الموجودات.

2- معادلة انحدار نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة:

2-1 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$ROE_{it} = a_{it} + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

ROE_{it} : نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية i للفترة t .

$Debt_{it}$: تمثل نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات للبنوك العمومية i للفترة t .

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك للبنوك العمومية i للفترة t .

a_{it} : ثابت الانحدار.

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي ويمثل ذلك الجزء من الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

2-1-1 تقدير النماذج:

سنقوم أولاً باختبار وجود الآثار الفردية أي المفاضلة بين نموذج الآثار الفردية الثابتة والعشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج الآثار الفردية الثابتة مع نموذج الآثار الفردية العشوائية.

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: للمفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج eviews9 وهو اختبار Redundant Fixed Effects Tests من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 2 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,00 مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي.

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: وذلك للمفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج eviews وهو اختبار Breusch-Pagan. ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 6 نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan وجميع الإختبارات المماثلة أقل من 0,05 حيث بلغت 0,00 مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو النموذج العشوائي مقارنة بنموذج التجميعي.

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 2 نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,004) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن نموذج الأثر الثابت هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة ، لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته

ومنه معادلة المنحدر العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة.

$$ROE_{it} = 3,526 + 0,127Debt_{it} - 0,242 Equity_{it}$$

الجدول رقم (3-10): تحليل الانحدار الخطي (المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية العمومية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2 %	قيمة اختبار فيشر	القيمة الاحتمالية لفischer
العائد على حقوق الملكية	نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات	0,127	0,012	53,92	8,69	0,000
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	-0,242	0,18			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9(الملحق رقم 2)

2-2 تحليل النتائج :

من خلال الجدول رقم (3-10) نلاحظ أنه يوجد تأثير إيجابي بين نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية، وهذا التأثير ذو دلالة إحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.012 لمستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على أن التمويل بواسطة الديون يزيد من نصيب حقوق الملكية من الأرباح.

أيضا نلاحظ من النتائج المتوصل في الجدول أعلاه أنه يوجد تأثير سلبي و غير معنوي بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية حيث بلغت القيمة الإحصائية 0.18 لمستوى معنوية 0.05 مما يدل أن التمويل بواسطة رأس المال الممتلك في البنوك العمومية لا يعمل على زيادة نصيبه من الأرباح .

أما بالنسبة للقوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد قد بلغ 53,92% وهي تدل على قوة تفسيرية معتبرة للنموذج أي 53,92% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج نلاحظ أن معادلة الانحدار جيدة ومقبولة حيث بلغت قيمة F المحسوبة 8,69 وهي ذات دلالة إحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.000 عند مستوى معنوية 0.05. أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع .

2-3 المعايير القياسية :

أ - اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM ، فمن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 2 نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera خلال نتائج اختبار كما هو موضح في الشكل البياني في الملحق رقم 2 يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05. من خلال ماسبق نستنتج مايلي:

- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية المقاسة بنسبة العائد على حقوق الملكية .

- لا يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية المقاسة بنسبة العائد على حقوق الملكية.

وبناء على النتائج السابقة:

- نقبل الفرضية الأولى التي تنص على وجود تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية .

نقبل الفرضية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية.

3- معادلة الانحدار نسبة القروض على اجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة:

3-1 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$RCR_{it} = a_{it} + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

حيث:

RCR_{it} : نسبة القروض على إجمالي الموجودات للبنوك العمومية i للفترة t .

$Debt_{it}$: تمثل نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات للبنوك العمومية i للفترة t .

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات للبنوك العمومية i للفترة t .

a_{it} : ثابت الانحدار.

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي

3-1-1- تقدير النماذج:

أ- إختبار وجود آثار فردية ثابتة: للمفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، تم استخدام الاختبار Redundant Fixed Effects Tests من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 3 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0,014 مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي.

ب- إختبار وجود آثار فردية عشوائية: من خلال اختبار Breusch-Pagan نفاضل بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة. ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 3 نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan وجميع الاختبارات المماثلة أقل من 0,05 حيث بلغت 0,0035 مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو النموذج العشوائي مقارنة بنموذج التجميعي.

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام إختبار Hausman، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 3 لاحظ أن احتمالية إختبار Hausman (0,98) أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية العدم التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية العشوائية هو الملائم للتحليل، لذلك سنعتمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته .
 . ومنه معادلة انحدار نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة.

$$RCR_{it}=40,5 +0,33 Debt_{it}-0,284Equity_{it}$$

الجدول رقم (3-11) تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: نسبة القروض على إجمالي

الموجودات) في البنوك التجارية العمومية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار فيشر	القيمة الاحتمالية لفيشر
نسبة القروض على إجمالي الموجودات	نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات	0,330	0,02	13,2	4,353	0,017
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	-0,284	0,37			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews9 (الملحق رقم 3)

3-2- تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات ونسبة القروض على إجمالي الموجودات، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.02 لمستوى معنوية 0.05 وهذا يدل أن التمويل عن طريق الديون يعمل على رفع مخاطر الائتمان في البنوك العمومية أي كلما زادت الديون زادت القروض الممنوحة، بمعنى أن الأموال التي مصدرها الديون يتم توظيفها مباشرة في عملية منح القروض ويكون ذلك

حسب طلبات القروض. يرجع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على التمويل من طرف البنوك العمومية في تمويل المشاريع التنموية المهمة .

أيضا من خلال النتائج المتوصل إليها كما هي موضحة في الجدول أعلاه أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسبة القروض على إجمالي الموجودات حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,37 لمستوى معنوية 0,05 مما يعني أن التمويل بواسطة حقوق الملكية لا يعمل على إرتفاع مخاطر الائتمان أي هذه الأموال لا يمنحها في شكل قروض للعملاء .

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 13,2 % وهي تدل على قوة تفسيرية ضعيفة للنموذج أي أن 13,2% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. أما المعنوية الكلية للنموذج نلاحظ أن قيمة F بلغت 4,35 والقيمة الاحتمالية 0.017 عند مستوى معنوية 0,05، من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع .

3-3 المعايير القياسية :

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM، من خلال النتائج الموضحة في الجدول المبين في الملحق رقم 3 نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera من خلال نتائج الموضحة في الشكل البياني في الملحق رقم (3) يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.

من خلال ماسبق نستنتج مايلي:

- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة القروض على إجمالي الموجودات؛

- لا يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة القروض على إجمالي الموجودات.

4- معادلة الانحدار نسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة.

4-1- نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$RLR_{it} = a_{it} + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

حيث:

RLR_{it} : نسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية العمومية i للفترة t .

$Debt_{it}$: تمثل نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات للبنوك العمومية i للفترة t .

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية العمومية i للفترة t .

a_{it} : ثابت الانحدار.

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي.

4-1-1- تقدير النماذج:

أ- إختبار وجود آثار فردية ثابتة، من خلال اختبار Redundant Fixed Effects Tests كما هو موضح في الجدول بالملحق رقم 4 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,00 مما يعني رفض الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الملائم هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي.

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: من خلال اختبار Breusch-Pagan نفاضل بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة. ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 4 نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan وجميع الاختبار المماثلة أقل من 0,05 مما يعني قبول

فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية ، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي .

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 4 نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,03) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة ، لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته .

ومنه معادلة انحدار نسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة.

$$RLR_{it} = 9,855 + 0,136 Depte_{it} - 0,430 Equity_{it}$$

الجدول رقم (3-12): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: نسبة النقد والأرصدة النقدية

على إجمالي الموجودات) في البنوك العمومية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار فيشر	القيمة الاحتمالية لفيشر
نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات	نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات	0,136	0,02	62,6	12,448	0,00
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	-0,430	0,03			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 (الملحق رقم 4)

4-2- تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (3-12) نلاحظ أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات ونسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.02 لمستوى معنوية 0.05. مما يعني أن الزيادة في الاعتماد على الديون يعمل على زيادة السيولة بزيادة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة وهذا ما يفسر أن البنوك العمومية تحتفظ بجزء من الأموال الديون في شكل أرصدة نقدية لمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع و الجزء الأخر تمنحه في شكل قروض لعملائها.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يوجد تأثير سلبي و معنوي بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,03، و مستوى معنوية 0.05 . مما يعني التمويل بواسطة حقوق الملكية لا يخفض من مخاطر السيولة في البنوك العمومية، أي عند زيادة رأس المال الممتلك تنخفض نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنوك أي لا تستخدمه البنوك العمومية في زيادة السيولة وتستخدمه في أنشطتها البنكية الأخرى كزيادة في عدد فروعها .

أما بالنسبة للقوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغت 62,6% وهي تدل على قوة تفسيرية متوسطة للنموذج أي أن 62% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

أما بالنسبة للمعنوية الإحصائية الكلية للنموذج نلاحظ أن معادلة الانحدار جيدة حيث بلغت قيمة F المحسوبة 12,44 والقيمة الاحتمالية 0,00 عند مستوى معنوية 0.05. من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

3-4 المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM ، من خلال النتائج الموضحة في الجدول المبين في الملحق رقم(4) نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية

للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera من خلال نتائج إختبار الموضحة في الشكل البياني الموضحة في الملحق رقم (4) يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05 ومن خلال ماسبق نستنتج مايلي:

- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر السيولة المقاسة بنسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات؛
 - يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر السيولة المقاسة بنسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات.
- 5- معادلة الانحدار نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات المستقلة.

5-1 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$IRR_{it} = a_{it} + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

حيث:

IRR_{it} : نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات للبنوك العمومية i للفترة t .

$Debt_{it}$: تمثل نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات للبنوك العمومية i للفترة t .

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات للبنوك العمومية i للفترة t .

a_{it} : ثابت الانحدار.

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي

5-1-1- تقدير النماذج:

أ- إختبار وجود آثار فردية ثابتة: من خلال اختبار Redundant Fixed Effects Tests كما هو موضح في الجدول بالملحق رقم 5 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,00 مما يعني رفض الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الملائم هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي.

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: من خلال اختبار Breusch-Pagan نفاضل بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة. ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 5 نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan وجميع الاختبار المماثلة أقل من 0,05 مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية ، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي .

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 5 نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,001) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة ، لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

ومنه معادلة انحدار نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات المستقلة.

$$IRR_{it} = 2.27 + Debt_{it} - 2.62 Equity_{it}$$

جدول رقم (3-13): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: نسبة الخصوم الحساسة على

إجمالي الموجودات) في البنوك التجارية العمومية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار فيشر	القيمة الاحتمالية لفيلشر
نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات	نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات	1	0,00	100	3,88	0,000
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	-2,62	0,04			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 (الملحق رقم 5)

2-5 تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ أنه يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 لمستوى معنوية 0.05 ، وهذا يدل على أن عند زيادة التمويل بواسطة الديون يزيد من احتمالات التعرض لمخاطر أسعار الفائدة لارتفاع الودائع التي تتأثر بمخاطر تغيرات أسعار الفائدة .

أيضا نلاحظ أنه يوجد تأثير سلبي معنوي بين نسبة رأس المال الممتلك و نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.04 لمستوى معنوية 0.05 وهذا يدل أن التمويل عن طريق الأموال الخاصة يعمل على خفض احتمال التعرض إلى مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.

أما بالنسبة للقوة التفسيرية للنموذج بلغت قيمة معامل التحديد 100% مما يدل أن المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة 100% على نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات ، وهي تدل على قوة تفسيرية كاملة للنموذج أي أن 100% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج .

أما بالنسبة للمعنوية الإحصائية الكلية للنموذج يتبين لنا أن هذا النموذج معنوي أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر التي كانت أقل من 0,05 حيث بلغت 0.00 .

ومن خلال ماسبق نستنتج مايلي:

- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر أسعار الفائدة المقاسة بنسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات .
- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر أسعار الفائدة المقاسة بنسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات .

3-5 المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من أجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM ، من خلال النتائج الموضحة في الجدول في الملحق رقم 5 نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera من خلال نتائج الموضحة في الشكل البياني في الملحق رقم 5 يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.

وبناء على النتائج السابقة :

- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات والأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية
- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية .

المبحث الثالث: دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة

في هذا المبحث سنحاول معرفة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة.

المطلب الأول: تحليل نسب الهيكل المالي في البنوك الخاصة

1-نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات:

الجدول رقم (3-14): نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية الخاصة

المتوسط العام	المتوسط الحسابي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنوك
	63,69											Arab
		71,33	66,43	68,14	64,78	58,68	53,09	/	67,95	64,93	57,9	
	69,40											AGB
		77,39	76,81	75,17	72,12	66,77	67,21	54	54	78,19	70,63	
	77,09											SG
		79,73	81,38	81,83	79,69	79,1	74,52	74,91	74,91	72,98	73,14	
	43,11											Howsing
		38,67	45,63	48,87	44,54	42,53	44,65	38,76	38,76	50,95	41,43	
	71,70											BNP PARIBAS
		78,04	81,06	82,28	75,5	76,91	73,55	65,35	65,35	58,36	51,37	
	73,91											NATIXISE
		79,61	82,01	/	71,51	68,45	65,32	63,88	63,88	82,75	87,14	
66,48												

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك الخاصة عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-14) الذي يوضح نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات في البنوك الخاصة

نلاحظ تباين في هذه النسبة من بنك إلى آخر:

ففي بنك العرب فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (53.09% - 71.33%) حيث بلغت 57.9% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى أن بلغت 67.95% سنة 2008 وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة حجم الديون بنسبة أكبر من ارتفاع حجم الموجودات، إلا أنها انخفضت إلى 53.09% سنة 2010 وذلك لانخفاض حجم الديون والودائع ثم أخذت النسبة في الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغت إلى 68.14% سنة 2013 بسبب ارتفاع حجم الديون بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات، ثم انخفضت إلى 66.43% سنة 2014 ثم ارتفعت إلى 71.33%

سنة 2015 وهي أعلى قيمة بلغت إليه هذه النسبة وهذا يفسر أن البنك توسع في تلقي الودائع مما أدى إلى رفع هذه النسبة إلى هذا المستوى، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 63.69%.

أما بنك الخليج فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (54%-78.19%) حيث بلغت 70.63% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 78.19% سنة 2007 وهو أعلى مستوى بلغته هذه النسبة خلال سنوات الدراسة لارتفاع حجم الديون بارتفاع حجم الودائع والديون المطروحة بواسطة السندات، إلا أنها انخفضت إلى 54% وذلك لانخفاض حجم الديون وارتفاع حجم الموجودات ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغت إلى 77.39% سنة 2015 وذلك لارتفاع حجم الديون قياسا بإجمالي الموجودات مما يعني أن البنك رفع من حجم ديونه في السنوات الأخيرة من الدراسة، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ 69.40%.

أما بنك سوسيتي جنرال فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (72.98%-81.83%) حيث بلغت 73.14% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 72.98% سنة 2007 وذلك لارتفاع حجم الموجودات بنسبة أكبر من ارتفاع حجم الديون، ثم ارتفعت هذه النسبة بشكل متذبذب إلى أن بلغت 81.83% سنة 2013 وذلك لارتفاع حجم الديون قياسا بإجمالي الموجودات، و هذا راجع لسياسة البنك التمويلية بالاعتماد على الديون في تمويل استثماراته إلا أنها انخفضت إلى 79.73% سنة 2015 بسبب انخفاض الديون و ارتفاع حجم الموجودات. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 77.09% .

أما بنك الإسكان و التجارة فقد تراوحت هذه النسبة (38.67% - 50.95%) حيث بلغت 41,43% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 50,95% سنة 2007 و ذلك لارتفاع حجم الديون قياسا بإجمالي الموجودات ثم انخفضت هذه النسبة انخفاضا كبيرا لتبلغ 35,14% سنة 2009 و ذلك نتيجة انخفاض حجم ديون من الودائع و الديون المطروحة في شكل سندات و ارتفاع حجم الموجودات، إلا أنها ارتفعت إلى 44,65% سنة 2010 نتيجة ارتفاع حجم الودائع بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت 48,87% سنة 2013 و لم يستمر هذا الارتفاع حيث انخفضت إلى 38,67% سنة 2015 نتيجة لارتفاع حجم الموجودات بنسبة أكبر من ارتفاع حجم الديون، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 43,11%.

أما بنك BNP باريس نلاحظ انخفاض و ارتفاع هذه النسبة من سنة إلى سنة أخرى حيث بلغت 51.37% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع لتبلغ 74.6% سنة 2009، و هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع

حجم الديون خاصة حجم الودائع بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات، إلا أن هذه النسبة أخذت في الانخفاض و الارتفاع إلى أن بلغت 82,28% سنة 2013 و هي أعلى قيمة بلغت إليها هذه النسبة و ذلك لارتفاع حجم الديون قياسا بإجمالي الموجودات، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 78,04% سنة 2015 و ذلك لانخفاض حجم الديون قياسا بإجمالي الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 71.78% .

أما بنك ناتكسيس نلاحظ ارتفاع و انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى حيث بلغت 87.14% سنة 2006 و هي أعلى مستوى بلغت إليه هذه النسبة إليها هذه النسبة خلال فترة الدراسة ثم أخذت هذه النسبة تنخفض تدريجيا إلى أن بلغت 63.88% سنة 2008 لارتفاع حجم الموجودات بالرغم من ارتفاع حجم الديون ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع تدريجيا لتصل إلى 82.01% سنة 2014 و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الديون بما فيها حجم الودائع بالرغم من ارتفاع استثمارات هذا البنك، ثم انخفضت إلى 79,61% سنة 2015 لانخفاض حجم الديون خاصة حجم الودائع و أيضا لارتفاع حجم الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 73,91% .

وعند تفحص نتائج هذه النسبة في البنوك الخاصة عينة الدراسة نجد بنك سوستي جنرال، بنك ناتكسيس وبنك BNP باريس في مقدمة البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك الأخرى إذ حققت هذه البنوك أعلى متوسط حسابي لهذه النسبة، مما يدل أن هذه البنوك تعتمد على الديون في تمويل أصولها بنسبة أكبر مقارنة بالبنوك الأخرى عينة الدراسة. أما المتوسط العام لنتائج هذه النسبة في البنوك الخاصة عينة الدراسة فقد بلغ 66.48% .

2- نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات: و هي نسبة تقيس مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة.

الجدول رقم (3-15) : نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية الخاصة

المتوسط العام	المتوسط الحسابي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنوك
	23,86											Arab
		23,47	28,02	26,31	30,26	30,8	39,45	/	15,47	11,89	9,08	
	18,36											AGB
		12,94	11,52	13,63	14,91	17,92	21,62	25	14,97	21,81	29,36	
	10,77											SG
		13	11,24	10,5	13,39	14,57	13,8	13,23	7,21	5,25	5,53	
	33,51											Howsing
		23,79	27,67	29,16	29,5	37,09	42,24	53,32	31,6	28,83	31,93	
	9,86											BNP PARIBAS
		9,54	8,6	9	10,99	12,02	10,71	10,83	8,59	9,5	8,84	
	16,59											NATIXIS E
		14,31	12,71	/	17,83	19,98	22,32	21,76	14,08	15,29	11,07	
18,82												

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك الخاصة عينة الدراسة

من خلال الجدول (3 - 15) الذي يوضح نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية الخاصة نلاحظ تباين هذه النسبة من بنك إلى آخر.

ففي بنك العرب فقد تراوحت هذه النسبة (9.08% - 39.45%) حيث بلغت 9.08% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 39.45% سنة 2011 و ذلك لارتفاع حقوق الملكية قياسا بإجمالي الموجودات نتيجة لارتفاع الاحتياطات و الأرباح المحتجزة ، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن بلغت 26.31% سنة 2013 و هذا الانخفاض نتيجة انخفاض حقوق الملكية و ارتفاع حجم الموجودات، إلا أنها ارتفعت إلى 28,02% سنة 2014 لارتفاع حقوق الملكية و انخفاض حجم الموجودات، ثم انخفضت إلى 23,47% سنة 2015 لانخفاض الاحتياطات والأرباح المحتجزة و ارتفاع حجم الموجودات ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك بلغ 23.86% .

أما بنك الخليج فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (11.52% - 29.36%) حيث بلغت 29,36% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 14.97% سنة 2008 ، و ذلك لارتفاع حجم الموجودات بنسبة أكبر من ارتفاع حقوق الملكية ثم ارتفعت إلى 25% سنة 2009 لارتفاع حقوق الملكية بارتفاع الاحتياطات و الأرباح

المحتجزة، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن بلغت 11.52% سنة 2014 و ذلك نتيجة انخفاض حقوق الملكية و ارتفاع حجم الموجودات، ثم ارتفعت إلى 12.94% سنة 2015 و ذلك لارتفاع حقوق الملكية بنسبة أكبر من ارتفاع حجم الموجودات.

أما بنك سوسيتي جنرال فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (5.25% - 14.57%) حيث بلغت 5.53% سنة 2006 ثم انخفضت بشكل طفيف إلى 5,25% سنة 2007 و ذلك لارتفاع حجم الموجودات بنسبة أكبر من ارتفاع حقوق الملكية أدت إلى خفض هذه النسبة، ثم أخذت هذه النسبة ترتفع تدريجيا إلى أن بلغت 14.57% سنة 2011 و هي أعلى قيمة بلغت إليها هذه النسبة و ذلك نتيجة لارتفاع حقوق الملكية بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات إلا أنها انخفضت إلى 10.5% سنة 2013 و ذلك لارتفاع حجم موجودات هذا البنك ، إلا أنها ارتفعت لتبلغ 13% سنة 2015 لارتفاع حقوق الملكية بزيادة الاحتياطات و الأرباح المحتجزة بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 10.77% .

أما بنك الإسكان و التجارة فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (27.67% - 53.32%) حيث بلغت 31.99% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 28.83% سنة 2007 لارتفاع حجم الموجودات بالرغم من زيادة حقوق الملكية، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 53.32% سنة 2009 و هي أعلى قيمة بلغت إليها هذه النسبة، و ذلك لارتفاع حقوق الملكية قياسا بإجمالي الموجودات و هذا راجع لسياسة البنك التي انتهجها برفع الاحتياطات و الأرباح المحتجزة إلى هذا المستوى أدت إلى رفع حقوق ملكية خلال هذه السنة ، إلا أن هذه النسبة أخذت في الانخفاض إلى أن بلغت 27.67% سنة 2014 لانخفاض حقوق قياسا بإجمالي الموجودات ثم ارتفعت إلى 28.79% سنة 2015 ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 33.51% .

أما بنك **BNP** باريس فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (8.59% - 12.02%) حيث بلغت 8.84% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 9.5% سنة 2007 لارتفاع حقوق الملكية بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات ثم انخفضت إلى 8,59% سنة 2008 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن بلغت 12,02% سنة 2011 و هو أعلى مستوى بلغت إليه هذه النسبة ثم أخذت في الانخفاض لارتفاع حجم الموجودات و انخفاض حقوق الملكية إلى أن بلغت 8,6% سنة 2014 ثم ارتفعت إلى 9.54% سنة 2015

و ذلك لارتفاع حقوق الملكية و انخفاض حجم الموجودات في هذه السنة ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 9.86% .

أما بنك ناتكسيس فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (11.07% - 22.32%) حيث بلغت 11,07% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 15,29% سنة 2007 و هذا راجع لارتفاع حقوق الملكية من الاحتياطات و الأرباح المحتجزة بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات ثم انخفضت هذه النسبة إلى 14,08% سنة 2008 نتيجة انخفاض حقوق الملكية و ارتفاع حجم الموجودات ثم أخذت في الارتفاع لتبلغ 22.32% سنة 2010 و هي أعلى قيمة بلغت إليه هذه النسبة و ذلك لارتفاع الاحتياطات و الأرباح المحتجزة قياسا بإجمالي الموجودات ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض لتصل 12.71% سنة 2014 لارتفاع حجم الموجودات ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 14,31% سنة 2015 لارتفاع الاحتياطات و الأرباح المحتجزة و انخفاض حجم الموجودات ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 16,59% .

وعند ملاحظة نتائج هذه النسبة في البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة نجد بنك الإسكان و التجارة ، بنك العرب و بنك الخليج في مقدمة البنوك إذ حققت هذه البنوك أعلى متوسط حسابي لهذه النسبة ، مما يعني أن هذه البنوك تعتمد على رأس المال الممتلك في تمويلها بنسبة أكبر مقارنة ببقية البنوك الأخرى المتبقية . وهذا ما يتوافق مع النتائج نسبة إجمالي الاقتراض على إجمالي الموجودات التي تم التوصل إليها سابقا أن هذه البنوك تعتمد على الديون بنسبة أقل مقارنة بالبنوك الأخرى. أما المتوسط العام لنتائج هذه النسبة في البنوك الخاصة عينة الدراسة فقد بلغ 18.82%

المطلب الثاني: تحليل نسب الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة

1-نسب الربحية: المتمثلة في نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية

1-1نسبة العائد على الموجودات:

الجدول رقم (3 - 16): نسبة العائد على الموجودات في البنوك التجارية الخاصة

المتوسط العام	المتوسط الحسابي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنوك
	3,1											Arab
		3,71	4,34	4,97	5,09	3,16	3,97	/	2,05	2,76	-2,11	
	3,26											AGB
		2,04	2,26	3,62	3,79	3,44	3,54	3,16	3,92	3,59	3,3	
	1,8											SG
		1,77	2,11	1,88	2,55	2,6	2,16	1,67	1,3	1,03	0,97	
	2,15											Howsing
		2,17	3,13	3,31	3,55	3,59	2,05	0,14	2,4	1,09	0,1	
	2,03											BNP PARIBAS
		1,47	1,7	1,63	2,2	2,86	2,41	2,38	2	1,99	1,72	
	1,54											NATIXISE
		0,88	2,2	/	2,83	1,81	2,42	1,69	0,87	0,51	0,68	
2,31												

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك الخاصة عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3 - 16) نلاحظ تباين البنوك التجارية الخاصة عينة الدراسة في نسبة العائد على الموجودات.

ففي بنك العرب بلغت هذه النسبة -2,11% سنة 2006 حيث كانت سالبة نتيجة أن البنك حقق خسارة خلال هذه السنة ثم ارتفعت إلى 2,76% سنة 2007 لأن البنك بدأ يحقق أرباح مما أثر بشكل إيجابي على هذه النسبة ثم انخفضت إلى 2,05% سنة 2008 لانخفاض حجم الأرباح الصافية ثم أخذت في الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغت 5,09% سنة 2012 وهي أعلى قيمة وصلت إليها هذه النسبة لارتفاع حجم الأرباح مما يدل أن هذا البنك يحقق أرباحا عالية و هذا مؤشر جيد بالنسبة للبنك ثم أخذت في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت 3,71% سنة 2015 لتراجع حجم الأرباح و ارتفاع الموجودات.

أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 3.1% .

أما بنك الخليج نلاحظ أن هذه النسبة أخذت قيما مختلفة خلال سنوات الدراسة حيث حقق هذا البنك معدلات فوق 2% في جميع سنوات الدراسة حيث بلغ أقصاها 3.92% سنة 2008 بسبب ارتفاع الأرباح الصافية المحققة ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض و الارتفاع إلى أن بلغت 2.04% سنة 2015 مما يدل أن هذا البنك يحقق أرباح متزايدة بشكل مستمر التي تدل على قدرته وكفاءته على توليد الأرباح، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 3.26% .

أما في بنك سوسيتي جنرال بلغت هذه النسبة 0.97% سنة 2006 و هي نسبة منخفضة إلا أنها أخذت في الارتفاع بشكل تدريجي لارتفاع حجم الأرباح بشكل متزايد حيث بلغت 2.6% سنة 2011 وهي أقصى قيمة بلغت إليه هذه النسبة خلال سنوات الدراسة ثم أخذت بعدها في الانخفاض و الارتفاع إلى أن بلغت 1.77% سنة 2015 مما يعني أن هذا البنك يحقق أرباحا لكن ليست مستقرة و على العموم مؤشر جيد طالما أن هذا البنك يحقق أرباحا. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 1.80% .

أما في بنك الاسكان و التجارة نلاحظ أيضا انخفاض و ارتفاع هذه النسبة من سنة إلى أخرى حيث بلغت 0.1% سنة 2006 ثم ارتفعت لتبلغ 2.04% سنة 2008 بسبب تزايد حجم الأرباح الصافية قياسا بإجمالي الموجودات، إلا أنها انخفضت إنخفاضاً كبيراً سنة 2009 حيث بلغت 0.14% بسبب انخفاض الأرباح الصافية مما يعني أن هذا البنك لم يستطع توظيف أمواله في فرص استثمارية مربحة أدت إلى تراجع الأرباح، ثم ارتفعت بشكل كبير إلى 3.59% سنة 2011 و هو أعلى مستوى وصلت إليه هذه النسبة و هذا يعني أن البنك حقق أرباحا عالية و بقي في حدود هذا المستوى إلى أن بلغت 2.17% سنة 2015، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 2.15% .

أما بنك BNP باريس فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (1.47% - 2.86%) حيث بلغت 1.72% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة ترتفع إلى أن بلغت 2.86% سنة 2011 و هي أقصى قيمة بلغت هذه النسبة نتيجة ارتفاع الأرباح الصافية بنسب أكبر من ارتفاع حجم الموجودات، إلا أنها أخذت في الانخفاض بشكل تدريجي حتى بلغت 1.63% سنة 2013 بسبب انخفاض الأرباح المحققة ثم ارتفعت إلى 1.70% سنة 2014 ثم انخفضت لتبلغ 1.47% سنة 2015 ، و ذلك نتيجة انخفاض الأرباح الصافية بالرغم من انخفاض حجم موجوداته خلال هذه السنة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 2.03% .

أما بنك ناتكسيس فقد بلغت هذه النسبة 0,68% سنة 2006 ثم انخفضت بشكل طفيف إلى 0,52% سنة 2008 و هذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع حجم الموجودات و ليس لانخفاض الأرباح الصافية إلا أنها أخذت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب لتصل إلى 2.83% سنة 2012 لارتفاع حجم الأرباح المحققة بنسبة أكبر من ارتفاع حجم الموجودات ثم بعدها أخذت هذه النسبة في الانخفاض لتصل إلى 0,88% في 2015 بسبب التراجع في تحقيق الأرباح و ارتفاع حجم أصوله مقارنة بالسنوات السابقة ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 1,54% .

و من خلال الجدول رقم (3 - 16) نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي فقد سجل في بنك الخليج حيث بلغ 3,26% ثم يأتي بعده بنك العرب حيث بلغ 3.1% ثم بنك الإسكان والتجارة حيث بلغ 2.15%، هذه النتيجة تعكس كفاءة إدارة هذه البنوك التشغيلية و الاستثمارية من خلال قدرتهم العالية على توليد الأرباح . وهذه النتائج التي تبلغ في متوسطها العام 2.31% تتقارب مع نتائج تحليل نسب البنوك العربية و الأجنبية التي بلغت ما بين 0.43% - 3%.

2-1 نسبة العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (3 - 17): نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الخاصة

البنوك	السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
Arab		-23,29	23,24	13,29	/	10,07	10,26	16,84	18,89	15,49	15,82	11,17	
AGB		11,25	16,5	26,18	12,65	16,38	19,22	25,47	26,58	19,68	15,8	18,97	
SG		17,66	19,7	18,09	12,61	15,66	17,88	19,06	17,18	18,77	13,65	17,02	
Howsing		0,34	3,8	7,45	0,27	4,86	9,69	12,04	11,38	11,31	9,15	7,02	
BNP PARIBAS		19,54	21,02	23,35	21,98	22,55	23,8	29,14	18,16	19,82	15,44	21,48	
NATIXISE		6,18	3,35	6,18	7,77	10,84	9,05	15,91		17,32	6,21	9,2	
												14,14	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك الخاصة عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3 - 17) نلاحظ تباين البنوك عينة الدراسة في نسبة العائد على حقوق الملكية .

ففي بنك العرب فقد بلغت هذه النسبة -23.29% سنة 2006 نلاحظ أن هذه النسبة كانت سالبة لأن البنك حقق خسارة في هذه السنة ثم ارتفعت إلى 23.24% لانخفاض حقوق الملكية و ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة ثم انخفضت هذه النسبة إلى أن بلغت $10,07\%$ سنة 2010 بسبب ارتفاع حقوق الملكية بزيادة رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة بالرغم من ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة ، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت $18,89\%$ سنة 2013 بسبب ارتفاع الأرباح الصافية و انخفاض حقوق الملكية ثم انخفضت إلى $15,49\%$ بسبب ارتفاع حقوق الملكية بنسبة أكبر من ارتفاع الأرباح الصافية. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 11.17% .

أما بنك الخليج فقد أخذت هذه النسبة قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة حي بلغت هذه النسبة 11.25% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى أن بلغت 26.18% سنة 2008 لارتفاع صافي الربح بعد الضريبة قياسا بإجمالي حقوق الملكية ثم انخفضت إلى $12,65\%$ سنة 2009 لارتفاع حقوق الملكية أو رأس المال الممتلك ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 26.58% سنة 2013 ، وهي أقصى قيمة لارتفاع صافي الربح بعد الضريبة و انخفاض حقوق الملكية ثم انخفضت لانخفاض الأرباح الصافية و ارتفاع حقوق الملكية بزيادة الاحتياطات و الأرباح المحتجزة حيث بلغت 15.8% سنة 2015. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 18.97% .

أما بنك سوسيتي جنرال فقد حقق معدلات تفوق 12% خلال سنوات الدراسة حيث بلغت هذه النسبة $17,66\%$ سنة 2006 ثم ارتفعت إلى $19,7\%$ سنة 2007 لارتفاع الأرباح الصافية بنسبة أكبر من ارتفاع حجم حقوق الملكية ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض حتى بلغت 12.61% سنة 2009 و هذا راجع لارتفاع حقوق الملكية بالرغم من ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة ، إلا أن هذه النسبة أخذت في الارتفاع حتى بلغت 19.06% سنة 2013 ، وهو أعلى مستوى تصل إليه هذه النسبة ، و يعود ذلك لتزايد الأرباح قياسا بحقوق الملكية ثم انخفضت 13.65% سنة 2015 لارتفاع حقوق الملكية . أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغت 17.02% .

أما بنك الإسكان و التجارة فقد بلغت هذه النسبة $0,34\%$ سنة 2006 ثم ارتفعت بشكل كبير إلى $3,8\%$ لارتفاع صافي الربح ، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت 12.04% و هو

أعلى مستوى بلغت إليه هذه النسبة و هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع صافي الربح و انخفاض حقوق الملكية ، ثم أخذت في الانخفاض بشكل تدريجي حتى بلغت 11,31% سنة 2014 لارتفاع حقوق الملكية برغم من ارتفاع حجم الأرباح أما الانخفاض إلى 9,15% سنة 2015 يرجع إلى انخفاض صافي الربح و ارتفاع حقوق الملكية. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 7,02%.

أما بنك **BNP** باريس فقد حقق معدلات تفوق 15% خلال فترة الدراسة حيث بلغت هذه النسبة 19,54% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع حتى بلغت 23,35% سنة 2008 و يرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الأرباح الصافية بالرغم من ارتفاع حقوق الملكية ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض حتى انخفضت إلى 18,16% سنة 2013 و ذلك لانخفاض صافي الربح بالرغم من انخفاض حقوق الملكية خلال هذه السنة ثم ارتفعت سنة 2014 إلى 19.82% لارتفاع صافي الربح و انخفاض حقوق الملكية معا، إلا أن هذه النسبة لم تستمر في الارتفاع حيث انخفضت إلى 15.49% سنة 2015 و ذلك لارتفاع حقوق الملكية و انخفاض الأرباح الصافية خلال هذه السنة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 21.48% .

أما بنك **ناتكسيس** نلاحظ تذبذب في هذه النسبة ما بين انخفاض و ارتفاع هذه النسبة حيث بلغت 6,18% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 3,35% سنة 2007 و ذلك لارتفاع حقوق الملكية بالرغم من تزايد الأرباح الصافية ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت هذه النسبة 17.32% سنة 2014 و هو أعلى مستوى وصلت إليه هذه النسبة و ذلك لتزايد الأرباح الصافية و انخفاض حقوق الملكية ، إلا أن هذه النسبة تراجعت بشكل كبير إلى 6.21% سنة 2015 و ذلك للانخفاض الكبير للأرباح و ارتفاع حقوق الملكية خلال هذه السنة، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 9.2% .

من خلال الجدول رقم (3 - 17) نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي قد سجل في بنك **BNP** باريس إذ بلغ 21.48% ثم يأتي بعده بنك الخليج حيث بلغ 18.97% مما يدل ارتفاع العائد الذي يحصل عليه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك و يدل على كفاءة القرارات الاستثمارية و التشغيلية في هذين البنكين، أما أدنى متوسط حسابي قد سجل في بنك الإسكان و التجارة حيث بلغ 7.02% مما يعني انخفاض العائد الذي يحصل عليه المساهمون مما يستدعي مراجعة القرارات الاستثمارية و التشغيلية في هذا البنك. وهذه النتائج التي تبلغ

في متوسطها العام 14.14 % في البنوك العمومية تتقارب مع نتائج تحليل هذه نسبة في البنوك العربية و الأجنبية التي بلغت ما بين 2% - 38%.

2- نسب قياس المخاطر:

2-1 نسبة القروض على إجمالي الموجودات:

الجدول رقم (3 - 18) : نسبة القروض على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية الخاصة

المتوسط العام	المتوسط الحسابي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات البنوك
69,9		77,33	63,79	52,05	88,48	86,97	85,42	/	38,78	70,46	65,88	Arab
58,66		64,28	57,25	58,48	61,73	59,35	46,26	49,23	67,66	64,45	57,97	AGB
70,28		74,73	61,83	65,54	70,42	74,86	73,49	65,48	83,03	72,02	61,46	SG
59,23		34,84	40,11	52,14	71,41	79,62	83,71	80,81	63,98	43,15	42,6	Howsing
71,69		73,3	78,25	75,8	68,51	78,69	77,65	78,69	67,69	64,32	54,07	BNP PARIBAS
61,39		67,71	56,75		63,79	65,46	67,39	58	59,31	60,68	53,42	NATIXISE
65,19												

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك الخاصة عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3 - 18) نلاحظ تباين البنوك عينة الدراسة في نسبة القروض على إجمالي الموجودات:

ففي بنك العرب نلاحظ انخفاض و ارتفاع هذه النسبة من سنة إلى أخرى حيث بلغت 65,88% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 70,46% لارتفاع حجم القروض قياسا بإجمالي الموجودات إلا أنها انخفضت إلى 38,78% سنة 2008 لانخفاض حجم القروض و ارتفاع حجم الموجودات و بالتالي انخفاض مخاطر الائتمان خلال هذه السنة إلا أنه يمكن اعتباره مؤشر غير جيد لانخفاض استثمارات البنك المتمثل في منح القروض، إلا أنها أخذت في الارتفاع بشكل تدريجي حتى بلغت 88,12% سنة 2012 و هو أعلى مستوى بلغت إليه هذه النسبة و هذا راجع لارتفاع حجم القروض مما يعني ارتفاع مخاطر الائتمان بشكل كبير، إلا أنها انخفضت إلى

52.05% سنة 2013 لانخفاض حجم القروض و ارتفاع حجم الموجودات، ثم ارتفعت حتى بلغت 77.33% سنة 2015 بسبب ارتفاع حجم القروض و بالتالي البنك أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 69.9% .

أما بنك الخليج نلاحظ انخفاض و ارتفاع هذه النسبة من سنة إلى أخرى فقد بلغت 57,97% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع حتى بلغت 67,66% سنة 2008 و ذلك لارتفاع حجم القروض و بالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 46,26% سنة 2010 لانخفاض حجم القروض الممنوحة و ارتفاع حجم الموجودات هذا الانخفاض يؤدي إلى انخفاض مخاطر الائتمان ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت 64.28% سنة 2015 و هذا راجع لتذبذب حجم القروض الممنوحة . أما المتوسط الحسابي بهذه النسبة فقد بلغ 58.66%.

أما بنك سوسيتي جنرال فقد بلغت 61,46% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 83,03% سنة 2009 لزيادة حجم القروض الممنوحة بالرغم من ارتفاع حجم الموجودات و بالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان، ثم انخفضت إلى 65,48% سنة 2009 ثم ارتفعت إلى 74,86% سنة 2011 لارتفاع حجم القروض، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض حتى بلغت 61,83% سنة 2014 و بالتالي انخفاض مخاطر الائتمان ثم ارتفعت إلى 74,73% سنة 2015 ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 70,28%.

أما بنك الإسكان و التجارة فقد بلغت 42,6% سنة 2006 ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع تدريجيا حتى بلغت 83.71% سنة 2010 و هو أعلى مستوى بلغت إليه هذه النسبة و هذا نتيجة لارتفاع حجم القروض الممنوحة من قبل هذا البنك و بالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان ، ثم أخذت هذه النسبة تنخفض تدريجيا حتى بلغت 34.84% سنة 2015 و هو أدنى مستوى بلغت إليه هذه النسبة و ذلك لانخفاض حجم القروض مما يعني انخفاض مخاطر الائتمان في هذا البنك، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 59,23%.

أما في بنك BNP باريس فقد بلغت 54,07% سنة 2006 ثم ارتفعت 78,69% سنة 2008 وهذا الارتفاع يشير إلى ارتفاع مخاطر الائتمان بسبب ارتفاع حجم القروض الممنوحة التي يمكن أن لا تسترجع في تواريخ استحقاقها ثم انخفضت إلى 68,51% سنة 2011 لانخفاض حجم القروض، ثم ارتفعت إلى أن بلغت 78,8% سنة 2013 ارتفاع حجم القروض ممنوحة قياسا بإجمالي الموجودات ثم انخفضت إلى 73,3% سنة 2015 وهذا يشير إلى انخفاض مخاطر الائتمان، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 71,69%.

أما بنك ناتكسيس فقد بلغت 53,42% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 60,68% و بالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان بسبب ارتفاع القروض ثم انخفضت إلى 58% سنة 2009 هذا الانخفاض يدل على انخفاض مخاطر الائتمان ثم ارتفعت إلى 67,39% سنة 2010، إلا أنها انخفضت بعد ذلك إلى أن بلغت 56,75% و ذلك بسبب مراجعة السياسة الاقراضية و خفض حجم القروض الممنوحة و بالتالي انخفاض مخاطر الائتمان ثم ارتفعت إلى 67,71% سنة 2015. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة في هذا البنك فقد بلغ 61,39%.

من خلال الجدول رقم (3-18) نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي قد سجل في بنك BNP باريس حيث بلغ 71,28% ثم يأتي بعده بنك سوسيتي جنرال الذي بلغ 70,69% ثم بنك العرب مما يعني أن هذه البنوك أكثر عرضة لمخاطر الائتمان ، ويمكن اعتباره في نفس الوقت مؤشر جيد بالنسبة لهذه البنوك من خلال ارتفاع حجم القروض الممنوحة، حيث أن عملية منح القروض تعتبر من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية ومصدر للأرباح و الإيرادات وتعرض البنوك إلى مخاطر في حالة توجيهها في تمويل أنشطة غير مناسبة مما يزيد في نسبة القروض المتعثرة .

2-2 نسبة النقد و الارصدة النقدية على اجمالي الموجودات :

الجدول رقم (3-19): نسبة النقد و الارصدة النقدية لدى البنك على اجمالي الموجودات في البنوك

التجارية الخاصة

السنوات البنوك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
Arab	9,73	11,14	46,91	/	7,17	7,2	5,22	42,67	16,25	18,45	18,3	
AGB	22,41	17,1	12,07	35,28	45,03	27,93	30,14	33,66	34,06	27,81	28,54	
SG	31,27	23,85	13,4	19,99	16,69	21,07	26,09	31,55	33,25	20,11	23,72	
Howsing	30,28	34,84	10,02	9,47	8,23	9,04	13,46	28,72	35,7	29,89	20,96	
BNP PARIBAS	10,39	8,32	9,24	10,4	12,36	15,57	26,04	16,92	14,54	19,11	14,28	
NATIXISE	10,32	7,38	8,51	20,03	17,58	23	27,12		39,32	27,85	20,12	
											20,98	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك الخاصة عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-19) نلاحظ تباين بنوك عينة الدراسة في نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدي البنوك على إجمالي الموجودات .

في بنك العرب فقد بلغت 9,73% ثم ارتفعت إلى أن بلغت 46,91% و ذلك لزيادة النقد و الأرصدة النقدية لدي البنك مما يدل أن البنك ليس معرض لمخاطر السيولة لأنه تجاوز النسبة المعيارية أي أكبر من 25%، ويعتبر هذا من ناحية أخرى مؤشر غير جيد لأنه تجاوز النسبة المعيارية لأن كلما ارتفعت سيولة البنك قلت فرص البنك على تحقيق عوائد عالية لأن نجاح أي بنك يتوقف على التوازن بين السيولة و الربحية، إلا أنها انخفضت إلى أن بلغت 5,22% سنة 2012 لانخفاض نسبة الأموال السائلة و بالتالي ارتفاع مخاطر السيولة فالبنك هنا غير قادر على الايفاء بالسحوبات المفاجئة ثم ارتفعت إلى 42,67% سنة 2013 ثم انخفضت إلى 18,45% سنة 2015 أما المتوسط الحسابي لهذه السنة فقد بلغ 18,3%.

أما بنك الخليج فقد بلغت 22,41% سنة 2006 وهي نسبة مقبولة قريبة من مستوى النسبة المعيارية ألا أنها انخفضت إلى 12,07% سنة 2008 وهذا نتيجة انخفاض النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك و بالتالي ارتفاع مخاطر السيولة ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض ما بين 27.81% و 45.03% أي تجاوزت النسبة المعيارية و بالتالي البنك ليس لديه مشكل في السيولة و غير معرض لمخاطر السيولة. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 28,54% .

أما بنك سوسيتي جنرال فقد بلغت 31,27% سنة 2006 ثم انخفضت لتصل إلى 13.4% سنة 2008 لانخفاض النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك و ارتفاع حجم الموجودات وهي نسبة منخفضة عن النسبة المعيارية و هنا البنك معرض لمخاطر السيولة ثم أخذت في الارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت 33,25% سنة 2014 و هو أعلى مستوى بلغت إليه هذه النسبة و هي نسبة أكبر من النسبة المعيارية أي انخفاض مخاطر السيولة و لكن نسبة تتعارض مع مبدأ جني الارباح إلا أنها انخفضت إلى 20,11% سنة 2015، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 23,72%.

أما بنك الإسكان و التجارة فقد بلغت 30,28% سنة 2006 ثم ارتفعت لتبلغ 34,84% سنة 2007 و ذلك لزيادة الموجودات السائلة و ارتفاع حجم الموجودات ثم انخفضت لتصل إلى 8,23% سنة 2010 لانخفاض النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك و ارتفاع إجمالي الموجودات و هي نسبة منخفضة جدا عن النسبة المعيارية، و بالتالي البنك معرض بشكل كبير إلى مخاطر السيولة إلا انها أخذت هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 35,7% سنة 2014 و هي نسبة مرتفعة عن النسبة المعيارية ثم انخفضت إلى 29,89% سنة 2015 لكنها بقيت متجاوزة للنسبة المعيارية و بالتالي انخفاض مخاطر السيولة أي البنك قادر على مواجهة أي أزمة سيولة محتملة.

أما بنك **BNP** باريس فقد بلغت 10,39% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 8,32 سنة 2007 لانخفاض الأموال السائلة و ارتفاع حجم الموجودات، إلا أنها ارتفعت تدريجيا هذه النسبة لتصل إلى 26,04% سنة 2012 و هو أعلى مستوى بلغت إليه هذه النسبة متجاوزة النسبة المعيارية وذلك لزيادة الأموال السائلة و بالتالي انخفاض مخاطر السيولة ثم انخفضت إلى 14,54% سنة 2014 هذا الانخفاض الكبير يجعل البنك أكثر عرضة لمخاطر السيولة ثم ارتفعت إلى 19,11% سنة 2015 وهي نسبة تجعل البنك أقل عرضة لمخاطر السيولة ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 14,27%.

أما بنك **ناتكسيس** فقد بلغت هذه النسبة 10,32% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 7,38% سنة 2007 وذلك نتيجة انخفاض الموجودات السائلة و ارتفاع حجم الموجودات وهي نسبة منخفضة جدا مما يجعل البنك أكثر عرضة لمخاطر السيولة، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب لتصل إلى أعلى مستوى و هو 39,32% سنة 2014 و هذا الارتفاع مؤشر جيد بالنسبة للبنك يجعل البنك قادر على مواجهة أي أزمة سيولة لكن في نفس الوقت غير جيد لأنه تجاوز النسبة المعيارية كثيرا، إلا أنها انخفضت هذه النسبة إلى 27,85% سنة 2015 وذلك لتوظيف الأموال السائلة للحصول على العوائد مع الحفاظ على البقاء في حدود النسبة المعيارية ، أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 20,12%.

من خلال الجدول رقم (3-19) نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي فقد سجل في بنك الخليج ثم في بنك سوسيتي جنرال حيث بلغ على التوالي 28,45% و 23,72%، مما يدل على احتفاظهم بأرصدة نقدية كافية لمواجهة أي أزمة سيولة محتملة و نلاحظ أيضا أن أدنى متوسط حسابي سجل في بنك العرب و بنك **BNP** باريس مما يدل على أنهما معرضان لمخاطر السيولة على اعتبار أنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما ارتفعت مخاطر السيولة أي عدم كفاية الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى البنوك لمواجهة أي أزمة سيولة محتملة.

2-3 نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على اجمالي المطلوبات :

الجدول رقم (3-20): نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على اجمالي المطلوبات في البنوك التجارية الخاصة

البنوك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
Arab	57,9	64,93	67,95	/	53,09	58,68	64,78	68,14	66,43	71,33	63,69	
AGB	70,63	78,19	54	54	67,21	66,77	72,12	75,17	76,81	77,39	69,40	
SG	73,14	72,98	74,91	74,91	74,52	79,1	79,69	81,83	81,38	79,73	77,09	
Howsing	41,43	50,95	38,76	38,76	44,65	42,53	44,54	48,87	45,63	38,67	43,11	
BNP PARIBAS	51,37	58,36	65,35	65,35	73,55	76,91	75,5	82,28	81,06	78,04	71,70	
NATIXISE	87,14	82,75	63,88	63,88	65,32	68,45	71,51	/	82,01	79,61	73,91	
											66,48	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات المالية للبنوك الخاصة عينة الدراسة

من خلال الجدول رقم (3-20): نلاحظ تباين البنوك عينة الدراسة في نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات خلال فترة الدراسة:

ففي بنك العرب فقد بلغت هذه النسبة 57,9% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 67,95% سنة 2008 لارتفاع حجم الودائع و هذا الارتفاع يدل على ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة لارتفاع المطلوبات الحساسة لمتغيرات أسعار الفائدة وهي الودائع ثم انخفضت إلى 53,09% سنة 2010 ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 68,14% سنة 2013 و بالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة ثم انخفضت إلى 66,43% سنة 2014 ثم ارتفعت إلى 71,33% سنة 2015 مما يعني أن البنك أكثر عرضة لمخاطر تغيرات اسعار الفائدة. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 63,69% .

أما بنك الخليج فقد بلغت 70,63% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 78,19% سنة 2008 و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الودائع الحساسة لمتغيرات أسعار الفائدة ثم انخفضت انخفاضا كبيرا إلى 54% سنة 2008 بسبب انخفاض في تلقي الودائع التي أدت إلى خفض هذه النسبة و ارتفاع حجم الموجودات و بالتالي البنك في

هذه الحالة ليس معرض بشكل كبير إلى مخاطر تغيرات أسعار الفائدة ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 77,39% سنة 2015 بسبب زيادة الودائع الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة و هي نسبة تجعل البنك معرض بشكل كبير إلى مخاطر تغيرات أسعار الفائدة . أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 69,40%.

أما في بنك سوسيتي جنرال فقد بلغت هذه النسبة 73,3% سنة 2006 ثم انخفضت إلى 72,88% سنة 2007 بسبب ارتفاع حجم الموجودات مع أن البنك ارتفعت لديه حجم الودائع الحساسة لكنها لم تؤثر على النسبة برفعها، ثم ارتفعت إلى 74,91% سنة 2008 ثم انخفضت إلى 73,68% و هذا الارتفاع و الانخفاض راجع إلى انخفاض و ارتفاع حجم الودائع ثم أخذت في الارتفاع بشكل مستمر حتى بلغت 81,83% سنة 2013، مما يدل أن البنك يتلقى الودائع بشكل متزايد و مستمر و بالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة ثم انخفضت لتصل إلى 79,73% سنة 2015 بسبب انخفاض حجم الودائع و بالتالي انخفاض مخاطر أسعار الفائدة. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 77,09% .

أما في بنك الاسكان و التجارة فقد بلغت 41,43% سنة 2006 ثم ارتفعت إلى 50,95% سنة 2007 لارتفاع حجم الودائع ثم أخذت في الانخفاض لتصل إلى 35,14% سنة 2009 بسبب انخفاض حجم الودائع و بالتالي انخفاض مخاطر أسعار الفائدة ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع و الانخفاض لتصل إلى 48,87% سنة 2013 و هو أعلى مستوى تصل إليه هذه النسبة و بالتالي البنك أكثر عرضة لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة إلا أنها انخفضت إلى 38,37% سنة 2015 و من هذه القيم لهذه النسبة في هذا البنك نجد أنها منخفضة ليست مرتفعة مما يعني أن البنك ليس معرض بشكل كبير إلى مخاطر أسعار الفائدة. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 43,11% .

أما بنك BNP باريس فقد بلغت هذه النسبة 51,73% سنة 2006 ثم ارتفعت لتصل إلى 74,6% سنة 2009 بسبب زيادة حجم الودائع الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة و بالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة ، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب لتصل إلى 82,28% سنة 2013 مما يعني ارتفاع مخاطر الفائدة مما قد يعرض البنك إلى خسارة أو تراجع في تحقيق الأرباح، و هو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه أي بنك إلا أنها انخفضت قليلا لتصل إلى 78,04% سنة 2015. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 71,70%.

أما بنك ناتكسيس فقد بلغت هذه النسبة 87,14% سنة 2006 ثم انخفضت لتبلغ 63,88% سنة 2008 و هذا الانخفاض بسبب انخفاض حجم الموجودات و ليس لانخفاض حجم الودائع حيث لا نستطيع أن نحكم أن هذا الانخفاض يؤدي إلى انخفاض مخاطر أسعار الفائدة ثم ارتفعت بشكل تدريجي لتبلغ 82,00% سنة 2014 مما يعني ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة لكون هذه النسبة مرتفعة بسبب ارتفاع حجم الودائع الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة ثم انخفضت هذه النسبة قليلا إلى 79,61% سنة 2015. أما المتوسط الحسابي لهذه النسبة فقد بلغ 73,91%.

من خلال الجدول رقم (3-20) نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي لهذه النسبة قد سجل في بنك BNP باريس و ناتكسيس مما يدل أن هذين البنكين أكثر عرضة لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة و ذلك راجع لارتفاع الخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة ، أما أدنى متوسط حسابي فقد سجل في بنك الإسكان و التجارة وهذا مؤشر جيد بالنسبة للبنك أي أنه ليس معرض بشكل أكبر لمخاطر أسعار الفائدة ، ولكونه منخفض مؤشر غير جيد يدل على أن البنك لا يتلقى ودائع بشكل كبير مما يقلل من فرصه في تحقيق الأرباح لأن البنك التجاري من أنشطته الأساسية قبول الودائع التي من خلالها يحقق الأرباح .

المطلب الثالث: التحليل القياسي لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة

في هذا المطلب سنقوم بدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في البنوك التجارية الخاصة عينة الدراسة و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1- معادلة الانحدار العائد على الموجودات على المتغيرات المستقلة :

1-1 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$ROA_{it} = a_{it} + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

حيث:

ROA_{it} : نسبة العائد على الموجودات للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

$Debt_{it}$: نسبة الافتراض على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

a_{it} : ثابت الانحدار

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي

1-1-1 تقدير النماذج:

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: من خلال اختبار (Redundant Fixed Effects Tests) كما هو موضح في الجدول بالملحق رقم 6 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,002 ، مما يعني رفض الفرضية العدم التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الملائم هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي .

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: من خلال اختبار Breusch-Pagan نفاضل بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة. ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 6 نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan أقل من 0,05 حيث بلغت 0,0012 وجميع الاختبار المماثلة أقل من 0,05 مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية ، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي .

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 6 خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,93) أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية العشوائية أفضل من نموذج الآثار الفردية الثابتة.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الفردية العشوائية النموذج الملائم لبيانات الدراسة ، لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته .

ومنه معادلة انحدار العائد على الموجودات على المتغيرات المستقلة.

$$ROA_{it} = -0,621 + 0,025Debt_{it} + 0,066Equity_{it}$$

جدول رقم (3-21): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: نسبة العائد على اجمالي الموجودات) في البنوك الخاصة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2 %	قيمة اختبار فيشر	القيمة الاحتمالية لفيشر
نسبة العائد على الموجودات	نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات	0,025	0,09	13,4	4,421	0,016
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	0,066	0,02			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 (الملحق رقم 6)

1-2 تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (3-21) نلاحظ أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و نسبة العائد على الموجودات حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,09 عند مستوى معنوية 0,05 و بالتالي أن التمويل بواسطة الديون في البنوك الخاصة لا يعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال رفع نصيب الموجودات من الأرباح المحققة ، يمكن أن نفسر ذلك كون هذه البنوك لا تحتاج إلى الرفع المالي لتوسعة نشاطها، حيث حصتها السوقية من الزبائن صغيرة مقارنة بالبنوك العمومية لذا فهي تكتفي بأموالها الخاصة في تمويل نشاطاتها. أيضا من جهة أخرى أن معظم الودائع هي ودايع جارية بدون فائدة ، وبالتالي لا تستفيد من الوفوات الضريبية .

أيضا نلاحظ أنه يوجد تأثير معنوي بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و نسبة العائد على الموجودات حيث يؤدي ارتفاع نسبة رأس المال الممتلك بوحدة واحدة إلى رفع العائد على الموجودات ب 0,066 ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,02 عند مستوى معنوية 0,05 وهذا يدل أن التمويل بواسطة الأموال الخاصة تؤدي إلى رفع نصيب الموجودات من الأرباح المحققة، وهي نتيجة متوافقة مع تم الوصول إليه أعلاه كون

الرفع المالي مرتبط أساسا بالمرودية الاقتصادية فإذا كانت أقل من تكلفة التمويل فيكون أثر الاقتراض سلبيا ثم إن لم تكون البنك في حاجة للاقتراض لا يجب أن تقتصر خاصة في الأجل القصير المتميز بالتكلفة المرتفعة.

ومن جهة أخرى رأس المال الممتلك البنوك الخاصة توظفه في تمويل نشاطها الأساسي المتمثل في منح القروض وتوظيفه في تحسين الخدمات وتدريب الموارد البشرية بالإضافة إلى وظيفة هامش الأمان مما يرفع من مردودية أصولها .

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد $13,4\%$ و هي نسبة منخفضة غير أنها يمكن الاعتماد عليها في تحليل هذه العلاقة، وهي تدل على قوة تفسيرية ضعيفة للنموذج أي أن $13,4\%$ من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

أما بالنسبة للمعنوية الاحصائية الكلية نلاحظ أن معادلة الانحدار جيدة و مقبولة من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من $0,05$ يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (ROA) حيث بلغت قيمة فيشر $4,42$ وهي ذات دلالة احصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية $0,016$ عند مستوى معنوية $0,05$.

1-3 المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM، من خلال النتائج الموضحة في الجدول في الملحق رقم 6 نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من $0,05$ مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية

للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera من خلال نتائج الموضحة في الشكل البياني في الملحق رقم 6 يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من $0,05$.

من خلال ماسبق نستنتج مايلي:

- لا يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية المقاس بنسبة العائد على الموجودات.

-يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية المقاس بنسبة العائد على الموجودات.

2- معادلة الانحدار نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة :

2-1 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$ROE_{it} = a_{it} + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

حيث:

ROE_{it} : نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

$Debt_{it}$: نسبة الافتراض على إجمالي الموجودات للبنوك i التجارية الخاصة i للفترة t

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

a_{it} : ثابت الانحدار.

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي.

2-1-1 تقدير النماذج:

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: من خلال اختبار Redundant Fixed Effects Tests كما هو موضح في الجدول بالملحق رقم 7 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 حيث بلغت 0,006 مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الملائم هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي.

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: من خلال اختبار Breusch-Pagan نفاضل بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة. ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 7 نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan أقل من 0,05 حيث بلغت 0,0010 وجميع الإختبارات المماثلة يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الملائم هو النموذج العشوائي مقارنة بنموذج التجميعي.

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 7 نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,008) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة ، لذلك سنعتمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته .

ومنه معادلة انحدار نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة.

$$ROE_{it} = 17,7483 + 0.013Debt_{it} - 0,238Equity_{it}$$

جدول رقم (3-22): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: نسبة العائد على حقوق الملكية) في البنوك الخاصة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد $R^2\%$	قيمة اختبار فيشر الاحتمالية لفيشر
نسبة العائد على حقوق الملكية	نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات	0,013	0,87	65,7	14,28
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	-0,238	0,02		

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 (الملحق رقم 7)

2-2- تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (3-22) نلاحظ أنه لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة الافتراض على إجمالي الموجودات و نسبة العائد على حقوق الملكية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,87 وهي أكبر من 0,05، مما يدل أن زيادة التمويل عن طريق الديون لا يعمل على زيادة نصيب حقوق الملكية من الأرباح الصافية المحققة .

أيضا نلاحظ من خلال الجدول أنه يوجد تأثير معنوي سلبي بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و نسبة العائد على حقوق الملكية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,02 عند مستوى معنوية 0,05 وهذا يدل أن التمويل بالاعتماد على الاموال الذاتية يعمل على انخفاض نصيبها من الأرباح وذلك عند زيادة في عدد الأسهم أو زيادة الاحتياطات الاجبارية أو الاختيارية و الأرباح غير المحتجزة يعمل على زيادة حجمها و بالتالي ينخفض نصيبها من الأرباح.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن قيمة معامل التحديد فقد بلغت 65,7% مما يدل أن المتغيرات المستقلة تؤثر على نسبة العائد على حقوق الملكية بنسبة 65,7% عند مستوى معنوية 0,05 ، وهي تدل على قوة تفسيرية معتبرة للنموذج أي أن 66% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

كما تبين من خلال نتائج التحليل كما هي موضحة في الجدول رقم (3-25) أن معادلة الانحدار جيدة و مقبولة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 14,28 و هي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,000 و هي أقل من 0,05، وبالتالي يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

3-2 المعايير القياسية :

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 7 نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera من خلال نتائج الموضحة في الشكل البياني في الملحق رقم 7 يتبين لنا أن سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أقل من 0,05، إلا أن الانحراف بسيط جدا (لأن Kurtosis قريب من 3) وحجم العينة كبير فلن يؤثر هذا على النتائج. من خلال ماسبق نستنتج مايلي:

- لا يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية المقاسة بنسبة العائد على حقوق الملكية

- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية المقاسة بنسبة العائد على حقوق الملكية.

وبناء على النتائج السابقة:

نرفض الفرضية الأولى التي على وجود تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب الربحية.

نقبل الفرضية الثانية التي تنص على وجود تأثير بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات والأداء المالي المقاس بنسب الربحية .

3- معادلة الانحدار نسبة القروض على اجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة

3-1 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$RCR = a_{it} + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

حيث:

RCR_{it} : نسبة القروض على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

$Debt_{it}$: نسبة الافتراض على اجمالي الموجودات للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

a_{it} : ثابت الانحدار

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي

3-1-1 تقدير النماذج:

أ- إخبار وجود آثار فردية ثابتة: من خلال إختبار Redundant Fixed Effects Tests كما هو موضح في الجدول بالملحق رقم 8 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 حيث بلغت 0,000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الملائم هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي.

ب- إختبار وجود آثار فردية عشوائية: من خلال إختبار Breusch-Pagan نفاضل بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة. ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 8 نلاحظ أن احتمالية إختبار Breusch-Pagan أقل من 0,05 حيث بلغت 0,007 وجميع الإختبارات المماثلة أقل من 0,05، مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الملائم هو النموذج العشوائي مقارنة بنموذج التجميعي.

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام إختبار Hausman، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 8 نلاحظ أن احتمالية إختبار Hausman (0,02) أقل من 0,05 مما يعني قبول الفرضية التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو الملائم للتحليل.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، لذلك سنعتمد هذا النموذج ونكمل القيام بالإختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

ومنه معادلة انحدار نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة:

$$RCR_{it} = 34,319 + 0,191 Debt_{it} + 0,964 Equity_{it}$$

الجدول رقم (3-23): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: نسبة القروض على إجمالي الموجودات في البنوك الخاصة)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2 %	قيمة اختبار فيشر	القيمة الاحتمالية لفيشر
نسبة القروض على إجمالي الموجودات	نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات	0,191	0,33	40,5	5,6	0,00
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	0,964	0,0001			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 (الملحق رقم 8)

3-2 تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (3-23) نلاحظ أنه لا يوجد تأثير إيجابي ومعنوي بين نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و نسبة القروض على إجمالي الموجودات ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,33 وهي أكبر من 0,05 و هذا يدل أن زيادة التمويل بواسطة الديون لا يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان وهذه النتيجة متوافقة مع النتائج السابقة أن البنوك الخاصة لا تستخدم الديون في التوسع في منح القروض .

و نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (3-23) أنه يوجد تأثير إيجابي ومعنوي بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و نسبة القروض على إجمالي الموجودات وهي علاقة ذات دلالة احصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,0001 فهي أقل من 0,05 مما يعني أن التمويل بواسطة الاموال الذاتية يزيد من احتمال التعرض إلى مخاطر الائتمان بالتوسع في منح القروض .

أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت قيمة معامل التحديد 40,5% عند مستوى معنوية 0,05، وهي تدل على قوة تفسيرية متوسطة للنموذج أي أن 40,5% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات

المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

أما المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج أن معادلة الانحدار مقبولة ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 5,06 وهي ذات دلالة إحصائية حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0,000. ومن خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

3-3 المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM، من خلال النتائج الموضحة في الجدول المبين في الملحق رقم 8 نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية

للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الشكل البياني بالملحق رقم 8 يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.
من خلال ماسبق نستنتج مايلي:

-لا يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة القروض على إجمالي الموجودات.

-يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة القروض على إجمالي الموجودات.

4-نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات:

4-1 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$RLR_{it} = a_{it} + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

حيث:

RLR_{it} : نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

$Debt_{it}$: نسبة الافتراض على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات للبنوك التجارية الخاصة i للفترة t

a_{it} : ثابت الانحدار

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي

4-1-1 تقدير النماذج:

أ- إختبار وجود آثار فردية ثابتة: من خلال إختبار Redundant Fixed Effects Tests كما هو موضح في الجدول بالملحق رقم 9 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,0021 مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الملائم هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي.

ب- إختبار وجود آثار فردية عشوائية: من خلال الجدول المبين بالملحق رقم 9 نلاحظ أن احتمالية إختبار Breusch-Pagan أقل من 0,10 وجميع الاختبار المماثلة (الأغلب) أقل من 0,05 مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية ، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام إختبار Hausman من خلال الجدول المبين بالملحق رقم 9 نلاحظ أن احتمالية إختبار Hausman (0,03)

أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة ، لذلك سنعتمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته .

ومنه معادلة انحدار نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة:

$$RLR_{it} = 5,902 + 0,341Debte_{it} - 0,404 Equity_{it}$$

جدول رقم (3-24): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات في البنوك الخاصة)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار فيشر	القيمة الاحتمالية لفisher
نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات	نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات	0,341	0,019	41,5	5,272	0,000
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	-0,404	0,003			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 (الملحق رقم 9)

4-2 تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (3-24) انه يوجد تأثير إيجابي معنوي بين نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات ونسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنوك على إجمالي الموجودات ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,019 عند مستوى معنوية 0,05 مما يعني أن التمويل بواسطة الديون يؤدي إلى خفض مخاطر السيولة في البنوك الخاصة من خلال زيادة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك ، وهذه النتيجة تتوافق مع النتيجة الأولى

على أن البنوك الخاصة لا تستخدم الديون في منح القروض حيث تحتفظ بها في شكل نقد و أرصده نقدية لديها لمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع.

أيضا من خلال الجدول رقم (3-24) أنه يوجد تأثير معنوي و عكسي بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات و حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,003 عند مستوى معنوية 0,05. مما يدل على أن البنوك الخاصة عند زيادة رأس المال الممتلك تنخفض نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك وهذا يمكن تفسيره على أن البنوك الخاصة لا تستخدم رأس مالها في زيادة سيولتها وتستخدمه في تمويل نشاطاتها المختلفة.

أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت قيمة معامل التحديد 41,5% وهي تدل على قوة تفسيرية متوسطة للنموذج أي أن 41,5% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

أما المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

3-4- المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM، من خلال النتائج الموضحة في الجدول بالملحق رقم 9 نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

ب - اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية

للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera، ومن خلال نتائج الاختبار الموضحة في الشكل البياني بالملحق رقم 9 يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.

من خلال ماسبق نستنتج مايلي:

- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر السيولة المقاسة بنسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات.

- يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر السيولة المقاسة بنسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات.

5- معادلة الانحدار نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات المستقلة.

5-1 نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$IRR_{it} = a_{it} + b_1 Debt_{it} + b_2 Equity_{it} + E_{it}$$

حيث:

IRR_{it} : نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات للبنوك الخاصة i للفترة t .

$Debt_{it}$: تمثل نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات للبنوك الخاصة i للفترة t .

$Equity_{it}$: تمثل نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات للبنوك الخاصة i للفترة t .

a_{it} : ثابت الانحدار .

E_{it} : تمثل الخطأ العشوائي

5-1-1- تقدير النماذج:

أ- إختبار وجود آثار فردية ثابتة: من خلال إختبار Redundant Fixed Effects Tests كما هو موضح في الجدول بالملحق رقم 10 نلاحظ أن احتمالية الإختبار أقل من 0,05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الملائم هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي.

ب- إختبار وجود آثار فردية عشوائية: من خلال إختبار Breusch-Pagan نفاضل بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة. ومن خلال الجدول المبين في الملحق رقم 10 نلاحظ أن احتمالية إختبار Breusch-

Pagan أقل من 0,05 حيث بلغت 0,000 وجميع الاختبارات المماثلة أقل من 0,05 مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية ، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

ج- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم 10 نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,006) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة ، لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته .
ومنه معادلة انحدار نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات المستقلة.

$$IRR_{it} = 1.96 + Debt_{it} - 1.25 Equity_{it}$$

الجدول رقم (3-25): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي الموجودات) في البنوك الخاصة.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار فيشر	القيمة الاحتمالية لفيشر
نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الموجودات	نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات	1	0,00	100	6,94	0,000
	نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات	-1,25	0,004			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 (الملحق رقم 10)

2-5 تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (3-25) نلاحظ أنه يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 لمستوى معنوية 0.05 وهذا يدل أن عند زيادة التمويل بواسطة الديون يزيد من احتمالات التعرض لمخاطر أسعار الفائدة لارتفاع الودائع التي تتأثر بمخاطر تغيرات أسعار الفائدة.

أيضا نلاحظ أنه يوجد تأثير سلبي معنوي بين نسبة رأس المال الممتلك و نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 لمستوى معنوية 0.05، وهذا يدل أن التمويل عن طريق حقوق الملكية يعمل على خفض احتمال التعرض إلى مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.

أما بالنسبة **للقوة التفسيرية** للنموذج بلغت قيمة معامل التحديد معامل التحديد 100% مما يدل أن المتغيرات المستقلة تؤثر بنسبة 100% على نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات ، وهي تدل على قوة تفسيرية كاملة للنموذج أي أن 100% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج .

أما بالنسبة المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج فمن خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

3-5 المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار LM، من خلال النتائج الموضحة في الجدول بالملحق رقم 10 نلاحظ احتمالية الاختبار Prob أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية .

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية

للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera، من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الشكل البياني بالملحق رقم 10 يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.

من خلال ماسبق نستنتج مايلي:

-يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر أسعار الفائدة المقاسة بنسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الموجودات.

-يوجد تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب مخاطر أسعار الفائدة المقاسة بنسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الموجودات.

وبناء على النتائج السابقة:

نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على وجود تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات والأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية.

نقبل الفرضية الرابعة التي تنص على وجود تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل تحليل مؤشرات الهيكل المالي للبنوك محل الدراسة، و دراسة تأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة، فاستنتجنا أن:

كل البنوك العمومية والبنوك الخاصة تعتمد على الديون أكثر من الأموال الخاصة في تمويلها، أما عند المقارنة في تقدير نسبة الاعتماد على الأموال الخاصة نجد البنوك التجارية الخاصة تعتمد على رأس المال الممتلك أكثر من البنوك التجارية العمومية؛

- البنوك الخاصة حققت معدلات أعلى في نسب الربحية مقارنة بالبنوك العمومية؛
أما في مستوى تعرضهم لمخاطر السيولة البنوك العمومية أكثر عرضة لمخاطر السيولة من خلال نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات؛

- أما من خلال نسب قياس مخاطر الائتمان نجد كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة متقاربان في مستوى تعرضهم لمخاطر الائتمان؛

- أما بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة كانت البنوك العمومية أكثر عرضة لمخاطر أسعار الفائدة من خلال نسبة المطلوبات الحساسة على إجمالي المطلوبات؛

ومن خلال اختبار الفرضيات نجد أن الهيكل المالي يؤثر على الأداء المالي في كل من البنوك التجارية العمومية و البنوك التجارية الخاصة .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه سلطنا الضوء على أهم قرار مالي في البنوك التجارية المتمثل في قرار اختيار تركيبة هيكلها المالي الخاص، و ذلك بالمفاضلة بين استخدام الديون أو رأس المال الممتلك وكيفية مزج بينهما لتمويل أصولها. كما حاولنا في هذه الدراسة اختبار أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية في الجزائر بدراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية و البنوك الخاصة و خلصنا في الجانب النظري و الجانب التطبيقي إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- إن اختيار تركيبة الهيكل المالي بالنسبة للبنوك التجارية يتأثر بمجموعة من العوامل و التي من أهمها الربحية، تكلفة الأموال و المخاطرة فبهدف تعظيم ثروة المساهمين يتطلب التوفيق بين فرص العائد و المخاطرة المترتبة عند اختيار كل مصدر تمويل؛

- و من أجل التعمق أكثر في موضوع الهيكل المالي تطرقنا إلى الأسس النظرية الخاصة باختيار الهيكل المالي حيث تعتبر نظرية Miller et Modigliani سنة 1958 الأساس النظري للهيكل المالي في المؤسسات، حيث خلاصا أن الهيكل المالي لا يؤثر على قيمة المؤسسة و حسب هذه النظرية إن تكلفة رأس المال مستقلة عن تمويل البنوك سواء كان مصدرها الديون أو رأس المال الممتلك. إلا أنها ظهرت نظريات أخرى من أهمها نظرية المفاضلة التي توصلت أنه يوجد نسبة استنادة مثلى و تمثل الهيكل المالي الأمثل من خلال المفاضلة بين المزايا الضريبية و تكاليف الإفلاس و الوكالة، إلا أن المفاضلة بين تكاليف الإفلاس و المزايا الضريبية يعد مختلفا بالنسبة للبنوك لأن البنوك أكثر عرضة لاحتمالات الإفلاس؛

- أما من وجهة نظرية التسلسل الهرمي لا يوجد هيكل مالي أمثل حيث يتم ترتيب الهيكل المالي ترتيب تسلسلي بالاعتماد أولا على التمويل الذاتي ثم الاقتراض ثم إصدار الأسهم كملجأ أخير. أما فيما يخص تطبيق هذه النظرية في البنوك توجد مجموعة من العوامل تعيق تطبيق هذه النظرية في البنوك من أهمها تأمين الودائع؛

- كما خلصنا أن الأداء المالي يعد المؤشر الحقيقي الذي يقيس مدى قدرة البنك التجاري على استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهدافه المسطرة بكل كفاءة و فعالية، و تعتبر النسب المالية من أهم و أقدم الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي و التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه حيث خلصنا أن نسب الربحية من أهم النسب

المستخدمة في تقييم الأداء المالي، كما تطورت أساليب تقييم الأداء المالي تماشياً مع التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية التي من أهمها نظام CAMELS و نموذج بطاقة الأداء المتوازن؛

- وفق نسب الهيكل المالي نجد أن البنوك العمومية تحقق مستويات أعلى في نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات مقارنة بالبنوك الخاصة. بينما البنوك الخاصة تحقق مستويات أعلى في نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات. مما يدل أن البنوك العمومية تعتمد على الديون أكثر من رأس المال الممتلك في تمويل أصولها؛

- من خلال نسب الربحية، البنوك الخاصة تحقق مستويات أعلى مقارنة بالبنوك العمومية، مما يدل أن البنوك الخاصة أكثر قدرة على تحقيق الأرباح من خلال توظيف أموالها وودائعها و مواردها المتاحة حيث أن البنوك العمومية تسعى إلى الانتشار والكثافة، بإنشاء وكالات وتنفق عليها دون جدوى أي لا تغطي حتى نفقاتها بالإضافة إلى سياسة التوظيف فيها عكس البنوك الخاصة الأجنبية التي ترشد نفقاتها تدرس جدواها بدقة؛

- من خلال نسب مخاطر الائتمان نجد أن البنوك العمومية و البنوك الخاصة متقاربتين في مستوى تعرضهم لمخاطر

الإئتمان؛

- أما من خلال نسب مخاطر السيولة نجد أن البنوك العمومية أكثر عرضة لمخاطر السيولة مقارنة بالبنوك الخاصة؛ وهذا يدل على أن البنوك العمومية غير قادرة على الإيفاء بالسحوبات المفاجئة و مواجهة أي أزمة سيولة محتملة؛

أما من خلال نسب قياس مخاطر أسعار الفائدة نجد أن البنوك العمومية هي أكثر عرضة لاحتمالات مخاطر تغيرات أسعار الفائدة و ذلك راجع لاعتمادها الكبير على الديون في تمويل أصولها.

- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: على مستوى البنوك العمومية نقبل الفرضية الأولى التي تنص على وجود تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسبة الربحية، أما على مستوى البنوك الخاصة نرفض الفرضية الأولى؛

الفرضية الثانية : في كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة نقبل الفرضية الثانية التي تنص على وجود تأثير بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات والأداء المالي المقاس بنسب الربحية .

الفرضية الثالثة : في كل من البنوك العمومية و البنوك الخاصة نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على وجود تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات والأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية.

الفرضية الرابعة: في كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة نقبل الفرضية الرابعة التي تنص على وجود تأثير معنوي بين الهيكل المالي المقاس بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات و الأداء المالي المقاس بنسب قياس المخاطر المصرفية.

ومن خلال اختبار الفرضيات الفرعية تم التأكد من صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود تأثير معنوي بين نسب الهيكل المالي و الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر حيث يؤثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك العمومية من خلال:

نسبة العائد على الموجودات حيث عند زيادة نسبة الاقتراض تعمل على زيادة نصيب الموجودات من الأرباح من خلال الاستفادة من الوفورات الضريبية ، وأيضاً عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك يؤدي إلى ارتفاع معدل ربحية الموجودات من خلال استخدامه في أنشطة استثمارية مربحة أدت إلى رفع نصيب ربحية موجوداتها ؛

نسبة العائد على حقوق الملكية حيث عند التمويل بالديون يرفع من نصيب حقوق الملكية من الأرباح بينما عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك لا يعمل على زيادة العائد على حقوق الملكية حيث لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ؛

نسب مخاطر الائتمان حيث عند تمويل بالديون يعمل على رفع مخاطر الائتمان بالتوسع في منح القروض وهذا راجع لاستخدام البنوك العمومية الديون في عملية منح القروض ، أما عند التمويل بواسطة حقوق الملكية لا يعمل على رفع مخاطر الائتمان مما يفسر أن البنوك العمومية لا تمنحها في شكل قروض للعملاء؛

نسب مخاطر السيولة حيث عند التمويل بالديون يعمل على تخفيض مخاطر السيولة بزيادة السيولة لدى البنك ، بينما عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك لا يخفف مخاطر السيولة ، حيث كان تأثير سلبي ومعنوي بين

نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات ، وهذا ما يفسر أن البنوك العمومية تحتفظ بجزء من الديون في زيادة الأرصدة النقدية لديها وجزء الآخر تستخدمه في عملية الإقراض وهذا ما تم التوصل إليه في النتيجة السابقة ، بينما الأموال التي مصدرها رأس المال الممتلك لا تحتفظ بها في شكل أرصدة نقدية تستخدمها في مزاوله أنشطتها البنكية.

نسب مخاطر أسعار الفائدة حيث عند التمويل بواسطة الديون يزيد من احتمالات التعرض لمخاطر أسعار الفائدة لزيادة الخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة، أما عند التمويل برأس المال الممتلك يخفض من احتمال التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة؛

أما في البنوك التجارية الخاصة يؤثر الهيكل المالي على الأداء المالي من خلال :

نسب الربحية حيث تؤثر فقط نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات على نسبة العائد على الموجودات حيث أن عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك تؤدي إلى رفع نصيب الموجودات من الأرباح المحققة من خلال توظيفه في تمويل نشاطها الأساسي المتمثل في منح القروض؛

نسبة العائد على حقوق الملكية حيث عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك يعمل على خفض العائد على حقوق الملكية، حيث عند زيادة الأموال الذاتية يعمل على خفض نصيبها من الأرباح المحققة وذلك لزيادة حجمها ؛

نسب مخاطر الائتمان حيث عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك يزيد من احتمال التعرض إلى مخاطر الائتمان بالتوسع في منح القروض ،أي أن البنوك الخاصة تستخدم رأس مالها الممتلك في عملية منح القروض عكس البنوك العمومية تستخدم الديون في إقراض عملائها ؛

نسب مخاطر السيولة حيث عند التمويل بواسطة الديون يؤدي إلى تخفيض مخاطر السيولة من خلال زيادة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك لمواجهة السحوبات المفاجئة، بينما عند التمويل بواسطة رأس المال الممتلك تنخفض نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك وهذا ما يؤكد النتائج المتوصل إليها أن البنوك الخاصة لا تستخدم الديون في منح القروض و تحتفظ بها في شكل أرصدة نقدية لمواجهة السحوبات المفاجئة؛

نسب مخاطر أسعار الفائدة حيث عند التمويل بالديون يزيد من احتمال التعرض لمخاطر أسعار الفائدة وذلك لارتفاع الخصوم الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة ، بينما عند التمويل برأس المال الممتلك يعمل على خفض احتمال التعرض لمخاطر أسعار الفائدة وذلك لأن رأس المال الممتلك لا يتأثر بتغيرات أسعار الفائدة.

التوصيات:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة و النتائج التي توصلنا إليها نقترح مجموعة من التوصيات العامة:

- على البنوك التجارية التنويع في مصادر التمويل بعدم الاكتفاء بالاعتماد على الاقتراض للاستفادة من الوفورات الضريبية، و الاعتماد على رأس المال الممتلك لأنه مهم في زيادة ثقة المودعين في البنوك حيث يعتبر هامش أمان بالنسبة لهم ؛

- الموازنة بين المخاطر و العائد بعدم المبالغة في اللجوء إلى الاقتراض من خلال التقليل مخاطر و تعظيم ثروة المساهمين، لأن المزيد من الاقتراض يزيد من المخاطر التي يتعرض إليها حملة الأسهم و يزيد من طلب العائد على حقوق الملكية، و في نفس الوقت يزعزع ثقة المودعين و لأن المزيد من الاقتراض يعرض الدائنين و المودعين للمخاطر بصفة أساسية، حيث كلما انخفضت نسبة الاقتراض دل ذلك على هامش أمان بالنسبة لهم في استرجاع أموالهم؛

- الاستفادة من الاقتراض ليس فقط من المزايا الضريبية التي توفرها لكن من خلال توظيفه في فرص استثمارية جديدة و مربحة كالتوسع في منح قروض متنوعة بالتنوع القطاعي بعدم التركيز على قطاع معين و بالتنوع في الأجل، قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل؛

- تشجيع عمليات الخصخصة في البنوك العمومية كأول خطوة تساعد البنوك العمومية في تحسين أدائها حيث لاحظنا أن البنوك الخاصة تتفوق على البنوك العمومية في مؤشرات الأداء المالي؛

- العمل على تنشيط سوق رأس المال أو البورصة يسمح للبنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر بتعدد و تنويع مصادر التمويل ؛

- يجب على البنوك الخاصة الاهتمام بإدارة رأس المال الممتلك وتوظيفه في زيادة عدد الوكالات مما يتيح لها زيادة حصتها السوقية ويمنح ميزة تنافسية تجعل البنوك الخاصة ترفع من رقم أعمالها ومستويات نشاطها، وبالتالي ترفع من مردودية أصولها، وفي نفس الوقت الاستفادة من الرفع المالي بالمزايا الضريبية التي يوفرها؛
- على البنوك العمومية أيضا الاهتمام بإدارة رأس المال الممتلك لتوظيفه في تفعيل مواردها البشرية ، و استقطاب الكفاءات المصرفية و تمكينها من استعمال التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى تحسين الخدمات المصرفية و ينعكس ذلك على رفع مستوى أدائها ، و أيضا مما يسهل منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة و تعزيز قدرتها على الحصول على تسهيلات كبيرة من البنوك العالمية و خاصة في مجال الإعتمادات المستندية ؛
- تقليص فروع البنوك العمومية التي لا تحقق أرباحا خاصة في المناطق الجغرافية التي ليس بها كثافة سكانية مرتفعة، حيث كلما كانت زيادة في عدد فروع البنك إزدادت التكاليف الكلية للبنك هذا من جهة، وصعوبة الرقابة على فروعه مما يؤثر سلبا على ربحيته من جهة أخرى؛
- تطوير و تنوع الخدمات المالية المصرفية كالتعامل بالمشتقات المالية؛
- التوجه نحو الصيرفة الإسلامية لتنوع صيغ التمويل الخاصة بها .

أفاق الدراسة:

- أثر الأداء المالي في تحديد الميزج التمويلي في البنوك التجارية العاملة في الجزائر
- أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك الإسلامية
- أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة البنوك التجارية المدرجة في البورصة
- العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية :

1- الكتب:

- 1) إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
- 2) أبو الفتوح علي فضالة، الهياكل التنظيمية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994.
- 3) أكرم حداد، مشهور مدلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ومعاصر، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2010.
- 4) الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج1، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
- 5) حاكم محسن الربيعي، حمد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الإدارة و المخاطر، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2011.
- 6) حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.
- 7) حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 2009.
- 8) خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2006.
- 9) خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 10) دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2012.
- 11) رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

- 12) زياد رمضان، محفوظ جودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، عمان، 2013.
- 13) سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
- 14) سمير خطيب، قياس و إدارة مخاطر البنوك، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2005.
- 15) سوزان سمير ذيب و آخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر، ط1، الأردن، 2012.
- 16) شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الإيرادات و التكلفة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2013.
- 17) صادق راشد الشمري، إدارة البنوك الودائع و التطبيقات العملية، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
- 18) صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية، دار صفا للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2009.
- 19) صلاح الدين حسن السيبي، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة و النشر، ط1، الإمارات العربية المتحدة ، 1998.
- 20) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية ، مصر، 1999.
- 21) طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمنتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.
- 22) طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر ، 2005.
- 23) عبد الحليم كراجح، علي ربابعة، ياسر السكران، الإدارة والتحليل المالي(أسس، مفاهيم، تطبيقات) ، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2006.
- 24) عبد الرزاق بن حبيب ، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2015.
- 25) عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

- 26) عبد الغفار حنفي، رستمية زكي قرياقص، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 27) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
- 28) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2004.
- 29) عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساني، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ط5، عمان، 2014.
- 30) عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
- 31) علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.
- 32) فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط3، 2009، الأردن.
- 33) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، عبد الله الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2006.
- 34) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Final، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.
- 35) محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
- 36) محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 37) محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، الادارة المالية، مدخل قيمة المؤسسة و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2002.
- 38) محمد عبد الفتاح الصبري، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 39) محمود المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريح للنشر، السعودية، ط2، 2009.
- 40) مصطفى رشدي شحة، النقود و البنوك و الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.

- 41) مفلح محمد حقل، مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
- 42) مكرم عبد المسيح باسلي، المعاملات المصرفية، المحاسبة و الاستثمار و تحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية، مصر، 2008.
- 43) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية(مدخل لاتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر، 2000.
- 44) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 45) - منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 .
- 46) منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي(مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2008.
- 47) ناصر دادي عدون، تقنيات ميزانية التسيير، التحليلي المالي، ج 1، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998.
- 48) نصر محمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية، دار صفا للنشر و التوزيع، ط2، عمان، 2015.
- 49) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004 .
- 2- الرسائل الجامعية:
- 50) أحلام بوعبدلي، الإصلاحات البنكية وأثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
- 51) أحمد حسين أحمد المشهري، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

- 52) أحمد مصطفى البطران، العلاقة بين للامساواه في توزيع الدخل والنمو الإقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين 2013.
- 53) آسيا قاسمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
- 54) أنفال حدة ديبزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 55) إيمان العاني ، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.
- 56) باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- 57) بسام محمد الآغا، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
- 58) بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجات أمان البنوك التجارية العاملة في الأردن، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- 59) جمال تماري الشريدة فلاح ، مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة اليرموك، الأردن، 2014.
- 60) حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2007.
- 61) حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- 62) حورية حمي، آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.

- 63) حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.
- 64) خالد صالح عبود أسباقة، نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية و مصرف الصحاري في الجمهورية الليبية، مذكرة دكتوراه في المصارف و التأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2011.
- 65) خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005.
- 66) ذهيبية بن عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في الأوراق المالية، حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان الأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2005-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
- 67) رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
- 68) زاهد صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية) دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011.
- 69) سماح ميهوب، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط بنك عن بعد، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013.
- 70) سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مذكرة المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
- 71) شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009.
- 72) شهيناز بدرابي، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، مذكرة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص 201.
- 73) شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010.

- 74) صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، BNA، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.
- 75) عبد الغني دادن، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر و باريس، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 76) عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطبيقي للبيانات (DEA)، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009.
- 77) علي بن ضب، دراسة تأثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2009.
- 78) عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- 79) عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 80) عيسى أحمد عيسى المقابلة، تأثير مقررات لجنة بازل على أداء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن دراسة مقارنة، مذكرة دكتوراه ، جامعة اليرموك، الأردن ، 2013.
- 81) غدير محمود المهدي، استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية و القيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم (دراسة حالة بنك فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014.
- 82) غنية بوريعة، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الأشغال و التركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.
- 83) فضيلة بوطورة ، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006.

84) مالك بن عمار، المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة الإسمنت للفترة الممتدة من 2006-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.

85) محمد حيدر موسى، محددات هيكل التمويل لدى شركات الاتصالات النقالة الوطنية في الوطن العربي، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.

86) نبيل سعيد عبده المعمري، الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة آل البيت، اليمن، 1999.

87) نعيمة مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

88) نيفين عبد القادر، حمزة إبراهيم حال، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة بور سعيد، مصر، 2014.

89) هاني احمد محمود ديبك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و ربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.

3-المقالات :

90) أحلام بوعبدلي، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد الإصلاحات 1990 دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 13، جامعة غرداية، الجزائر، 2011.

91) أحمد زكريا صيام، محمود عادل أبو النادي، تأثير كفاءة الخدمات المصرفية الالكترونية على الاداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، فلسطين، 2014.

92) أحمد يوسف دودين، معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية (دراسة ميدانية)، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 9، العدد 2، الأردن، 2009.

93) بالرقى تيجاني، موقف المنهج المعياري و المنهج الايجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 5، جامعة سطيف، الجزائر، 2005.

- 94) بلال نوري سعيد الكوري، عبد الحسين حاسم محمد، أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية، دراسة مقارنة بين مصرفي الأردنّي الكويتي و الراجحي للاستثمار، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 17، العراق، 2011.
- 95) بلال نوري سعيد الكوي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المحلية العراقية، العدد 29، العراق، 2007.
- 96) حسنية صيفي، نوال بن عمارة، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر cac40 خلال الفترة (2008-2009)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، الجزائر، 2015.
- 97) حمزة حيدر، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 68، العراق، 2008.
- 98) حيدر يونس الموسوي، إدارة مخاطر السيولة المصرفية، دراسة تحليلية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 9، العدد 2، العراق، 2011.
- 99) رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد و أهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، العراق، 2012.
- 100) رضا صاحب أبو حمد، دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي و ديونه للفترة 1996-2003، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 1، العراق، 2006.
- 101) زكريا يحيى جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.
- 102) زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 63، العراق، 2007.
- 103) زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي، أثر رأس المال الممتلك على ربحية المصارف، دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة دراسات محاسبة و مالية، جامعة بغداد، العدد 17، العراق، 2011.
- 104) زيد عائد مردان، ابراهيم عبد موسى السعيري، القيمة العادلة و تأثير استعمالها في مؤشرات الاداء المالي في البنوك التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 8، العدد 25، العراق، 2012.

- 105) سبحي فتحي محمد الطائي، ليلي عبد الكريم محمد، التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار CAMELS (دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية)، كلية تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 9، العدد 27، العراق، 2013.
- 106) سبحي فتحي محمد الطائي، شيماء وليد عبد الهادي، قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية و تحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 9، العدد 28، العراق، 2013.
- 107) سبحي فتحي محمد، يونس الطائي، أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية و رأسمال البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني و البنك الأردني الكويتي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 119، العراق، 2013.
- 108) سبحي فتحي، محمد يونس الطائي، الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19، العراق، 2010.
- 109) سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار، مجلة تنمية الرافدين، جامعة موصل، العدد 29، العراق، 2007.
- 110) صدام محمد محمود، علي إبراهيم حسين، ليث نعمان حسون، الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية و بطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي للبنوك، دراسة تطبيقية في مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار للسنوات 2003-2006، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، العراق، 2013.
- 111) صلاح الدين محمد أمين الإمام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد 13، العراق، 2010.
- 112) الطيب بولحية، بوجميلة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 14، الجزائر، 2016.
- 113) عباس خضير، نبراس جاسم، قياس و تحليل معدل العائد و المخاطرة في المصرف التجاري العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 49، العراق، 2015.

- 114) عبد السلام لفتة سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11، العراق، 2006.
- 115) عبد الغاني دادن، الجدل القائم حول الهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الباحث، العدد7، الجزائر 2009.
- 116) عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، الجزائر، 2006.
- 117) عبد الحسين توفيق شلي، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي و التشغيلي في الوحدات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد6، العدد23، العراق، 2009.
- 118) عبد الوهاب دادن، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي الإسهامات النظرية الأساسية، مجلة الباحث، العدد4، الجزائر، 2006.
- 119) عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، باستخدام طريقة التحليلي العاملي التميزي (AED) خلال فترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية، المجلد 7، العدد2، الجزائر، 2014.
- 120) علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، المجلد15، العدد1، فلسطين، 2011.
- 121) علي محمود محمد، سعر الفائدة و تأثيره على ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإدارية و القانونية، جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1، سوريا، 2014.
- 122) عماد عبد الستار سلمان، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد32، المجلد 8، العراق، 2013.
- 123) قيصر علي عبيد الفتلي، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الأهلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد2، العراق، 2014.
- 124) لانا نبيل زاهر، أثر السيولة و الكفاية الإدارية و الملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد36، العدد6، سوريا، 2014.

- 125) ماهر موسى درغام، مروان محمد أبو فضة، أثر تطبيق نموذج الأداء المتوازن في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد 12، فلسطين، 2009.
- 126) محسن حسن زويلف، عبد الناصر نور، أهمية و مدى استخدام بطاقة العلامات المتوازنة في تقييم الأداء، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 20، الأردن، 2005.
- 127) محمد بدر عبد الحسين الرباحي، تحليل مؤشرات الربحية لمصرف الرشيد (1996-2000) مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، العراق، 2006.
- 128) محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة البنوك الجزائرية خلال الفترة 1999-2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، الجزائر، 2004.
- 129) مديرية البحوث و المجلة و بنك المعلومات، المبادئ العشرة للممارسات السليمة في مجال الرقابة و إدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 269، لبنان، أفريل، 2003.
- 130) مهدي عطية موحى الجبوري، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري لعام 2002، مجلة جامعة بابل للعلوم الصيرفة والتطبيقية، المجلد 14، العدد 1، العراق، 2007.
- 131) موفق عباس باتر شكارا، تقييم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS، مجلة دراسات محاسبة و المالية، المجلد 7، العدد 18، العراق، 2012.
- 132) ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، رأس المال الممتلك و الودائع و دورها في تحديد السياسة الافتراضية للمصرف، دراسة مقارنة بين مصرفي الأردن الكويتي و الراجحي للاستثمار، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد 1، العدد 10، العراق، 2010.
- 133) ميثاق هادف عبد السادة، إلهام ناظم، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة و الربحية، دراسة مقارنة بين مصارف عراقية و أردنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 6، العدد 1، العراق، 2008.
- 134) ميمون علي العبيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 9، سوريا، 2011.

135) نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (Raroc) في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبة و مالية، المجلد 7، العدد 21، العراق، 2012.

136) هوارى سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، الجزائر، 2010.

137) يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 10، الجزائر، 2012.

138) يونس هاني صالح عبد الغني، محمد محمود بني عيسى، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، الأردن، 2013.

4- التقارير:

139) التقارير السنوية الصادرة عن بنك bank Scoop الخاصة بالبنوك العمومية من 2006-2012:

- بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

- بنك التنمية المحلية BDL

- البنك الوطني الجزائري BNA

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

- البنك الخارجي الجزائري BEA

140) التقارير السنوية الصادرة عن بنك bank Scoop المتعلقة بالبنوك الخاصة :

- بنك العرب 2012-2006 ARAB BANK

- بنك الخليج 2007-2006 AGB

- بنك سوسيتي جنرال 2012-2006 SG

- بنك الإسكان والتجارة THE HOWSING BANK 2008-2007

- بنك BNP باريس 2012-2006 PNP BARIBAS

- بنك ناتكسيس 2008-2006 NATIXIS

141) التقارير السنوية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA 2014-2013

142) التقارير السنوية لبنك التنمية المحلية BDL 2015-2013

143) التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري BNA 2015-2013

144) التقارير السنوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 2015-2013

145) التقارير السنوية لبنك الخارجي الجزائري BEA 2015-2013

146) التقارير السنوية لصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP 2015-2006

147) التقارير السنوية لبنك العرب ARAB BANK 2015-2013

148) التقارير السنوية لبنك الخليج AGB 2015-2008

149) التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال SG 2014-2013

150) التقارير السنوية لبنك الإسكان والتجارة THE HOWSING BANK 2015-2009

151) التقارير السنوية لبنك BNP باريس PNP BARIBAS 2015-2013

152) التقارير السنوية لبنك ناتكسيس NATIXIS 2015-2008

1-Les ouvrages:

153) Sylviedcoussgue, **gestion de la banque**, Danod, Paris,2005

154) V. Debels et autres , **les risque finaciers de l'entreprise**, Economica, Paris , 1992.

2-Mémoires :

155) Alla Guidara, **Deux essais sur les changements induits par réglementations bancaires sur le capital , le risque et l' effience, étude intertemporelle des banques à charte canadienne**, Mémoire présenté à la faculté des études supérieures, université LAVAL QUBEC , Canada, 2010.

156)Arther Petit- Romoc, **l'intérêt d'un renforcement des fonds propres bancaires (et de mesures complémentaires) pour concilier stabilité financière,performance et bon fonctionnement des banques**, Master2, Université paris , Paris, 2010.

157)DarlenaTartani, **De la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire**, thèse présentée pour l'obtention du grade docteur ès sciences économiques es sociales ,l'université de fribourg, suisse, 2002.

158) MazenKebewar, **la structure capital et son impact sur la profitabilité et sur la demande de travail analysées théoriques et empiriques sur donnes de panel françaises**, thèse présentée pour obtenir le grade de docteur, Université d'orléans , France, 2012.

159) Salah Eddine Kartobi, **Déterminants de la structure financière et réactions du marché boursier de financement cas des sociétés cotées à la bourse des valeurs de casablanka** , Doctorat sciences économiques, Université Cadi AYYAD, France, 2013

3- conférences:

160) Philippe Adair, **théorie du compromis versus théorie de financement hiérarchique une analyse sur un panal de PME**, congrée international francophone en entrepreneuriat et PME , CIFPME AGADIR ,Maroc , 2014 29, 30 et 31 Octobre 2014.

4-Articles :

161) Laurence le gallo, Analyse financière, journal L'entreprise DUTGEA, N236 , France, Juillet-Out,2005

162) MazenKebewar, **la structure du capital et la profitabilité une étude empirique sur données de panel françaises**, MPRA paper , NO 42446 , France, Novembre 2012

163) ToaderOana, **l'incidence des exigences de fonds propres sur le cout du capital bancaire : une étude empirique sur les banques européennes** , laboratoire d' economied'orléans , lyon, Paris, mars 2013.

5) –Sites Inernet :

164) - Ilhem zorgu, **le risque de crédit : évaluation à partir des engagements des banques auprès des grands groupes tunisiens**, Mastér banque finance, 2006, sur le lien : https://www.memoireonline.com/07/09/2318/m_Le-risque-de-credit-evaluation-a-partir-des-engagements-des-banques-aupreacut27.html#fn27 consulté le :13/12/2016

ثالثا: باللغة الإنجليزية:

1-Books:

165)CarinRehncrona, **Eu Bank capital structure end capital requirement**, LUND UNIVERSITY FACULTYOF ECONMICS ,USA, 2012..

166)ImolaDriga, **Liquity risk management in banking**, The young eonomists journal ,Romania, 2007 .

2-Thésés:

167)Hoa Nguyen, zainebKayani, **Déterminants of banks capital structure in Asia** , Project Master of science in Business end economics, LUNDS universitet, , Suède , 2013.

168) Sorokina, Nonna y, **Bank capital end theory of capital structure** , PH.D, Kent state university, USA ,2014.

169) Wesley Naidu, **the implications of capital structure theory end regulation for the south African banking institutions**, majister commercial, financial management sciences, university of pretoria, South african , 2011.

3-Papers:

170) Milton Harris, ArturRaviv , **The theory of capital structure**, The journal of finance American fiance Association, No1,USA, 1991

171) Nirajini,A, Priya,KB, **Impact of capital structure of financial performance of the listed trading compagnies in Srilanka**, International journal of science end research publication, N5,SRI LANKA, May2013.

172) Simon Kwan, **capital structure in banking** , FRBSF ECONOMIC LETTER , N37 , USA , 2009.

173) Sritharan ,Vinasithamby, **Determinants of capital structure –Astudy of listed banks finance end insurance companies in colombo stock exchange in srilanka**, international journal of economics end menagement, vol 11 , ,ssue 10, united kingdom, 2014.

174) Tijs de bie end Leo de haan, **does market timing drive capital structure ?** , DNB working paper, N16 , the netherlands, 2004.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة شكر

I.....	ملخص
III.....	قائمة المحتويات
V.....	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الأشكال
VIII.....	قائمة الملاحق
أ-ي.....	مقدمة

الفصل الأول : الهيكل المالي في البنوك التجارية

13	تمهيد
14.....	المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي في البنوك التجارية
14.....	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية
14.....	1- تعريف البنوك التجارية
16.....	2- وظائف البنوك التجارية
18.....	3- خصائص البنوك التجارية
19.....	4- أنواع البنوك التجارية
21.....	المطلب الثاني: التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه
21	1- مفهوم التحليل المالي

26.....	2- الجهات المستفيدة من عملية التحليل المالي
29.....	المطلب الثالث: أهداف و أساليب التحليل المالي في البنوك التجارية
29.....	1-أهداف التحليل المالي في البنوك التجارية
30.....	2- أساليب التحليل المالي
36.....	المبحث الثاني: ماهية الهيكل المالي ومكوناته في البنوك التجارية
36.....	المطلب الأول: الهيكل المالي المفهوم و المحددات
36.....	1- مفهوم الهيكل المالي
37.....	2- محددات الهيكل المالي في البنوك التجارية
40.....	المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي في البنوك التجارية
40.....	1-المصادر الداخلية
47.....	2- المصادر الخارجية
54.....	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهيكل المالي
54.....	المطلب الأول: نظريات الهيكل المالي في ظل فرضيات الكفاءة التامة للسوق
54.....	1-نظرية الربح الصافي
55.....	2-مدخل صافي ربح العمليات
56.....	3- المدخل التقليدي
57.....	4- نظرية 1958 Modigliani et Miller
63.....	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي في ظل عدم تماثل المعلومات
63.....	1-المدخل التقليدي في ظل وجود الضرائب
64.....	2- نظرية 1963 Modigliani et Miller

67	3- نظرية المفاضلة
70	4- نظرية الوكالة
77	5- نظرية الإشارة
79	6- نظرية التسلسل الهرمي
80	7- نظرية توقيت السوق
82	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الأداء المالي وتقييمه في البنوك التجارية

84	تمهيد
85	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي و تقييمه
85	المطلب الأول : ماهية الأداء المالي
85	1- مفهوم الأداء المالي
89	2- أهمية الأداء المالي
89	3- العوامل المؤثرة في الأداء المالي
91	المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (الماهية و المعايير)
91	1- مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
93	2- مستويات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
93	3- أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
94	4- أهداف عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
95	5- معايير تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
97	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (الركائز، المقومات و المراحل)

97	1-ركائز تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.....
99	2- المقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.....
100	3- مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.....
101	المبحث الثاني: الأساليب التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.....
101	المطلب الأول: تحليل الربحية.....
101	1- مفهوم الربحية.....
103	2- أهمية الربحية للبنوك التجارية.....
104	3- وسائل تعظيم الربحية
104	4- العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية.....
106	5- نسب الربحية.....
108	المطلب الثاني : تحليل السيولة
108	1- مفهوم السيولة المصرفية.....
109	2- أهمية السيولة بالنسبة للبنوك التجارية.....
110	3- العوامل المؤثرة في السيولة.....
111	4- مكونات السيولة.....
111	5- نظريات إدارة وإستراتيجيات السيولة.....
113	6- نسب قياس السيولة.....
116	المطلب الثالث: تحليل المخاطر.....
116	1- مفهوم المخاطر المصرفية.....
118	2- أنواع المخاطر المصرفية.....

121	3-نسب قياس المخاطر المصرفية.....
123	المبحث الثالث: الأساليب الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.....
123	المطلب الأول: نموذج القيمة المضافة.....
123	1- مفهوم القيمة المضافة.....
124	2- الأساس النظري لنموذج القيمة المضافة.....
125	3- أهمية نموذج القيمة المضافة.....
126	4- حساب القيمة المضافة.....
127	5- حدود وانتقادات القيمة المضافة.....
128	المطلب الثاني: نظام CAMELS.....
128	1- ماهية نظام CAMELS.....
129	2- نشأة وتطور نظام التقييم المصرفي CAMELS.....
130	3- عناصر نظام CAMELS.....
138	4- مزايا ومآخذ نظام CAMELS.....
139	المطلب الثالث: نموذج بطاقة الأداء المتوازن.....
139	1- مفهوم نموذج بطاقة الأداء المتوازن.....
140	2- محاور بطاقة الأداء المتوازن.....
146	3- أهمية بطاقة الأداء المتوازن.....
147	4- المقومات الأساسية لنموذج الأداء المتوازن.....
147	5- صعوبات تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن.....
149	خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث : أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة
مقارنة بين البنوك العمومية والخاصة

تمهيد.....	151
المبحث الأول: منهجية الدراسة.....	152
المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيراتها.....	152
1-عينة الدراسة.....	152
2- متغيرات الدراسة.....	153
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة.....	154
1-أساليب جمع المعلومات.....	154
2-أساليب التحليل.....	154
المبحث الثاني: دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية	157
المطلب الأول: تحليل نسب الهيكل المالي في البنوك العمومية	157
1-نسبة الإقتراض على إجمالي الموجودات.....	157
2- نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات.....	160
المطلب الثاني : تحليل نسب الأداء المالي في البنوك العمومية	163
1-نسب الربحية.....	163
2- نسب قياس المخاطر.....	168
المطلب الثالث: التحليل القياسي لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية العمومية.....	176
1-معادلة انحدار نسبة العائد على الموجودات على المتغيرات المستقلة.....	176

- 2- معادلة انحدار نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة180
- 3- معادلة انحدار نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة184
- 4- معادلة انحدار نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة.....187
- 5- معادلة انحدار نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات على المتغيرات المستقلة190
- المبحث الثالث: دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك الخاصة194
- المطلب الأول: تحليل نسب الهيكل المالي في البنوك الخاصة.....194
- 1-نسبة الاقتراض على إجمالي الموجودات.....194
- 2- نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات.....196
- المطلب الثاني : تحليل نسب الأداء المالي في البنوك الخاصة 200
- 1-نسب الربحية.....200
- 2- نسب قياس المخاطر.....205
- المطلب الثالث: التحليل القياسي لأثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة 212
- 1-معادلة انحدار نسبة العائد على الموجودات على المتغيرات المستقلة.....212
- 2- معادلة انحدار نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة 216
- 3- معادلة انحدار نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة219
- 4- معادلة انحدار نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة.....223
- 5- معادلة انحدار نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات على المتغيرات المستقلة226

230.....	خلاصة الفصل.
232.....	خاتمة
239.....	قائمة المراجع
257.....	فهرس المحتويات
266.....	الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1: دراسة تأثير نسبة العائد على الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية

الجدول رقم (1-1): نتائج إختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	12.198566	(5,49)	0.0000
Cross-section Chi-square	46.089909	5	0.0000

الجدول رقم (2-1): نتائج إختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	13.58592 (0.0002)	1.868719 (0.1716)	15.45464 (0.0001)
Honda	3.685908 (0.0001)	-1.367011 --	1.639708 (0.0505)
King-Wu	3.685908 (0.0001)	-1.367011 --	2.135768 (0.0163)

الجدول رقم (3-1): نتائج إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.687799	2	0.0011

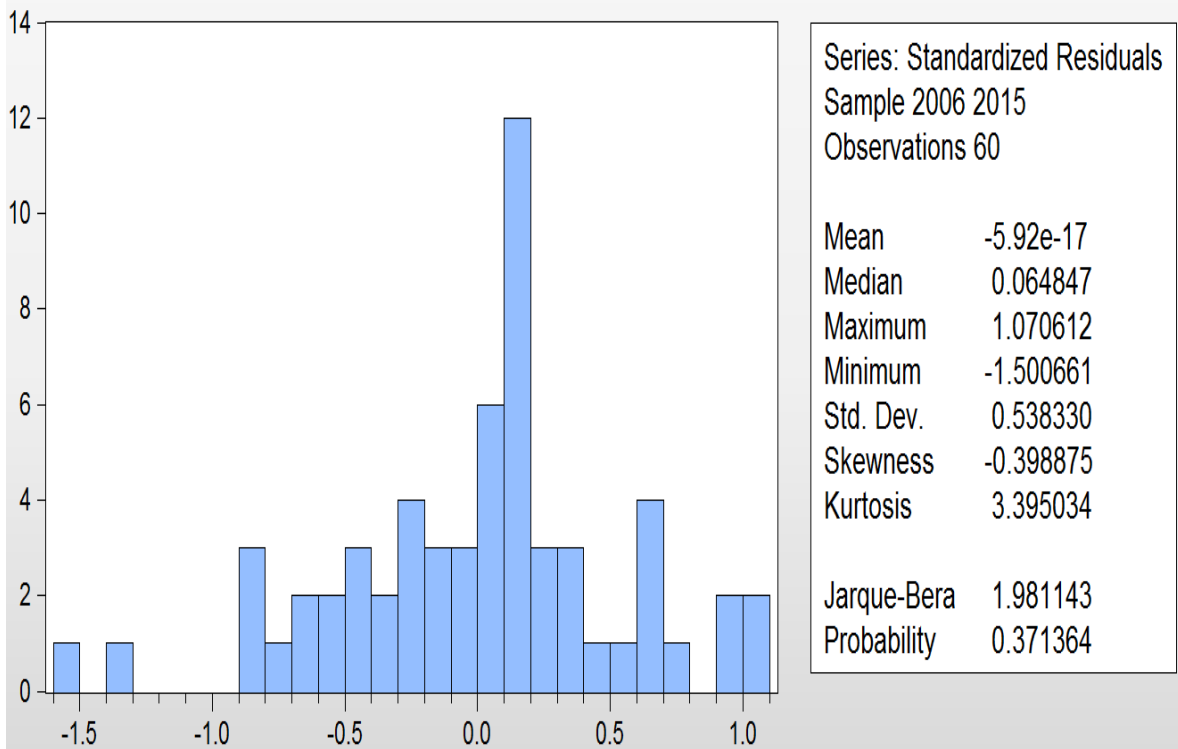
الجدول رقم (1-4): نتائج تقدير النموذج الأثر الثابت لأثر نسبة العائد على الموجودات على المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 07/20/17 Time: 10:58				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	0.008711	0.003851	2.261969	0.0279
EQUITY	0.100274	0.019307	5.193659	0.0000
C	-0.376726	0.398123	-0.946254	0.3484
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.833251	Mean dependent var	1.806118	
Adjusted R-squared	0.810804	S.D. dependent var	1.148370	
S.E. of regression	0.573420	Sum squared resid	17.09817	
F-statistic	37.12085	Durbin-Watson stat	1.789435	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم (1-5): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 10			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 60			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	12.03061	15	0.6767
Pesaran scaled LM	-1.637579		0.1015

الشكل البياني رقم 1: اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية



الملحق رقم 2: دراسة تأثير نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية

الجدول رقم (2-1): نتائج اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	12.912403	(5,50)	0.0000
Cross-section Chi-square	48.087409	5	0.0000

الجدول رقم (2-2): نتائج إختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	20.68271 (0.0000)	2.578647 (0.1083)	23.26136 (0.0000)
Honda	4.547825 (0.0000)	-1.605817 --	2.080314 (0.0187)
King-Wu	4.547825 (0.0000)	-1.605817 --	2.690511 (0.0036)

الجدول رقم (2-3): نتائج إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.647089	2	0.0049

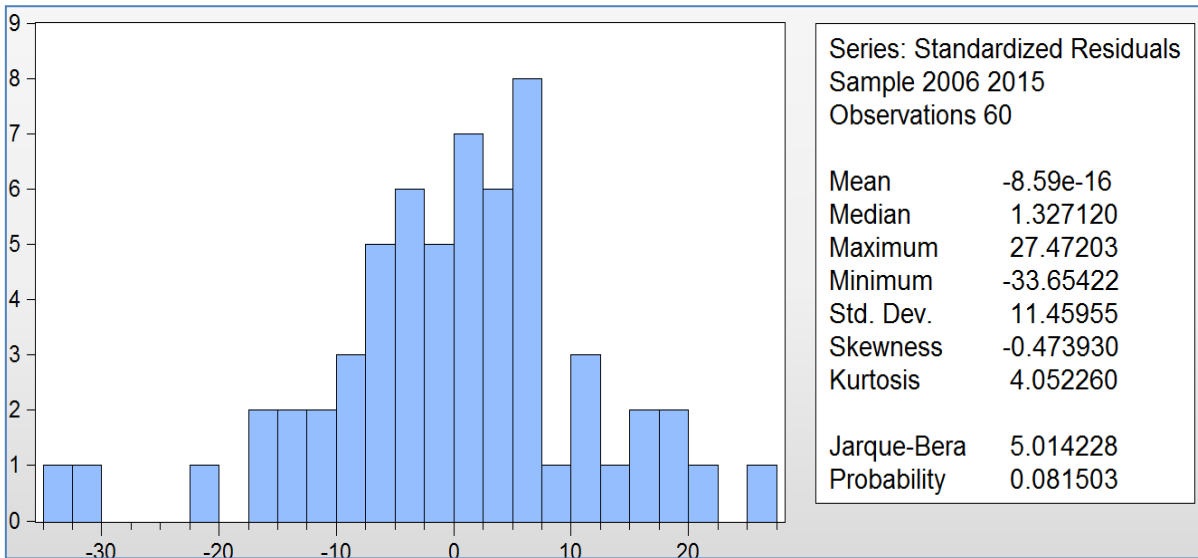
الجدول رقم (2-4): نتائج تقدير النموذج الأثر الثابت لأثر نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 07/20/17 Time: 10:50				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	0.127769	0.049508	2.580764	0.0127
EQUITY	-0.242796	0.182287	-1.331938	0.1887
C	3.526230	4.699611	0.750324	0.4564
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.539285	Mean dependent var	42.46673	
Adjusted R-squared	0.477266	S.D. dependent var	34.35912	
S.E. of regression	11.51350	Sum squared resid	6893.158	
F-statistic	8.695440	Durbin-Watson stat	1.732609	
Prob(F-statistic)	0.000001			

الجدول رقم (2-5): إختبار الإرتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 10			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 60			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	10.35026	15	0.7971
Pesaran scaled LM	-1.944368		0.0519

الشكل البياني رقم 1: إختبار طبيعة الأخطاء العشوائية



الملحق رقم 3: دراسة تأثير نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية

الجدول رقم (3-1): نتائج إختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.791959	(5,51)	0.0265
Cross-section Chi-square	14.274632	5	0.0140

الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	4.341224 (0.0372)	4.202068 (0.0404)	8.543292 (0.0035)
Honda	2.083560 (0.0186)	2.049895 (0.0202)	2.922794 (0.0017)
King-Wu	2.083560 (0.0186)	2.049895 (0.0202)	2.895611 (0.0019)

الجدول رقم (3-3): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.035024	2	0.9826

الجدول رقم (3-4): نتائج تقدير النموذج الأثر العشوائي لأثر نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة

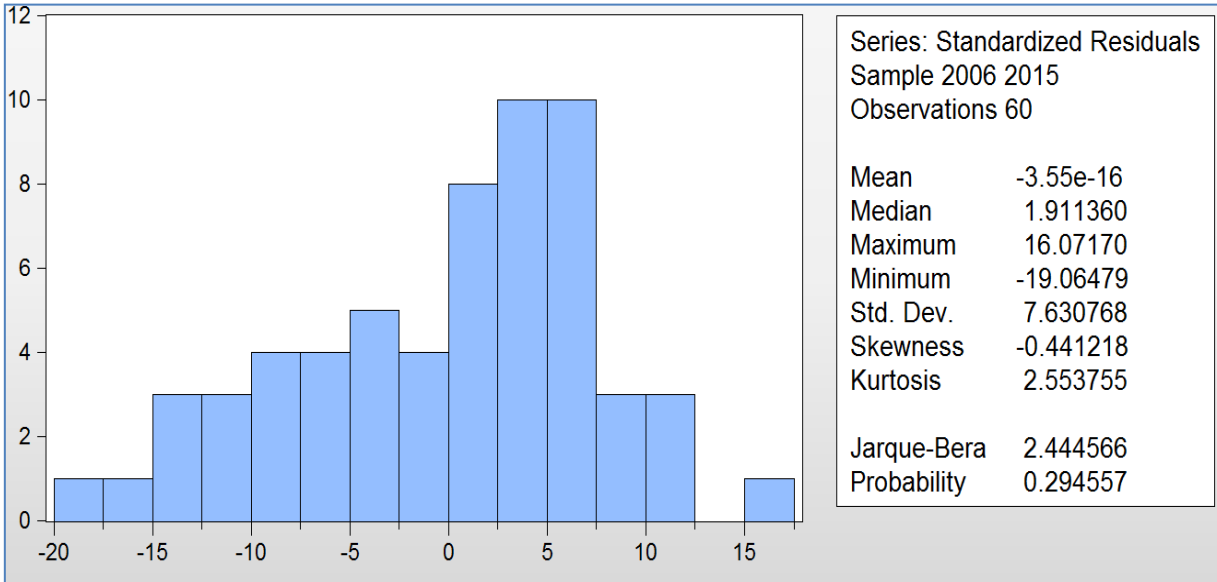
Dependent Variable: RCR				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 07/20/17 Time: 10:46				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	0.330216	0.146364	2.256128	0.0279
EQUITY	-0.284554	0.321149	-0.886049	0.3793
C	40.52867	13.20069	3.070193	0.0033
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			4.958569	0.2706
Idiosyncratic random			8.140524	0.7294
Weighted Statistics				
R-squared	0.132508	Mean dependent var	29.58019	
Adjusted R-squared	0.102069	S.D. dependent var	8.443095	
S.E. of regression	8.000610	Sum squared resid	3648.557	
F-statistic	4.353311	Durbin-Watson stat	1.429427	
Prob(F-statistic)	0.017401			

الجدول رقم (3-5): إختبار الإرتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test
 Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
 Equation: Untitled
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 6
 Total panel observations: 60
 Note: non-zero cross-section means detected in data
 Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	27.54902	15	0.0246
Pesaran scaled LM	1.195682		0.2318

الشكل البياني رقم (1): إختبار طبيعة الأخطاء العشوائية



الملحق رقم 4: دراسة تأثير نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية

الجدول رقم (1-4): نتائج اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	9.860350	(5,52)	0.0000
Cross-section Chi-square	40.011597	5	0.0000

الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	18.13890 (0.0000)	0.283716 (0.5943)	18.42262 (0.0000)
Honda	4.258979 (0.0000)	-0.532650 --	2.634912 (0.0042)
King-Wu	4.258979 (0.0000)	-0.532650 --	3.096461 (0.0010)

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.656103	2	0.0359

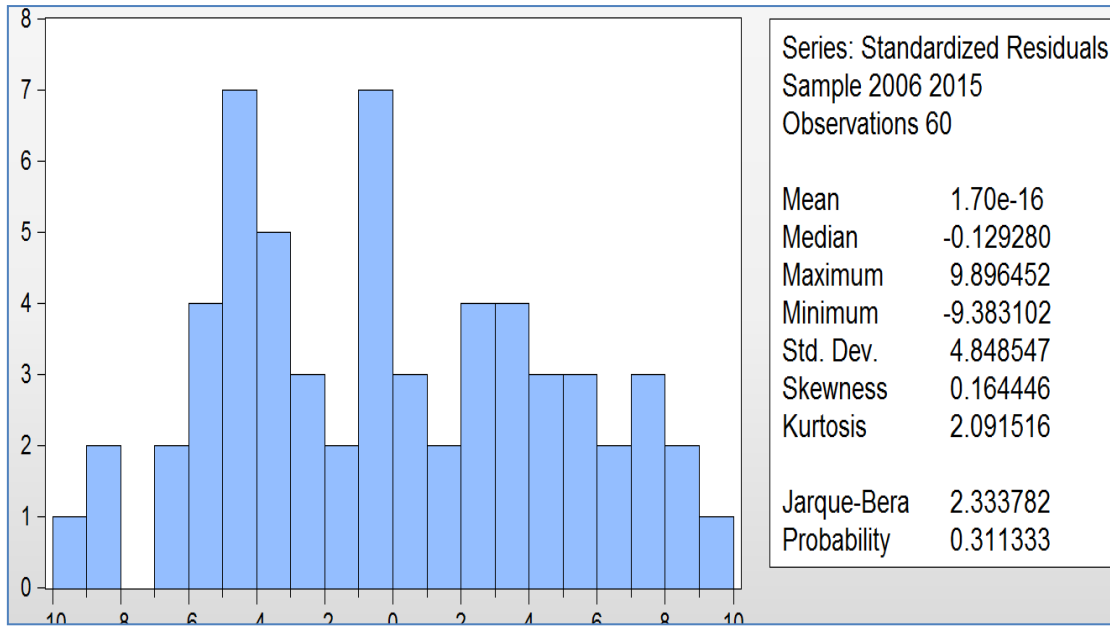
الجدول رقم (4-4): نتائج تقدير النموذج الأثر الثابت لأثر نسبة النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: RLR				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 07/18/17 Time: 11:59				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	0.136181	0.060113	2.265412	0.0277
EQUITY	-0.430507	0.195884	-2.197757	0.0324
C	9.855369	5.381627	1.831299	0.0728
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.626270	Mean dependent var	23.60293	
Adjusted R-squared	0.575961	S.D. dependent var	11.77458	
S.E. of regression	5.164591	Sum squared resid	1386.996	
F-statistic	12.44829	Durbin-Watson stat	1.650399	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم (4-5): إختبار الإرتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 10			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 60			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	13.45519	15	0.5672
Pesaran scaled LM	-1.377488		0.1684

الشكل البياني رقم (1) : إختبار طبيعة الأخطاء العشوائية



الملحق رقم 5: دراسة تأثير نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية العمومية

الجدول رقم (5-1): نتائج إختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	10.353972	(5,52)	0.0000
Cross-section Chi-square	41.455911	5	0.0000

الجدول رقم (5-2): نتائج إختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	49.35995 (0.0000)	2.331468 (0.1268)	51.69141 (0.0000)
Honda	7.025663 (0.0000)	-1.526914 --	3.888203 (0.0001)
King-Wu	7.025663 (0.0000)	-1.526914 --	4.720557 (0.0000)

الجدول رقم (5-3): نتائج إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1476.998477	2	0.0000

الجدول رقم (4-5): نتائج تقدير النموذج الأثر الثابت لأثر نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: IRR				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 07/23/17 Time: 15:22				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	1.000000	1.02E-13	9.81E+12	0.0000
EQUITY	-2.62E-13	1.28E-13	-2.044645	0.0460
C	2.27E-11	9.18E-12	2.466854	0.0170
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	1.000000	Mean dependent var	156.3098	
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	99.66958	
S.E. of regression	1.78E-12	Sum squared resid	1.66E-22	
F-statistic	3.88E+26	Durbin-Watson stat	1.604055	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم (5-5): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

Residual Cross-Section Dependence Test

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals

Equation: Untitled

Periods included: 10

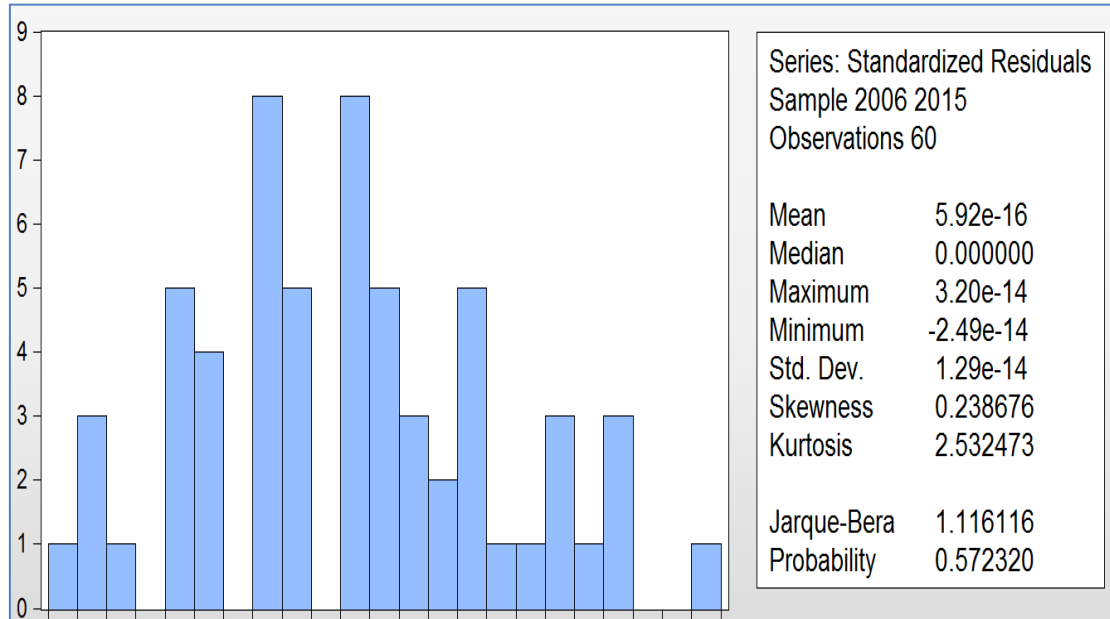
Cross-sections included: 6

Total panel observations: 60

Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	14.65491	15	0.4765
Pesaran scaled LM	-1.158449		0.2467

الشكل البياني رقم (1): اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية



الملحق رقم 6: دراسة تأثير نسبة العائد على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة

الجدول رقم (6-1): نتائج إختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.756394	(5,52)	0.0056
Cross-section Chi-square	18.501636	5	0.0024

الجدول رقم (6-2): نتائج إختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	8.815791 (0.0030)	1.630495 (0.2016)	10.44629 (0.0012)
Honda	2.969140 (0.0015)	1.276908 (0.1008)	3.002409 (0.0013)
King-Wu	2.969140 (0.0015)	1.276908 (0.1008)	3.143707 (0.0008)

الجدول رقم (6-3): نتائج إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.123897	2	0.9399

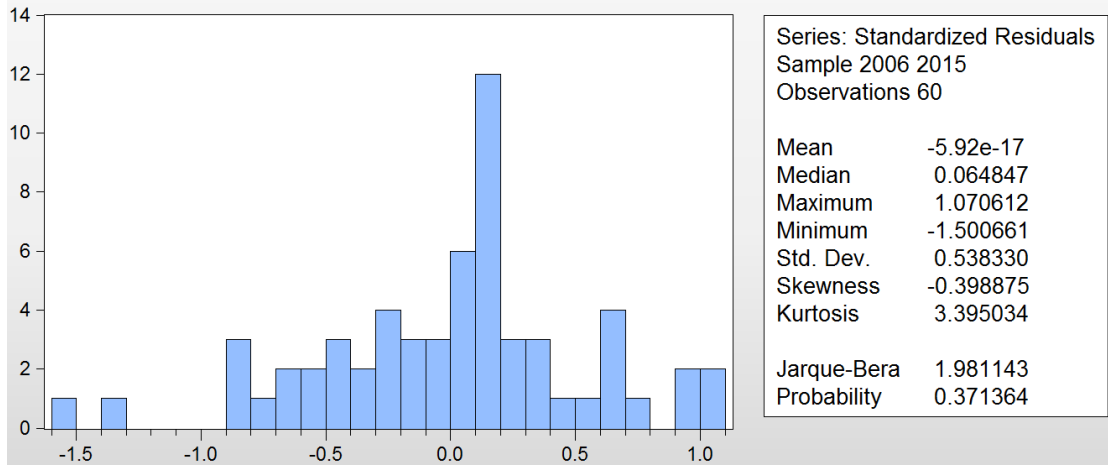
الجدول رقم (6-4): نتائج تقدير النموذج الأثر العشوائي لأثر نسبة العائد على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 07/20/17 Time: 13:09				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	0.025349	0.015135	1.674893	0.0994
EQUITY	0.066614	0.029890	2.228636	0.0298
C	-0.621960	1.379179	-0.450964	0.6537
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.764449	0.3402
Idiosyncratic random			1.064683	0.6598
Weighted Statistics				
R-squared	0.134300	Mean dependent var	0.934169	
Adjusted R-squared	0.103924	S.D. dependent var	1.106064	
S.E. of regression	1.047015	Sum squared resid	62.48566	
F-statistic	4.421325	Durbin-Watson stat	1.170136	
Prob(F-statistic)	0.016405			

الجدول رقم (6-5): إختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 10			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 60			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	29.31110	15	0.0147
Pesaran scaled LM	1.517392		0.1292

الرسم البياني (1): إختبار طبيعة الأخطاء العشوائية



الملحق رقم 7: دراسة تأثير نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة

الجدول رقم (7-1): نتائج إختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.535822	(5,52)	0.0017
Cross-section Chi-square	21.717400	5	0.0006

الجدول رقم (7-2): نتائج اختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	9.163374 (0.0025)	1.580301 (0.2087)	10.74368 (0.0010)
Honda	3.027107 (0.0012)	1.257100 (0.1044)	3.029392 (0.0012)
King-Wu	3.027107 (0.0012)	1.257100 (0.1044)	3.178346 (0.0007)

الجدول رقم (7-3): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.433694	2	0.0080

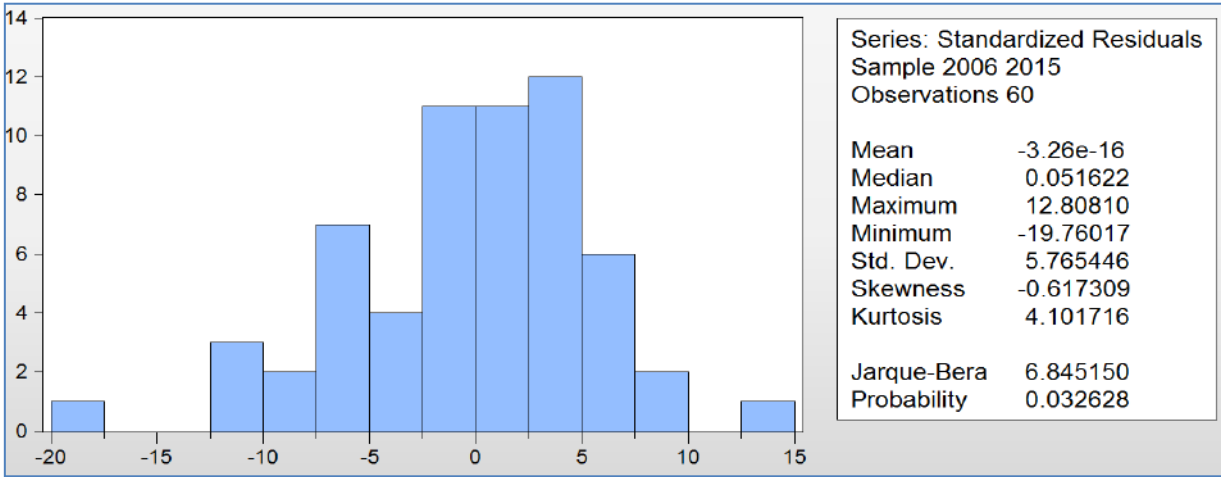
الجدول رقم (7-4): نتائج تقدير النموذج الأثر الثابت لأثر نسبة العائد على حقوق الملكية على المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 07/20/17 Time: 14:52				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	0.013356	0.082489	0.161915	0.8720
EQUITY	-0.238414	0.102441	-2.327321	0.0239
C	17.74841	5.853974	3.031857	0.0038
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.657812	Mean dependent var	21.76822	
Adjusted R-squared	0.611748	S.D. dependent var	15.58715	
S.E. of regression	6.141257	Sum squared resid	1961.182	
F-statistic	14.28047	Durbin-Watson stat	1.512403	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم (7-5): إختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 10			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 60			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	21.61425	15	0.1183
Pesaran scaled LM	0.112146		0.9107
Pesaran CD	3.384507		0.0007

الرسم البياني رقم (1): إختبار طبيعة الأخطاء العشوائية



الملحق رقم 8: دراسة تأثير نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة

الجدول رقم (8-1): نتائج اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.546818	(5,52)	0.0004
Cross-section Chi-square	25.647209	5	0.0001

الجدول رقم (8-2): نتائج اختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	7.130030 (0.0076)	0.117365 (0.7319)	7.247395 (0.0071)
Honda	2.670212 (0.0038)	0.342585 (0.3660)	2.130369 (0.0166)
King-Wu	2.670212 (0.0038)	0.342585 (0.3660)	2.345666 (0.0095)

الجدول رقم (8-3): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	7.748051	2	0.0208

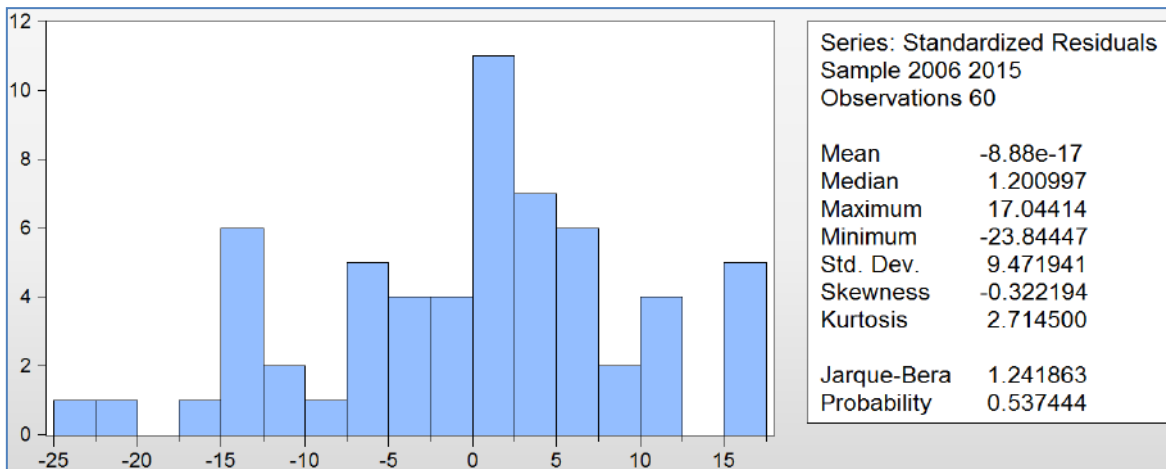
الجدول رقم (8-4): نتائج تقدير النموذج الأثر الثابت لأثر نسبة القروض على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: RCR				
Method: Panel Least Squares				
Date: 07/20/17 Time: 12:51				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	0.191197	0.194787	0.981572	0.3309
EQUITY	0.964801	0.230933	4.177836	0.0001
C	34.31916	14.68133	2.337605	0.0233
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.405249	Mean dependent var	65.19700	
Adjusted R-squared	0.325187	S.D. dependent var	12.28207	
S.E. of regression	10.08935	Akaike info criterion	7.584404	
Sum squared resid	5293.342	Schwarz criterion	7.863650	
Log likelihood	-219.5321	Hannan-Quinn criter.	7.693633	
F-statistic	5.061656	Durbin-Watson stat	1.557203	
Prob(F-statistic)	0.000199			

الجدول رقم (8-5): إختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 10			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 60			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	13.23451	15	0.5842
Pesaran scaled LM	-1.417779		0.1563

الشكل البياني رقم (1): إختبار طبيعة الأخطاء العشوائية



الملحق رقم 9: دراسة تأثير نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة

الجدول رقم (9-1): نتائج إختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.827739	(5,52)	0.0050
Cross-section Chi-square	18.803260	5	0.0021

الجدول رقم (9-2): نتائج إختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.761223 (0.0966)	0.081322 (0.7755)	2.842545 (0.0918)
Honda	1.661693 (0.0483)	-0.285170 -	0.973348 (0.1652)
King-Wu	1.661693 (0.0483)	-0.285170 -	1.161896 (0.1226)

الجدول رقم (9-3): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	5.125367	2	0.0371

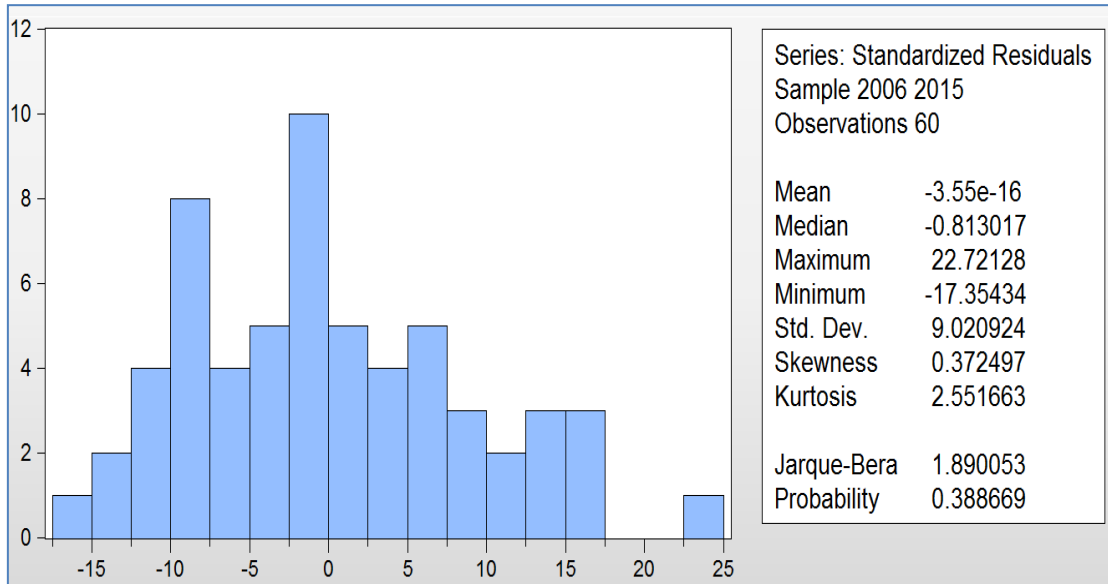
الجدول رقم (9-4): نتائج تقدير النموذج الأثر الثابت لأثر نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات على المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: RLR				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 07/20/17 Time: 15:08				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	0.341448	0.141344	2.415728	0.0193
EQUITY	-0.404316	0.130611	-3.095567	0.0032
C	5.902993	10.94561	0.539302	0.5920
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.415432	Mean dependent var	24.35521	
Adjusted R-squared	0.336740	S.D. dependent var	12.82470	
S.E. of regression	9.608937	Sum squared resid	4801.247	
F-statistic	5.279221	Durbin-Watson stat	1.569315	
Prob(F-statistic)	0.000134			

الجدول رقم (9-5): إختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 10			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 60			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	12.17785	15	0.6655
Pesaran scaled LM	-1.610697		0.1072

الرسم البياني رقم (1): إختبار طبيعة الأخطاء العشوائية



الملحق رقم 10: دراسة تأثير نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على

المتغيرات المستقلة في البنوك التجارية الخاصة

الجدول رقم (10-1): نتائج إختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	10.353972	(5,52)	0.0000
Cross-section Chi-square	41.455911	5	0.0000

الجدول رقم (10-2): نتائج اختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	116.1229 (0.0000)	0.235608 (0.6274)	116.3585 (0.0000)
Honda	10.77603 (0.0000)	-0.485395 --	7.276581 (0.0000)
King-Wu	10.77603 (0.0000)	-0.485395 --	8.349970 (0.0000)

الجدول رقم (10-3): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	5.747271	2	0.0065

الجدول رقم (10-4): نتائج تقدير النموذج الأثر الثابت لأثر نسبة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي المطلوبات على المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: IRR				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 07/23/17 Time: 15:33				
Sample: 2006 2015				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 60				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT	1.000000	1.05E-14	9.55E+13	0.0000
EQUITY	-1.25E-14	6.15E-15	-2.032899	0.0472
C	1.96E-12	8.16E-13	2.395888	0.0202
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	1.000000	Mean dependent var	72.08683	
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	21.57455	
S.E. of regression	1.83E-13	Sum squared resid	1.73E-24	
F-statistic	6.94E+28	Durbin-Watson stat	0.967613	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم (10-5): إختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Residual Cross-Section Dependence Test
 Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
 Equation: Untitled
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 6
 Total panel observations: 60
 Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	14.65491	15	0.4765
Pesaran scaled LM	-1.158449		0.2467

الشكل البياني رقم (1): إختبار طبيعة الأخطاء العشوائية

